# إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة - العدد 536 - تموز / يوليو 2025 - www.uabonline.org/magazine


## قمّة باريس 2025:
## ترسيخ الشراكة العربية - الأوروبية
## في مواجهة التحدّيات العالمية

محافظ البنك المركزي المصري حسن عبدالله "محافظ العام 2025"

.. و"الرؤية القيادية" لسمو الأمير عبدالعزيز بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود

القطاع المصرفي المصري من أكثر القطاعات المصرفية العربية متانة

الأستاذ محمد الإتربي: الشراكة العربية - الأوروبية تفرضها تحديات الحاضر وطموحات المستقبل

دراسة: الذكاء الإصطناعي يشكل موازين القوى العالمية

QNB

# الخدمات المصرفية أصبحت أكثر بساطة الآن.

حمّل تطبيق QNB واستمتع بخدماتنا وقتما تشاء.

MOBILE

Call 4440 7777 or visit qnb.com

# السّادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية والأمين العام

**محمد الإتربي**
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

**د. جوزف طربيه**
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

**عبد المحسن الفارس**
نائب رئيس مجلس الإدارة
(المملكة العربية السعودية)

**د. وسام حسن فتوح**
الأمين العام

**زياد خلف عبد**
نائب رئيس مجلس الإدارة
(العراق)

**الشيخ محمد الجراح الصباح**
(الكويت)

**ياسر الثريفي**
(البحرين)

**عثمان بن جلون**
(المغرب)

**عبدالله مبارك آل خليفة**
(قطر)

**باسم السالم**
(الأردن)

**وليد بن خميس الحشار**
(سلطنة عمان)

**عبدالرزاق الترهوني**
(ليبيا)

**مصطفى الخلفاوي**
(الإمارات العربية المتحدة)

**ناجي غندري**
(تونس)

**د. أحمد علي عمر بن سنكر**
(اليمن)

**محمود الشوا**
(فلسطين)

**عباس عبدالله عباس**
(السودان)

**أحمد حميد الديب**
(جيبوتي)

**الحنشي ولد محمد صالح**
(موريتانيا)

**فادي جليلاتي**
(سوريا)

**يوسف بن هندة**
(المصارف المشتركة)

(الجزائر)

**صندوق النقد العربي**
(بصفة مراقب)

# المحتويات


**كلمة العدد**

بين الذكاء الإصطناعي والتعاون الإقتصادي والتكنولوجي العالمي: خارطة طريق المصارف العربية لصوغ إستراتيجياته ا المستقبلية 7

**موضوع الغلاف**

القطاع المصرفي المصري من أكثر القطاعات المصرفية العربية متانة 8

الإقتصاد المصري يمر بمرحلة مفصلية 14

كيفية تطوير مهارات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 18

منتدى التحكيم الدولي في باريس: «التحكيم في المشهد المصرفي المتطوّر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» 25

القمّة الإقتصادية والمصرفية العربية – الدولية 2025 في باريس 32

**منتديات**

المنتدى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية 2025 في شرم الشيخ 52

**تقرير**

التداعيات الإقتصادية للحرب الإسرائيلية– الإيرانية مستمرة رغم توقفها 72

**مقالات**

التّكامل الخليجي – اللبناني: من التّحويلات إلى الشّراكات الهيكليّة 75

**الأبحاث والدراسات**

الذكاء الإصطناعي في قطاع الدفاع الإنفاق العالمي والتوقعات المستقبلية 80

**نشاط الاتحاد**

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح يلتقي الأمين العام للغرفة التجارية العربية الفرنسية ريان كنعان 87

ترشيح مصطفى الخلفاوي لعضوية مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية 87

**ملف خاص**

11 علاجاً لأزمة الديون الدولية 21

الإختلالات العالمية.. قنبلة موقوتة في صميم الإقتصاد الدولي 88

**رئيس مجلس الإدارة**
**السيد محمد الإتربي**

**الأمين العام**
**د. وسام فتوح**



**الاشتراكات:** للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

**المراسلات:** ص.ب: 2416–11 / بيروت – لبنان / هاتف: 377800 1 961+

**فاكس:** 961–1–364955 / 961–1–364952 / **بريد إلكتروني:** magazine@uabonline.org

موضوع الغلاف

الأبحاث والتقارير

أخبار اقتصادية

**أخبار مصرفية**

فوربس: اللبنانيون ينافسون بقوة في قائمة أقوى الرؤساء الإقليميين لكبرى الشركات العالمية 68
بنك الاعتماد اللبناني يطلق خدمة "Mastercard Send" للمرة الأولى في لبنان 76
البحرين تستقطب دفعة قوية من المؤسسات المالية 77
الإمارات ثالثة عالمياً بأصول صناديق سيادية بنحو 2.5 تريليون دولار 78
محافظ «المركزي المصري» يشارك في الإفتتاح الرسمي للإجتماعات السنوية لبنك التصدير والإستيراد الإفريقي لعام 2025 90
أعلى عائد على حسابات بنك القاهرة في العام 2025 وشهادات الإدّخار 91
شهادات بنك مصر 2025 بالجنيه والدولار.. عروض للعائد السنوي 92
إتحاد بنوك مصر يُكرّم القطاع القانوني 92
مبادرة «الأهلي المصري» لترشيد إستهلاك الكهرباء في مقارّه 93
QNB مصر .. . ريادة في الأعمال المصرفية والتزام بالإستدامة 95
البنك العربي أوّل بنك يعتمد الهوية الرقمية عبر «سند» كبديل لـ «التقليدية» 97
خلود السالم مديراً عاماً للإدارة القانونية في «الكويت الدولي» 98
«الأهلي السعودي» SNB يُسجل رقماً قياسياً عالمياً في موسوعة غينيس 100
الشيخ عبد الله بن حمد بن مبارك آل ثاني رئيساً جديداً لوحدة المعلومات المالية بالوكالة في مصرف قطر المركزي 100
«البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية» 101
جيل فان دير تول رئيساً تنفيذياً لمجموعة البنك الأهلي الكويتي 102
بنك التنمية الأوراسي يطلق عملية إكتتاب خاص لجمع التمويل في سوق المال الإماراتية 102
صندوق النقد الدولي: إقتصاد الأردن ينمو بأقوى من المتوقع رغم التحدّيات الإقليمية 103
سوريا على طريق التعافي البطيء: نمو إقتصادي متواضع وتحوّلات نقدية وتحدّيات عميقة 104

**أخبار اقتصادية**

«المركزي السعودي» يطلق الواجهة الجديدة لمدفوعات التجارة الإلكترونية 23
رئيس مجلس الوزراء اللبناني نواف سلام: الإتفاق مع الصندوق خلال ولاية الحكومة تقرير الإستثمار العالمي الصادر عن «الأونكتاد» 71
إرتفاع حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى لبنان بنسبة 73 % خلال العام 2024 71

**Interview**

Jose Torbey, Chief of Staff at Whish Money: We treat compliance and security as technology challenges, not operational bottlenecks 109

**Article**

Dubai Quality Group (DQG) and Incorta sign a Strategic AI partnership to Drive Data Innovation across the UAE 105


أخبار مصرفية

نشاط الإتحاد

تقرير

مـــصـــرف الـتـنـمـيـة الـــدولـــي
International Development Bank

# مصـرف التنمـــية الدولـــــي

## خطوة مستقبلية نحو التكنولوجيا المالية

**هدفنا الأساسي هو أن نصبح المصرف الأكثر ابتكاراً وتقدماً على الصعيد التكنولوجي في العراق وذلك من خلال توفير أحدث تقنيات المعاملات والخدمات المصرفية الإلكترونية لزبائننا.**

تأسس مصرف التنمية الدولي عام 2011 برأسمال قدره (100,000,000,000) دينار عراقي وسرعان ما أصبح واحداً من المصارف الرائدة على المستويين المحلي والإقليمي، حيث يوفر خدمات مصرفية متقدمة لكافة زبائنه في قطاعي الأفراد و الشركات.

**نهدف إلى تسهيل التعامل المصرفي وجعله بمتناول جميع العراقيين في داخل العراق وخارجه، فضلاً عن تعزيز الاقتصاد الوطني.**

حالياً، تتوفر فروع المصرف في جميع المحافظات الرئيسية في العراق، ومن ضمنها إقليم كردستان وذلك عبر افتتاح فروع جديدة سنوياً مع إضافة عدد من أجهزة الصراف الآلي ونقاط بيع مباشر تنتشر في كافة المحافظات العراقية، إضافةً إلى مكاتب تمثيل خارجية في كل من لبنان والإمارات العربية المتحدة.

## قيمنا الأساسية هي النزاهة والمصداقية وسلامة العمليات ورضا الزبائن

**كان لمصرف التنمية الدولي مساهمة فاعلة وإيجابية في مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حددها البنك المركزي العراقي وذلك عبر تمويل مشاريع تجاوز مبلغها الـ(10,000,000,000 ) دينار عراقي بما يعادل (8,000,000) دولار و بمختلف المحافظات العراقية خلال السنوات القليلة الماضية.**

- حصل مصرف التنمية الدولي بين عامي (2016 - 2018) على ترخيص إصدار البطاقات المصرفية الإلكترونية (ماستر كارد - فيزا) وإدارتها من قبل شركتي الدفع العالمية "ماستر" و"فيزا" ليصبح بذلك أول مصرف عراقي مخول لإصدار جميع أنواع البطاقات المصرفية الإلكترونية ابتداء بالبطاقات الائتمانية وانتهاء ببطاقات الدفع المسبق
- حصل مصرف التنمية الدولي على جائزة المصرف الأسرع نمواً وتطوراً في العراق في عام 2020 في مجال تمويل الشركات مقدمة من المؤسسة المالية العالمية (International Finance Awards ) التي أقيمت في دبي مطلع العام (2020).
- منحت كابيتال انتيليجنس للتصنيفات الائتمانية العالمية ( Capital Intellegence ) مصرف التنمية الدولي تقييم عالمي بدرجة (BB- ) الخاص بالقوة والملاءة المالية (CFS) ودرجة ( B- )عن التقييم الائتماني المجمع (BSR) أسوة بالمصارف العربية والإقليمية في عام 2020
- فتح فرع بنك الاعمال في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة ليكون نقطة الانطلاق الواعدة بتعزيز العلاقات التجارية والمصرفية بين البلدين وباقي دول الخليج
- اختيار رئيس مجلس الإدارة المهندس (زياد خلف عبد) ممثلاً للقطاع المصرفي العراقي في عضوية مجلس إدارة إتحـاد المـصارف الـعربية لولاية ثانية تمتد لثلاث سنوات بالإضافة لانضمامه إلى عضوية الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وذلك خلال أعمال المؤتمر العربي لعام 2022 والذي تم عقده في القاهرة.

## بين الذكاء الإصطناعي والتعاون الإقتصادي والتكنولوجي العالمي
# خارطة طريق المصارف العربية لصوغ إستراتيجياتها المستقبلية

**د. وسام فتوح**
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

لا شك في أن الذكاء الإصطناعي والتكنولوجيا المتسارعة التطوُّر والأطوار، قد مهّدا لخارطة طريق تسير في ضوئها المصارف العربية بغية صوغ إستراتيجياتها المستقبلية. وفي هذا السياق جاء إنعقاد القمّة الخليجية – الأميركية، ومنتدى الإستثمار الأميركي – السعودي 2025 لإيضاح المجالات الرئيسية للبحث المستقبلي بما في ذلك التداعيات الجيوسياسية والأمنية، والإتجاهات الإقتصادية والإستثمارية، والطاقة والإستدامة، والتقدم في مجال الذكاء الإصطناعي والتكنولوجيا والديناميكيات السياسية الإقليمية. فالقمّة والمنتدى قد أديا إلى تحوّلات كبيرة في إستراتيجيات المصارف، وخصوصاً في الإستثمار والتحوُّل الرقمي والتعاون المالي مع دول الخليج. وقد بات على المصارف العربية زيادة إستثماراتها الخارجية، وإنشاء صناديق الثروة السيادية، ودعم مشاريع البنية التحتية، والذكاء الإصطناعي والطاقة النظيفة والخدمات المالية القائمة على الذكاء الإصطناعي، والمعاملات القائمة على تقنية بلوكتشين، وأنظمة الدفع الرقمية وتعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية وأمنها.

في هذا الوقت، خلص منتدى الإستثمار السعودي – الأميركي 2025 إلى إتفاقات رئيسية عدة هدفت إلى تعزيز التعاون الإقتصادي والتكنولوجي بين البلدين منها: إتفاقية إنشاء ممر إقتصادي بقيمة تريليون دولار في حلول العام 2030، مع توقيع صفقات فورية بقيمة 300 مليار دولار، وإنشاء شراكات الذكاء الإصطناعي والتكنولوجيا.

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة والسعودية كانتا قد وقعتا إتفاقيات لتعزيز التعاون الدفاعي، بما فيها الإستثمارات في مجال الفضاء والأمن السيبراني، والتي تعكس تعزيز العلاقات الإقتصادية والإستراتيجية بين المملكة والولايات المتحدة، والشراكات في قطاعات متعدّدة.

إن الإتفاقيات الموقّعة لها آثار كبيرة على أسواق التكنولوجيا العالمية، إذ تحفّز الإبتكار، وتتيح فرص جديدة للتعاون، مما يُعزّز البنية التحتية للذكاء الإصطناعي، ويزيد من المنافسة مع الصين في تطوير الذكاء الإصطناعي والحوسبة السحابية، والامن السيبراني والحوسبة الكمومية والمعالجة الآمنة والعالية السرعة للبيانات. وتسعى منطقة الشرق الأوسط لتكون في مقدّم المتبنّين لتقنية القيادة الذاتية، مما يُعزّز الإستثمار في البنية التحتية الذكية وأنظمة المرور التي تعتمد على الذكاء الإصطناعي والكهرباء.

كما أن إتفاقيات الدفاع لها آثار كبيرة على ديناميكيات الأمن السيبراني، إذ تحفّز الإبتكار في مجال كشف التهديدات المدعومة بالذكاء الإصطناعي. وترسخ هذه الإتفاقيات مكانة السعودية كقوة عالمية في مجال الذكاء الإصطناعي والتكنولوجيا، مما يزيد من المنافسة الإقتصادية مع سوق الذكاء الإصطناعي في الصين والإبتكارات الأوروبية القائمة على الإستدامة، ويؤثر على إستراتيجيات الإستثمار، والسياسات الحكومية وسلاسل التوريد العالمية.

علماً أن المنتدى الإستثماري الأميركي – السعودي 2025 كان قد ركّز بشكل كبيرعلى التعاون في مجال الدفاع والفضاء، مما يُعزّز الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، مسلّطاً الضوء على التأهب للحرب السيبرانية، حيث إتفقت السعودية والولايات المتحدة على برامج تدريبية مشتركة في مجال الأمن السيبراني.

في المحصّلة، إن إعطاء الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية الأولوية للطاقة المتجدّدة والمعادن الأساسية، يُحفّز المصارف العربية على تمويل المشاريع الخضراء، ودعم مبادرات الطاقة الشمسية والهيدروجين، والمبادرات المحايدة للكربون. كما على المصارف العربية تعزيز إجراءات الأمن السيبراني، ودمج أنظمة كشف الإحتيال وإدارة المخاطر المدعومة بالذكاء الإصطناعي لحماية المعاملات المالية والتأهب للحرب السيبرانية التي تهدّد الأمن المصرفي.

يرفد الإقتصاد بالتمويل ويُوجه المدّخرات ويدعم سياسات الإستقرار النقدي والمالي

## القطاع المصرفي المصري من أكثر القطاعات المصرفية العربية متانة ويتمتع بمستويات عالية من السيولة وجودة الأصول وقاعدة رأسمالية قوية

**يُعد القطاع المصرفي المصري أحد أكبر وأهم القطاعات المصرفية في المنطقة العربية، حيث يلعب دوراً محورياً في تمويل الإقتصاد الوطني، وتوجيه المدّخرات، ودعم سياسات الإستقرار النقدي والمالي، وقد إستطاع هذا القطاع، رغم التحدّيات الإقتصادية العالمية والمحلية، أن يُحافظ على متانته وإستقراره، مع تحقيق نمو ملحوظ في مختلف مؤشراته التشغيلية والمالية.**

**ويضم القطاع المصرفي المصري 36 مصرفاً، تُشرف على شبكة واسعة من الفروع بلغ عددها 4,775 فرعاً في نهاية العام 2024، مقارنة بـ 4,680 فرعاً في نهاية العام 2023. كما إرتفع عدد ماكينات الصراف الآلي (ATM) إلى 24,862 ماكينة، بزيادة سنوية نسبتها 6.82%، في مؤشر على التوسّع في الخدمات المصرفية الذاتية وإنتشار البنية التحتية الرقمية.**

هيكل القطاع المصرفي المصري

في سياق التوسع في الخدمات المالية الإلكترونية، شهدت أدوات الدفع نمواً ملحوظاً، حيث إرتفع عدد بطاقات «الخصم» إلى 26.403 مليون بطاقة، وعدد البطاقات المدفوعة مقدماً إلى نحو 33.5 مليون بطاقة، فيما قفز عدد بطاقات الائتمان إلى نحو 6.3 مليون بطاقة، بنسبة نمو تجاوزت 12%. كما إرتفع عدد نقاط البيع الإلكترونية (POS) إلى 227,978 نقطة، بما يعكس تكثيف الجهود لتعزيز الشمول المالي والانتقال إلى مجتمع أقل اعتماداً على النقد.

ومن جهة الموارد البشرية، بلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي المصري 144,858 موظفاً في نهاية العام 2024، ما يعكس التوسّع في حجم الأعمال وتنوع الأنشطة المصرفية على إمتداد الجمهورية.

جدول 1: لائحة المصارف العاملة في مصر

| المصارف التجارية في مصر | المصارف الإسلامية في مصر |
|---|---|
| البنك الزراعي المصري | مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر |
| البنك الأهلي الكويتي – مصر | بنك البركة – مصر |
| البنك العربي الإفريقي الدولي | بنك فيصل الإسلامي المصري |
| بنك المؤسسة المصرفية العربية – مصر | بيت التمويل الكويتي – مصر |
| البنك العربي – مصر | |
| المصرف العربي الدولي | |
| بنك الاستثمار العربي | |
| التجاري وفا بنك – مصر | |
| بنك الإسكندرية | |
| بنك القاهرة | |
| بنك مصر | |
| سيتي بنك – مصر | |
| البنك التجاري الدولي | |
| بنك كريدي أغريكول – مصر | |
| البنك العقاري المصري العربي | |
| البنك المصري الخليجي | |
| بنك الإمارات دبي الوطني – مصر | |
| البنك المصري لتنمية الصادرات | |
| بنك التعمير والإسكان | |
| بنك اتش اس بي سي – مصر | |
| بنك التنمية الصناعية والعمال المصري | |
| بنك المشرق | |
| بنك مصر إيران للتنمية | |
| بنك ابو ظبي الأول – مصر | |
| البنك الأهلي المصري | |
| بنك الكويت الوطني – مصر | |
| بنك قطر الوطني الأهلي – مصر | |
| بنك الشركة المصرفية العربية الدولية | |
| بنك قناة السويس | |
| المصرف المتحد | |
| بنك أبو ظبي التجاري – مصر | |
| مصرف الرافدين | |

المصدر: البنك المركزي المصري

## تطور بيانات القطاع المصرفي المصري

واصل القطاع المصرفي المصري أداءه القوي رغم التحدّيات الجيوسياسية والإقتصادية المتعدّدة، محلياً ودولياً، ويُظهر مؤشرات متقدمة على صعيد النمو المالي والائتماني. وقد رسّخ مكانته كأحد الركائز الحيوية للإقتصاد الوطني، مستفيداً من سياسات نقدية مرنة، ورقابة مصرفية فاعلة، ومواكباً في الوقت نفسه للمتغيّرات العالمية.

وبلغ إجمالي الأصول المصرفية قرابة 22,673 مليار جنيه في الربع الأول من العام 2025، مقارنة بـ 20,799 مليار جنيه في نهاية العام 2024، مسجلاً نمواً بنسبة 9.01 %. علماً أن نسبة النمو في العام 2024 كانت أعلى من تلك المسجلة في العام 2023، حيث بلغت 46.46 % و24.57 % تواليا.

أما أرصدة الإقراض والخصم للعملاء، فقد إرتفعت من 8,376 مليار جنيه في نهاية العام 2024 إلى 9,053 مليار جنيه في نهاية الربع الأول من العام 2025، مسجّلة نمواً سنوياً بنسبة 8.08 %، مقارنة بنسبة 53.33 % في العام 2024 بأكمله، و33.43 % في العام 2023 بأكمله.

جدول 2: تطور المؤشرات المالية الرئيسية للقطاع المصرفي المصري خلال الفترة 2022 – الربع الأول 2025

| | 2022 | 2023 | 2024 | الربع الأول 2025 |
|---|---|---|---|---|
| | مليون جنيه | | | |
| الأصول | 11,399,800 | 14,200,886 | 20,799,267 | 22,673,564 |
| أرصدة الإقراض والخصم للعملاء | 4,093,650 | 5,462,223 | 8,375,455 | 9,052,588 |
| إجمالي الودائع | 8,562,714 | 10,137,348 | 13,481,991 | 14,320,438 |
| رأس المال والاحتياطات | 740,162 | 887,350 | 1,378,432 | 1,587,036 |
| | مليون دولار | | | |
| الأصول | 461,023 | 459,724 | 409,140 | 448,279 |
| أرصدة الإقراض والخصم للعملاء | 165,553 | 176,828 | 164,752 | 178,979 |
| إجمالي الودائع | 346,287 | 328,176 | 265,202 | 283,130 |
| رأس المال والاحتياطات | 29,933 | 28,726 | 27,105 | 31,590 |

المصدر: البنك المركزي المصري.

وفي ما يتعلق بإجمالي الودائع، فقد بلغت نحو 14,320 مليار جنيه في الربع الأول من العام 2025، مقارنة بـ 13,482 مليار جنيه في نهاية العام 2024، محققة نمواً بنسبة 6.22 % خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، مقابل نمو بنسبة 32.99 % في العام 2024، و18.39 % في العام 2023.

أما مجموع رأس المال والاحتياطات، فقد ارتفع من 1,378 مليار جنيه إلى 1,587 مليار جنيه خلال الفترة ذاتها، محققة نمواً بنسبة 15.1 %، بعدما كانت قد نمت بنسبة 55.3 % في العام 2024، و19.8 % في العام 2023.

بناءً على ما تقدم، يُظهر القطاع المصرفي المصري قدرة على الحفاظ على نمو مستدام في أوضاع إقتصادية معقّدة، مع إنتقال تدريجي من مرحلة التوسع السريع إلى مرحلة أكثر إستقراراً. وقد تمكّن من تعزيز أصوله وتمويله وقاعدة ودائعه، في ظل رقابة مصرفية فاعلة وسياسات نقدية متوازنة.

رسم بياني 1: تطور بيانات القطاع المصرفي المصري (مليار جنيه)

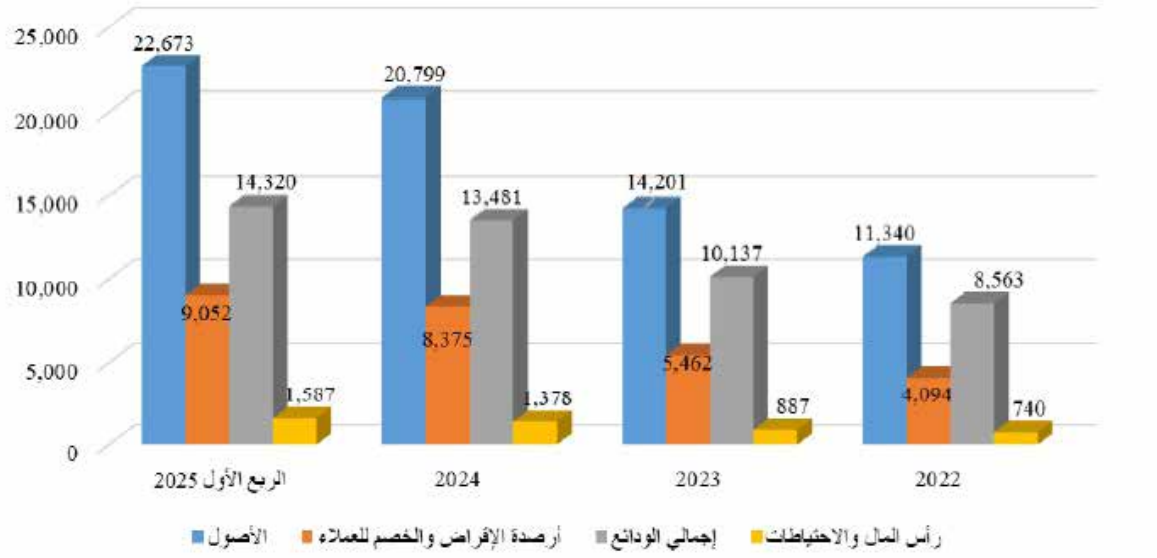


المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث، بالإستناد الى بيانات البنك المركزي المصري

## تطور مؤشرات السلامة المالية الرئيسية بين العام 2021 وحتى الربع الأول من العام 2025

يُعد القطاع المصرفي المصري من أكثر القطاعات المصرفية العربية متانة، حيث يتمتع بمستويات عالية من السيولة وجودة الأصول وقاعدة رأسمالية قوية. وتُظهر مؤشرات السلامة المالية صلابة واضحة في أداء القطاع، وقدرته على مواجهة المتغيّرات الإقتصادية والمالية، محلياً ودولياً. وفي هذا الإطار، تُشير بيانات البنك المركزي المصري إلى بلوغ معيار كفاية رأس المال للقطاع نسبة 18.3 % في نهاية الربع الاول من العام الحالي، مقابل نسبة 22.2 % في العام 2021، وذلك نتيجة زيادة الأصول المرجّحة بالأنشطة الائتمانية والتوسعية، رغم إرتفاع مستويات رأس المال المُجمع. في المقابل، إستقرّت نسبة الرافعة المالية عند حدود 7.6 % في الربع الأول من العام 2025، مقابل نسبة 7.2 % في العام 2021، وهي أعلى بكثير من النسبة المطلوبة بحسب إطار بازل 3.

وفي ما يتعلق بجودة الأصول، شهدت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض انخفاضاً من 3.4 % في العام 2021 إلى 2.2 % في العام 2025، ما يعكس تحسُّن جودة المحافظ الإئتمانية، وإستمرار السياسات التحفظية في منح القروض. كما إنخفضت نسبة مخصّصات القروض إلى القروض غير المنتظمة من 92.3 % إلى 87.2 %.

جدول 3: تطور مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي المصري (%)

| | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | الربع الأول 2025 |
|---|---|---|---|---|---|
| كفاية رأس المال | | | | | |
| القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطر | 22.2 | 18.9 | 18.6 | 18.5 | 18.3 |
| الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطر | 17.9 | 15.5 | 15.4 | 15.2 | 15.1 |
| رأس المال الأساسي المستمر الى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر | 13.4 | 12.0 | 12.9 | 12.7 | 12.9 |
| الرافعة المالية | 7.2 | 6.4 | 6.8 | 7.5 | 7.6 |
| جودة الأصول | | | | | |
| القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض | 3.4 | 3.3 | 2.9 | 2.3 | 2.2 |
| مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة | 92.3 | 91.9 | 88.7 | 87.2 | 87.2 |
| القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء | 57.6 | 56.0 | 51.9 | 42.9 | 42.3 |
| الربحية | | | | | |
| العائد على متوسط الأصول | 1.2 | 1.2 | 2.0 | 2.0 | 2.6 |
| العائد على متوسط حقوق الملكية | 16.1 | 17.7 | 32.2 | 32.2 | 39.0 |
| صافي هامش العائد | 4.2 | 3.8 | 5.2 | 5.2 | 5.8 |
| السيولة | | | | | |
| متوسط نسبة السيولة الفعلية بالعملة المحلية | 45.4 | 43.3 | 36.8 | 34.8 | 37.1 |
| متوسط نسبة السيولة الفعلية بالعملات الاجنبية | 67.9 | 77.9 | 67.5 | 71.4 | 73.7 |
| نسبة تغطية السيولة (LCR) بالعملة المحلية | 1,006.8 | 943.2 | 808.7 | 888.8 | 853.1 |
| نسبة تغطية السيولة (LCR) بالعملات الأجنبية | 186.9 | 173.1 | 152.8 | 212.0 | 187.8 |
| نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) بالعملة المحلية والأجنبية معاً | 249.0 | 226.1 | 215.2 | 207.5 | 180.0 |
| اجمالي الودائع إلى الأصول | 77.4 | 77.1 | 74.2 | 64.9 | 63.2 |
| اجمالي القروض إلى الودائع | 48.3 | 48.0 | 53.3 | 62.5 | 63.6 |

المصدر: البنك المركزي المصري

أما على صعيد الربحية، فتُظهر الأرقام إستقراراً عاماً في المؤشرات خلال الفترة، مع بعض التحسُّن النسبي في الآونة الأخيرة. فقد إرتفع العائد على متوسط الأصول من 1.2 % في العام 2021 إلى 2.6 % في الربع الاول من العام 2025، في حين قفز العائد على متوسط حقوق الملكية من 16.1 % إلى 39.0 %. كما إرتفع صافي هامش العائد من 3.8 % إلى 5.8 %، مما يعكس تحسناً في كفاءة التوظيف وربحية النشاط المصرفي، رغم الضغوط التشغيلية وتقلّبات أسعار الفائدة.

أما بالنسبة إلى السيولة، تُظهر المؤشرات إلتزاماً قوياً من المصارف المصرية بتطبيق معايير بازل الخاصة بقياس السيولة قصيرة وطويلة الأجل. إذ بلغت نسبة تغطية السيولة قصيرة الاجل (LCR) بالعملة المحلية نحو 853.1 % في الربع الأول من 2025. مع الإشارة الى تراجعها من مستويات تجاوزت 1000 % في العام 2021. وبلغت نسبة تغطية السيولة بالعملات الأجنبية 187.8 %، وهي أيضاً تفوق الحدود التنظيمية بكثير. أما في ما خصّ نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) بالعملة المحلية والأجنبية معاً، فقد بلغت 180.0 %، مقارنة بـ 249.0 % في العام 2021، لكنها لا تزال ضمن مستويات مريحة.

أخيراً، تُظهر نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع تحسناً في كفاءة التوظيف، إذ إرتفعت من 48.3 % في العام 2021 إلى 63.6 % في الربع الأول من العام 2025، مما يدل على توسّع في ضخّ الإئتمان نحو الإقتصاد، ضمن إطار منضبط من حيث إدارة السيولة والمخاطر.

بناءً على ما تقدّم، يُمكن القول إن القطاع المصرفي المصري واصل تعزيز متانته خلال الفترة الماضية، مع تحسّن واضح في الربحية وكفاءة التشغيل، إلى جانب حفاظه على مستويات سيولة قوية، وجودة أصول جيدة جداً.

## بيانات أكبر عشرة مصارف مصرية

بلغ حجم الموجودات المجمعة لأكبر 10 مصارف مصرية قرابة 15,488 مليار جنيه في نهاية العام 2024. كما بلغت الودائع قرابة 10,561 مليار جنيه، والقروض نحو 6,125 مليار جنيه. كما بلغ إجمالي رأس المال والإحتياطات نحو 1,412 مليار جنيه، وأرباحها المجمعة نحو 352.4 مليار جنيه خلال العام 2024.

جدول 4: بيانات أكبر عشرة مصارف مصرية

| | | الموجودات | | القروض | | الودائع | | حقوق الملكية | | الأرباح | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المصرف | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 |
| | | مليون جنيه | | | | | | | | | |
| 1 | البنك الأهلي المصري* | 5,233,952 | 7,394,952 | 2,315,315 | 3,525,253 | 3,733,203 | 4,691,523 | 297,206 | 511,695 | 70,686 | 118,367 |
| 2 | بنك مصر* | 2,551,394 | 3,444,027 | 911,941 | 1,184,738 | 1,874,842 | 2,336,498 | 198,060 | 306,832 | 60,774 | 60,457 |
| 3 | البنك التجاري الدولي | 834,866 | 1,214,973 | 234,986 | 343,542 | 677,237 | 972,596 | 90,481 | 152,636 | 29,667 | 55,257 |
| 4 | البنك العربي الإفريقي الدولي | 539,337 | 924,892 | 141,550 | 181,370 | 392,940 | 671,654 | 70,624 | 131,613 | 7282 | 15,366 |
| 5 | بنك قطر الوطني الأهلي | 620,531 | 808,976 | 252,468 | 344,011 | 530,119 | 681,864 | 64,702 | 88,548 | 15,770 | 25,806 |
| 6 | بنك القاهرة | 401,647 | 483,099 | 162,109 | 195,139 | 302,066 | 352,272 | 32,765 | 44,278 | 6,660 | 12,370 |
| 7 | بنك أبو ظبي الأول -مصر | 295,395 | 412,708 | 86,531 | 142,037 | 200,164 | 258,790 | 33,721 | 60,499 | 10,425 | 26,350 |
| 8 | بنك الثنى اس بي سي | 248,318 | 283,458 | 36,977 | 52,439 | 184,065 | 211,143 | 32,337 | 49,181 | 12,276 | 20,954 |
| 9 | البنك الزراعي المصري** | 262,552 | 262,552 | 66,253 | 66,253 | 184,010 | 184,010 | 44,580 | 44,580 | 8,660 | 8,660 |
| 10 | بنك أبو ظبي الإسلامي | 160,646 | 258,841 | 64,085 | 90,047 | 127,127 | 200,282 | 13,930 | 22,373 | 4,490 | 8,827 |
| | **المجموع** | **11,148,638** | **15,488,478** | **4,272,215** | **6,124,829** | **8,205,773** | **10,560,632** | **878,406** | **1,412,235** | **226,090** | **352,414** |
| | | مليون دولار | | | | | | | | | |
| 1 | البنك الأهلي المصري* | 169,438 | 153,114 | 74,954 | 72,991 | 120,855 | 97,139 | 9,621 | 10,595 | 2,288 | 2,451 |
| 2 | بنك مصر* | 82,596 | 71,309 | 29,522 | 24,530 | 60,694 | 48,378 | 6,412 | 6,353 | 1,967 | 1,252 |
| 3 | البنك التجاري الدولي | 27,027 | 23,891 | 7,607 | 6,755 | 21,924 | 19,125 | 2,929 | 3,001 | 960 | 1,087 |
| 4 | البنك العربي الإفريقي الدولي | 17,460 | 18,187 | 4,582 | 3,566 | 12,721 | 13,207 | 2,286 | 2,588 | 236 | 302 |
| 5 | بنك قطر الوطني الأهلي | 20,088 | 15,908 | 8,173 | 6,765 | 17,162 | 13,408 | 2,095 | 1,741 | 511 | 507 |
| 6 | بنك القاهرة | 13,002 | 9,500 | 5,248 | 3,837 | 9,779 | 6,927 | 1,061 | 871 | 216 | 243 |
| 7 | بنك أبو ظبي الأول -مصر | 9,563 | 8,115 | 2,801 | 2,793 | 6,480 | 5,089 | 1,092 | 1,190 | 337 | 518 |
| 8 | بنك الثنى اس بي سي | 8,039 | 5,574 | 1,197 | 1,031 | 5,959 | 4,152 | 1,047 | 967 | 397 | 412 |
| 9 | البنك الزراعي المصري** | 8,500 | 8,500 | 2,145 | 2,145 | 5,957 | 5,957 | 1,443 | 1,443 | 280 | 280 |
| 10 | بنك أبو ظبي الإسلامي | 5,201 | 5,090 | 2,075 | 1,771 | 4,115 | 3,938 | 451 | 440 | 145 | 174 |
| | **المجموع** | **360,914** | **319,188** | **138,304** | **126,185** | **265,645** | **217,321** | **28,437** | **29,189** | **7,339** | **7,226** |

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف المذكورة. * الربع الثالث من العام 2024. ** نهاية العام 2023

وتسيطر المصارف العشرة المذكورة على حصة سوقية تبلغ نحو 74.5 % من مجمل موجودات القطاع المصرفي، و78.3 % من مجمل ودائعه، و73.1 % من مجمل قروضه، و88.9 % من مجموع رأس المال والإحتياطات التابع له. من جهة أخرى، بلغ عدد العاملين في تلك المصارف حوالي 89,099 موظفاً أي ما يشكل نسبة 61.5 % من عدد العاملين في القطاع المصرفي، ولديها 19,570 ماكينة صرف آلي (78.7 % من إجمالي ماكينات الصرف الآلي للقطاع المصرفي) في نهاية العام 2024.

## الصيرفة الإسلامية في مصر

يعمل في مصر أربعة مصارف إسلامية، وهي: بنك فيصل الإسلامي، بنك البركة، مصرف أبو ظبي الإسلامي، وبيت التمويل الكويتي (سابقاً بنك الأهلي المتحد)، إلى جانب بنك ناصر الإجتماعي المملوك من الدولة المصرية. كما يملك 15 مصرفاً تجارياً رخصاً لمزاولة الصيرفة الإسلامية إلى جانب النشاط المصرفي التقليدي، إضافة الى 11 مصرفاً لديها فروع إسلامية إلى جانب الفروع التقليدية. وبحسب الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، فقد بلغ عدد الفروع المصرفية التي تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية 320 فرعاً في نهاية الربع الأول من العام 2025، ما يمثل 6.7 % من عدد فروع القطاع المصرفي المحلي، وهي تُقدم خدماتها إلى نحو 4 ملايين عميل.

وبلغ حجم الصيرفة الإسلامية في مصر في نهاية العام 2021 نحو 1,029 مليار جنيه، بحيث أصبحت الصيرفة الإسلامية

تمثل نسبة 5.2 % من إجمالي أصول القطاع المصرفي. كما بلغ حجم ودائع عملاء الصيرفة الإسلامية نحو 784 مليار جنيه، لتشكل نسبة 7.4 % من إجمالي ودائع عملاء القطاع المصرفي المصري. وبلغ حجم التمويلات المتوافقة مع الشريعة نحو 886 مليار جنيه بنهاية العام الربع الأول من العام 2025، وعليه، أصبحت تُشكل نسبة 6 % من أرصدة الإقراض والخصم للعملاء.

**جدول 5: البيانات المالية للمصارف الإسلامية**

| | الموجودات | | القروض | | الودائع | | حقوق الملكية | | الأرباح | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 |
| | مليون جنيه | | | | | | | | | |
| مصرف أبو ظبي الإسلامي | 160,646 | 258,841 | 64,085 | 90,047 | 127,127 | 200,282 | 13,930 | 22,373 | 4,490 | 8,827 |
| بنك فيصل الإسلامي | 176,962 | 240,232 | 13,470 | 15,382 | 130,459 | 177,055 | 24,867 | 39,030 | 4,057 | 11,739 |
| بيت التمويل الكويتي | 113,391 | 143,980 | 62,393 | 76,552 | 149,148 | 117,700 | 133,796 | 18,577 | 3,325 | 5,489 |
| بنك البركة – مصر | 100,367 | 127,772 | 37,902 | 52,370 | 84,923 | 106,500 | 9,735 | 12,554 | 2,218 | 3,005 |
| **المجموع** | **551,366** | **770,825** | **177,850** | **234,351** | **491,657** | **601,537** | **182,328** | **92,534** | **14,090** | **29,060** |
| | مليون دولار | | | | | | | | | |
| مصرف أبو ظبي الإسلامي | 5,201 | 5,090 | 2,075 | 1,771 | 4,115 | 3,938 | 451 | 440 | 145 | 174 |
| بنك فيصل الإسلامي | 5,729 | 4,724 | 436 | 302 | 4,223 | 3,482 | 805 | 767 | 131 | 231 |
| بيت التمويل الكويتي | 3,671 | 2,831 | 2,020 | 1,505 | 4,828 | 2,314 | 4331 | 365 | 108 | 108 |
| بنك البركة – مصر | 3,249 | 2,512 | 1,227 | 1,030 | 2,749 | 2,094 | 315 | 247 | 72 | 59 |
| **المجموع** | **17,849** | **15,157** | **5,758** | **4,608** | **15,916** | **11,829** | **5,902** | **1,820** | **456** | **571** |

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف المذكورة.

**المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية**

# تحوُّلات بارزة على صعيد المؤشرات الإقتصادية الكلية
# الإقتصاد المصري يمر بمرحلة مفصلية
# تتّسم بالتعافي الحذر والاستجابة التدريجية لتحديات محلية وعالمية

شهد الإقتصاد المصري خلال العام 2024 وحتى منتصف عام 2025 تحوّلات بارزة على صعيد المؤشرات الإقتصادية الكلية، تعكس في مجملها مرحلة من التعافي الحذر في أعقاب التحدّيات العميقة التي شهدتها البلاد في العام الذي سبق. فمن المقدّر أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً نسبته 3.76 % خلال العام 2025 وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، مقارنة بـ 2.40 % في العام 2024، و3.76 % في العام 2023، ما يعكس إنتعاشاً تدريجياً في النشاط الإقتصادي بعد الإنكماش نتيجة الضغوط التضخمية ونقص العملة الصعبة (رسم بياني رقم 1).

وتُعزى هذه الديناميكية الإيجابية إلى تحسن الأداء في قطاعات السياحة والصناعة والطاقة، إضافة إلى تدفُّقات إستثمارية خارجية جديدة عقب توقيع إتفاقيات شراكة إستراتيجية عدّة. أما على صعيد الأسعار، فمن المقدّر أن يشهد معدل التضخُّم السنوي تراجعاً ملموساً من ذروته البالغة 33.3 % في العام 2024 (و24.4 % في العام 2023) إلى 19.65 % في العام 2025 بحسب توقعات صندوق النقد الدولي، ما يعكس نجاح أدوات السياسة النقدية في كبح جماح الأسعار وتطبيع المستويات التضخمية. وقد ساهمت في هذا التحسُّن عوامل عدة أبرزها إستقرار سعر الصرف بعد التعويم، وعودة التدفقات النقدية الأجنبية، وزيادة المعروض المحلي من السلع الأساسية عبر سياسات تحفيزية للإنتاج.

## تطورات المؤشرات الإقتصادية

في ما خصّ سوق العمل، فقد إنخفض معدل البطالة إلى 6.3 % في الربع الأول من العام 2025، مسجّلاً أدنى مستوى له منذ أكثر من عقد، وفق الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، في حين بقيت معدّلات البطالة بين الشباب والفئات الهشة مرتفعة نسبياً. من جهة أخرى، إستمر الدين العام عند مستويات مرتفعة قاربت 90 % من الناتج المحلي، ما يُبقي الضغط قائماً على المالية العامة في ظل إرتفاع تكاليف خدمة الدين. أما سعر الصرف، فقد استقر بعد تحريره في مارس/آذار 2024 عند مستويات تُراوح بين 50 و55 جنيهاً للدولار، مع تحقيق إحتياطي النقد الأجنبي إرتفاعاً إلى 48.1 مليار دولار في نهاية أبريل/نيسان 2025. تعكس جميع هذه المؤشرات تحسناً تدريجياً في المشهد الإقتصادي الكلي، لكنها في المقابل تُبرز الحاجة الملحة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية لضمان إستدامة الإستقرار الإقتصادي على المدى المتوسط.

رسم بياني 1: النمو الإقتصادي والتضخم في مصر، والتوقعات المستقبلية (%)

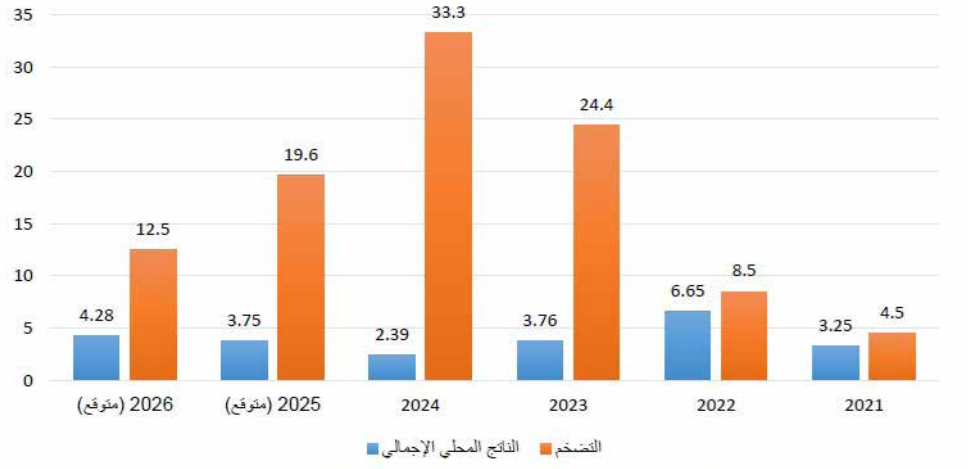


المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد الى بيانات صندوق النقد الدولي، أبريل/نيسان 2025

## تحوُّلات السياسات النقدية والمالية في مصر

في أعقاب الضغوط الإقتصادية الحادة التي واجهتها مصر منذ العام 2022، برزت السياسات النقدية والمالية كأدوات محورية لإعادة التوازن الإقتصادي وتعزيز الإستقرار الكلي. فقد تبنّى البنك المركزي المصري سياسة نقدية إنكماشية صارمة إستجابة لإرتفاع معدلات التضخُّم وتذبذب سعر الصرف، تمثّلت في رفع أسعار الفائدة الأساسية بمقدار 600 نقطة أساس دفعة واحدة في مارس/ آذار 2024، في أعقاب تحرير سعر الصرف. وإستمرت هذه السياسة خلال الأشهر اللاحقة بهدف احتواء الضغوط التضخُّمية، قبل أن يعمد البنك المركزي إلى تخفيض تدريجي للفائدة في الربع الثاني من العام 2025 بإجمالي 325 نقطة أساس، مع الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات 24 % للإيداع و25 % للإقراض حتى يوليو/تموز 2025. وقد ساهمت هذه السياسات في الحد من التضخم وتحقيق إستقرار نسبي في سوق الصرف، لكنها فرضت في المقابل تحديات أمام النشاط الإنتاجي والتمويلي، خصوصاً في القطاع غير النفطي.

أما على صعيد السياسة المالية، فقد حرصت الحكومة المصرية على الإلتزام بخطى الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، ضمن إطار إتفاق التمويل الممتد البالغ 8 مليارات دولار. وتمثلت أبرز محاور هذه السياسة في التوسّع في الإيرادات الضريبية من خلال تعميم ضريبة القيمة المضافة، وتقليص الإعفاءات الضريبية، إلى جانب ضبط الإنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات ذات الأولوية الاجتماعية والتنموية. كما سعت الدولة إلى تسوية المتأخرات المستحقة لشركات النفط الأجنبية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص عبر توسيع برنامج الطروحات الحكومية. ويدل أداء المالية العامة خلال الفترة الأخيرة على تحسن في العجز الأولي، لكنه لا يزال عرضة لمخاطر ارتفاع خدمة الدين وتذبذب الإيرادات نتيجة تقلبات الأسواق الدولية.

تعكس هذه السياسات محاولة دقيقة للموازنة بين أهداف السيطرة على التضخُّم والحفاظ على إستقرار العملة، وبين ضرورة تنشيط الإقتصاد وتحفيز الإستثمار. إلاّ أن فعّاليتها المستقبلية ستعتمد إلى حد كبير على القدرة على تنفيذ إصلاحات هيكلية أعمق وتحقيق إستقرار سياسي وإقتصادي مستدام.

## دور المصارف المصرية في ترسيخ الثقافة المالية والمحافظة على الإستقرار الإقتصادي

لعبت المصارف المصرية دوراً محورياً في ترسيخ الثقافة المالية لدى المواطنين، وذلك من خلال إطلاق مبادرات التوعية المصرفية وتوسيع الشمول المالي، بما يتماشى مع إستراتيجية البنك المركزي المصري لتعزيز الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي. وقد أسهمت هذه المؤسسات، عبر فروعها الممتدة في كافة أنحاء الجمهورية، في إدماج شرائح واسعة من السكان ضمن النظام المالي الرسمي، ولا سيما من خلال التوسع في تقديم الخدمات الرقمية، وتبسيط إجراءات فتح الحسابات، وإطلاق منتجات مخصّصة للفئات غير المتعاملة سابقاً مع المصارف، مثل النساء والشباب وأصحاب المهن الحرة.

كما ساهمت المصارف في تعزيز الاستقرار الإقتصادي من خلال دعم التمويل الموجّه للقطاعات الإنتاجية، وتوفير أدوات ادخار آمنة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ما أدى إلى تنشيط الدورة الإقتصادية وتقليل معدّلات البطالة. ومن جهة أخرى، فإن إلتزام القطاع المصرفي المصري بالإمتثال للمعايير الرقابية، وتطبيق نظم حوكمة فعّالة، قد أسهم في تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي، وجعله أحد دعائم الاستقرار المالي والنقدي في البلاد، حتى في فترات الأزمات الإقليمية أو تقلبات الأسواق العالمية.

كما أتاحت المصارف المصرية، بقيادة البنك المركزي، مجموعة من المبادرات والإصلاحات التي هدفت إلى ترسيخ الثقافة المالية وتحقيق الإستقرار الإقتصادي:

• **مبادرة حساب لكل مواطن:** بدأت في العام 2017، حيث تم تشجيع فتح الحسابات المصرفية دون حد أدنى للإيداع، في فروع المصارف والمدارس والنوادي والجمعيات، ما حرّك نمو الشمول المالي في البلاد.

• **فعّاليات شمول مالي دورية:** والتي تُقام ست مرات سنوياً منذ العام 2017، حيث يتم خلال هذه الفعّاليات فتح الحسابات مجاناً من دون رسوم، مع توفير بطاقات خصم مسبقة الدفع وخدمات إنترنت و«موبايل بنكي» فوري.

• **مبادرة حياة كريمة:** والتي بدأت منذ العام 2021، حيث شاركت المصارف مع البنك المركزي ووزارة التخطيط في تحسين البنية التحتية المالية بالمناطق الريفية من خلال نشر ماكينات الصراف الآلي وتقديم جلسات توعوية وتمويل قروض صغرى.

• **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** سبق أن تم ضخ قروض بقيمة تزيد على 200 مليار جنيه بفوائد مخفّضة (ما بين 5 الى 12 %)، مما أدى إلى نمو بحجم التمويلات بنسبة 388 % خلال الفترة 2015–2024، مع توسُّع ملحوظ في محافظ المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل المتناهي الصغر بنسبة 1,350 %.

• **تحويل الدفع للمحمول:** عبر تنظيم خدمات الدفع عبر المحمول منذ العام 2016، والذي ساهم في توسع خدمة المحافظ الذكية، وصولاً إلى 9.2 مليون مستخدم.

• **إنتشار أجهزة الصرّاف الآلي:** إذ تم توزيع أكثر من 6,500 ماكينة صراف إضافية، وإرتفع عددها بنسبة 48 % وصولاً إلى نحو 24,862 جهازاً في نهاية العام 2024.

• **الشمول المالي الشامل:** إرتفع معدّل الشمول المالي من 25 % في العام 2016 إلى 71.5 % في حلول يونيو/ حزيران 2024، لتصل أعداد الحسابات المصرفية والمحافظ الذكية إلى نحو 48.1 مليون مواطن.

## المتغيّرات الإقتصادية وإنعكاسها على الأداء المالي للمصارف المصرية

شهدت البيئة الإقتصادية الكلية في مصر خلال الفترة الممتدة من العام 2023 وحتى منتصف العام 2025 سلسلة من التحوُّلات التي إنعكست بوضوح على الأداء المالي للمصارف العاملة في السوق المحلية. فقد إتخذ البنك المركزي المصري سلسلة من الإجراءات النقدية التقييدية في مواجهة موجات التضخُّم المرتفعة التي بلغت ذروتها عند 38 % في سبتمبر/أيلول 2023. تزامن ذلك مع تنفيذ مرحلة جديدة من تحرير سعر الصرف في مارس/آذار 2024، ما أدّى إلى تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، وزيادة تنافسية العملة المحلية، مما ساهم في تعزيز موارد المصارف من العملات الأجنبية ورفع العائدات الناتجة عن فروق أسعار الصرف. كما أدى هذا الإجراء

إلى دعم التحويلات الخارجية وإستقطاب موارد دولارية إضافية من الخارج، مما إنعكس إيجاباً على المراكز المالية للمصارف، لا سيما تلك التي لديها تعاملات دولية واسعة.

من جهة أخرى، سجلت السيولة الكلية عرض النقود نمواً معتدلاً، إذ بلغت 12.68 تريليون جنيه في أبريل/نيسان من العام 2025، مدعومة بإنخفاض معدّل نمو المعروض النقدي من 33.9 % في فبراير/شباط إلى 25.8 % في نهاية أبريل/نيسان، ما يعكس إنضباطاً نقدياً واضحاً من جانب البنك المركزي. وقد أفضى هذا إلى تعزيز السيولة داخل الجهاز المصرفي، ودفع الودائع إلى مستويات جديدة، حيث إرتفعت من 13.48 تريليون جنيه في نهاية العام 2024 إلى 14.32 تريليون جنيه في نهاية الربع الأول من العام 2025. وإنعكست هذه التحوّلات الإقتصادية بوضوح على المؤشرات المالية الأساسية للمصارف المصرية. فقد إنخفضت نسبة القروض المتعثّرة إلى 2.2 % في الربع الأول من العام 2025، وهي من أدنى النسب على مستوى الأسواق الناشئة، مع تغطية مخصّصات تجاوزت 87 % على مستوى القطاع، و92.7 % في أكبر خمسة مصارف.

وإرتفعت نسبة القروض إلى الودائع إلى 63.6 %، مما يعكس تنشيطاً نسبياً في عمليات الإقراض، مدعوماً بوفرة في السيولة التي بلغت نسبتها 37.1 % بالعملة المحلية و73.7 % للعملات الأجنبية، وهي مستويات تفوق بكثير الحدود الرقابية الدنيا. وعلى صعيد الربحية، حقق القطاع المصرفي أرباحاً صافية بلغت 152.8 مليار جنيه في الربع الأول من العام 2025، بدعم من صافي دخل فوائد تجاوز 253 مليار جنيه. وسجّلت المصارف عائداً على متوسط حقوق الملكية بلغ نسبة 39 %، مقارنة بـ 32.2 % في نهاية عام 2024، فيما بلغ العائد على الأصول 2.6 %، مدفوعاً بهامش فائدة صافي بلغ 5.8 %. كما إرتفع حجم الإستثمارات في الأوراق المالية الحكومية إلى 6.88 تريليون جنيه، في حين حافظت نسب كفاية رأس المال على مستوى جيد بلغ 18.3 %، رغم الضغوط التضخمية وتحديات العملة.

تُظهر هذه المؤشرات أن المصارف المصرية قد نجحت في الحفاظ على إستقرارها المالي، بل وتعزيز أدائها في بيئة اقتصادية معقدة، من خلال التنويع في مصادر الدخل، والمرونة في إدارة السيولة، والتحوّط الجيد ضد المخاطر الائتمانية. وقد ساعد التنسيق الوثيق بين السياسات النقدية والرقابية في تمكين المصارف من التكيّف مع تغيُّرات الإقتصاد الكلي، والإستفادة من الفرص الناشئة، لا سيما في ظل إنفتاح نسبي في المناخ الإستثماري وتحسُّن التوقعات على المدى المتوسط.

ختاماً، في ضوء ما تقدم، يتّضح أن الإقتصاد المصري يمر بمرحلة مفصلية تتّسم بالتعافي الحذر والإستجابة التدريجية لتحدّيات محلية وعالمية. وقد أظهرت المؤشّرات الكلية تحسناً ملحوظاً في معدّلات النمو والإنخفاض النسبي في التضخُّم، بالتوازي مع خطوات حاسمة في إصلاح السياسة النقدية والمالية. كما برز القطاع المصرفي كلاعب رئيسي في ترسيخ الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، عبر تعميق الشمول المالي وتحقيق مؤشّرات أداء قوية.

**إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية**

# كيفية تطوير مهارات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
# المخاطر السيبرانية تمثّل تهديداً متنامياً
# يعوّق فعّالية الجهود الوطنية والدولية

شهد العالم المالي والمصرفي خلال السنوات الأخيرة تصاعداً لافتاً في وتيرة المخاطر المرتبطة بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، نتيجة التعقيدات المتزايدة في حركة رؤوس الأموال، وتنامي إستخدام التكنولوجيا في العمليات المالية، وإزدياد الروابط بين الشبكات الإجرامية العابرة للحدود.

في هذا السياق، لم تعد إجراءات الإمتثال التقليدية كافية لضمان الحماية المؤسسية، بل أصبح من الضروري تطوير مهارات متقدمة ومتكاملة تُمكّن العاملين في المؤسسات المالية من التنبُّه المبكّر والتحليل الدقيق وإتخاذ قرارات إستباقية للحد من هذه الجرائم المعقّدة والمتغيّرة.

تعتمد كفاءة أي منظومة مكافحة فعّالة على جودة الموارد البشرية وإمتلاكها للمهارات اللازمة في ثلاثة محاور حيوية ومترابطة: أولها إدارة مخاطر التشغيل وسوق الإئتمان، حيث تُعتبر هذه المجالات من البيئات الخصبة التي قد تُستغل لتنفيذ عمليات مشبوهة في حال غياب الرقابة الدقيقة، وثانيها إستمرارية الأعمال وإدارة الأزمات، خصوصاً في ظل تزايد الهجمات الإلكترونية المعقدة التي تستهدف البنى التحتية للمصارف وقد تُستخدم كوسيلة لتمرير أو إخفاء عمليات غسل الأموال، أما المحور الثالث فهو الإمتثال للعقوبات الدولية، وهو مجال قانوني حسّاس يتطلّب قدراً عالياً من الوعي المهني والمعرفة الدقيقة بالأنظمة الدولية، لما يشكله من خطر مباشر على سمعة المصرف وإستقراره في حال التقاعس أو الخطأ في التطبيق.

## إدارة مخاطر التشغيل وسوق الإئتمان في سياق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تمثل إدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر الإئتمان عنصراً محورياً في قدرة المؤسسات المالية على مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، نظراً إلى أن هذه المخاطر غالباً ما تُشكل نقاط ضعف يُمكن إستغلالها من قبل الفاعلين غير الشرعيين في تنفيذ عملياتهم المالية المشبوهة. وقد يؤدي غياب الكفاءة المؤسسية في التعامل مع هذه المخاطر إلى إختراقات خطيرة تمسّ سلامة الأنظمة، وتهدّد السمعة القانونية والمالية للمؤسسة.

**وهنا إضاءة على المخاطر المرتبطة بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب:**

• **المخاطر التشغيلية:** تُعرف المخاطر التشغيلية بأنها الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل في الإجراءات أو الأشخاص أو النظم الداخلية، أو بسبب أحداث خارجية. وتشمل هذه المخاطر الإحتيال الداخلي، الخطأ البشري، الفشل التكنولوجي، وسوء الإدارة. وتكمن خطورة هذه المخاطر في أنها قد تُشكل مدخلاً رئيسياً لتمرير عمليات غسل الأموال، إما من خلال التلاعب اليدوي في بيانات العملاء، أو ضعف آليات التدقيق والرصد. ففي حال ضعف إجراءات التحقق من هوية العملاء (Know Your Customer)، أو غياب الرقابة الفعّالة على العمليات غير المعتادة، فإن المصرف يصبح عرضة لإستخدامه كوسيط لغسل أموال غير مشروعة دون علمه. وبالتالي، فإن تدريب الكوادر العاملة على رصد علامات الإنذار المبكر وتحليل الأنماط التشغيلية يُعدّ إحدى الأدوات الرئيسية لتقوية منظومة الإمتثال.

• **مخاطر الإئتمان وتمويل الإرهاب:** تمثل مخاطر الإئتمان تحدّياً آخر مرتبطاً بشكل غير مباشر بمخاطر غسل الأموال، ولكن بشكل مباشر في حالات تمويل الإرهاب، إذ قد تسعى بعض الكيانات إلى الحصول على تمويلات مصرفية لأغراض قانونية ظاهرياً، بينما تستخدمها فعلياً في دعم أنشطة محظورة أو غير مشروعة. وتُشير التقارير الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) إلى أن المنظمات الإرهابية تستخدم القروض الإستهلاكية أو التجارية كوسائل تمويل، مستغلةً ضعف آليات التحقق من الغرض الحقيقي من التمويل.

كما أن بعض مؤسسات التمويل الأصغر عرضة لهذا النوع من الإستغلال، خصوصاً في البيئات الرقابية الضعيفة.

من هنا، فإن تطوير مهارات موظفي الإئتمان سواء في الفحص المبدئي أو في المتابعة الدورية يُعدُّ ضرورة مؤسسية، ويجب أن يشمل تقييم الجدارة الائتمانية بشكل معزّز بمعلومات غير مالية (إجتماعية أو سلوكية)، والتحقّق من مصادر الدخل وأوجه إستخدام القروض، ومراجعة سلوك السداد غير المعتاد، وأخيراً التنسيق المستمر مع وحدات الإمتثال لضبط أي تقاطع مع كيانات أو أفراد ذوي مخاطر.

## تداعيات المخاطر السيبرانية على إمكانية مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب

أصبحت المخاطر السيبرانية تمثّل تهديداً متنامياً يعوّق فعّالية الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث أوجدت بيئة رقمية معقّدة تسمح للمجرمين والجهات غير المشروعة بإستغلال التكنولوجيا لأغراض إخفاء وتوجيه الأموال بطرق يصعب تعقّبها. ومع تزايد الإعتماد على البنية التحتية الرقمية في العمليات المصرفية، باتت المؤسسات المالية أكثر عرضة للهجمات الإلكترونية، التي قد تؤدي إلى تعطيل أنظمة المراقبة الآلية، وتسريب أو تعديل البيانات الحساسة، وإضعاف قدرات وحدات الامتثال على كشف الأنشطة المالية غير المشروعة في الوقت المناسب.

ومن أبرز التأثيرات المباشرة للمخاطر السيبرانية على أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هو إختراق أو تجاوز

نظم «إعرف عميلك –KYC »، و«تحليل المعاملات المالية» (Transaction Monitoring)، مما يسمح للجهات الإجرامية بإخفاء هوياتها الحقيقية، أو استخدام هويات مزيفة في فتح حسابات وإجراء تحويلات عبر الحدود. كما تُعقّد هذه المخاطر عمل وحدات الإستخبارات المالية والسلطات الرقابية، التي تعتمد بشكل متزايد على البيانات الرقمية في تتبع سلاسل التمويل وتحليل الشبكات المالية المرتبطة بالأنشطة الإرهابية أو غسيل الأموال.

كذلك، فإن التحوّل إلى القنوات الرقمية والإعتماد على تقنيات مثل الخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking)، والتطبيقات المالية غير المصرفية، والعملات المشفّرة ومنصّات التمويل اللامركزي (DeFi)، زاد من التحدّيات التي تواجه وحدات الإمتثال، إذ إن العديد من هذه الأدوات تفتقر إلى الهياكل التنظيمية الواضحة، وتعمل في بيئات قانونية غير موحّدة أو بلا رقابة كافية، مما يسمح للمجرمين بتحريك الأموال خارج نطاق التدقيق التقليدي.

كما أن المخاطر السيبرانية لا تقتصر على الجانب الفني، بل تمتد إلى التأثير على سمعة المؤسسات المصرفية، فإختراق بيانات العملاء أو أنظمة الامتثال قد يؤدي إلى فقدان ثقة الجهات التنظيمية والمستثمرين، وإلحاق خسائر مالية ومعنوية جسيمة بالمصارف، مما يدفعها إلى تبنّي نهج وقائي شامل يرتكز على التكامل بين أنظمة الأمن السيبراني ووحدات مكافحة غسل الأموال، وبناء قدرات بشرية مؤهلة لفهم الطبيعة المتغيّرة للجريمة المالية في العالم الرقمي.

وإنطلاقاً من ذلك، تُصبح الحاجة ملحّة إلى تحديث الأطر التشريعية والتنظيمية بشكل مستمر، وتعزيز التعاون بين الجهات الرقابية، ووحدات الإستخبارات المالية، والمصارف، ومزوّدي التكنولوجيا المالية، وذلك من أجل تطوير أدوات تحليل البيانات، وتطبيق تقنيات الذكاء الإصطناعي والتعلّم الآلي لرصد الأنماط المعقّدة والمبكّرة للجريمة المالية الإلكترونية. كما أن توسيع نطاق تبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص حيال التهديدات السيبرانية المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يُعدّ عنصراً أساسياً لتعزيز الإستجابة المشتركة وتحصين النظام المالي من هذه الأخطار المتداخلة.

## العقوبات الدولية في غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تشكل العقوبات الدولية إحدى الأدوات الأساسية التي تستخدمها الدول والمنظمات الدولية للحدّ من إنتشار جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال فرض قيود قانونية ومالية وتجارية على الأفراد والكيانات المتورّطة أو المشتبه بها. وقد تطوّرت هذه العقوبات بشكل كبير في العقود الأخيرة لتصبح أكثر دقة وشمولاً، مدفوعة بتنامي المخاطر العابرة للحدود وزيادة إستخدام التكنولوجيا في تمويه العمليات غير المشروعة.

تُفرض العقوبات عادةً من قبل مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، والإتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة عبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC، إضافة إلى عدد من الهيئات الإقليمية والوطنية. وتشمل هذه العقوبات تجميد الأصول، حظر التعاملات المالية، تقييد السفر، والمنع من الوصول إلى النظام المالي الدولي.

من أبرز القضايا التي تتداخل فيها العقوبات مع جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، هي تلك التي تتعلق بالدول الخاضعة لأنظمة عقوبات واسعة النطاق، حيث يُخشى من إستخدام البنى المالية المتبقية أو الشبكات التجارية في تلك الدول كقنوات لتمويل جماعات إرهابية أو لتدوير أموال ذات مصادر غير مشروعة. كما تستهدف العقوبات شبكات معقدة من الشركات الوهمية والحسابات المصرفية غير الشفّافة، التي تُستخدم لإخفاء مصادر الأموال أو تمويل أنشطة محظورة. وهنا تبرز أهمية الإمتثال الصارم داخل المؤسسات المالية، لا سيما من خلال تطبيق إجراءات «إعرف عميلك»، ومراقبة العمليات المشبوهة، والإحتفاظ بسجلات دقيقة يُمكن تتبعها.

إن عدم الإمتثال لهذه العقوبات يعرّض المصارف والمؤسسات المالية لمخاطر قانونية جسيمة، تتضمّن فرض غرامات باهظة، كما حصل مع عدد من المصارف العالمية التي فُرضت عليها غرامات تجاوزت المليارات بسبب خرقها لأنظمة العقوبات. إضافة إلى ذلك، فإن المخاطر تشمل تراجع السمعة، وإنخفاض مستوى الثقة من قبل المصارف المراسلة، ما قد يؤدي إلى تهميش المصرف على المستوى الدولي. لذلك، فإن فهم إطار العقوبات الدولية، وآليات تصنيف الأفراد والكيانات، وكيفية إدماج هذا الفهم ضمن سياسات الإمتثال الداخلي للمصارف، يشكل خط الدفاع الأول في مواجهة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويُعزّز من قدرة النظام المالي على حماية نفسه من الإختراق والتلاعب.

# 11 علاجاً لأزمة الديون الدولية

في حوار جرى في الفاتيكان مؤخراً، لمناسبة تدشين تقرير اليوبيل عن أزمتي الديون والتنمية، كان قد كلّف بابا الفاتيكان الراحل فرنسيس، فريق عمل إقتصادياً وقانونياً بإعداده برئاسة الإقتصادي الحائز على «جائزة نوبل» جوزيف ستيغليتز، أُثير تساؤل عمّا إذا كانت القروض المتراكمة على البلدان النامية لأغراض الإنتاج أم هي للإستهلاك؟ وذلك بإعتبار أن قروض تمويل الإنتاج أنفع للإقتصاد وأقدر على سداد أقساطها من عوائدها، أما إذا كانت للإستهلاك، أو لغير قطاعات الإنتاج، فستهدر بلا عائد.

وقد آلت أمور الإقتراض إلى وضع صارت فيه القروض الجديدة تُستجلب لسداد أعباء قروض قديمة، فلا هي أسهمت في تمويل الإستثمارات المنتجة، أو شاركت في سداد نفقات الإستهلاك. هذه من ملامح الأزمة الصامتة للديون الدولية التي جعلت المقترضين يستمرون في حلقة الإستدانة، وإن تجاوزت خدمة الديون من الموازنات العامة ما يُنفق على التعليم والصحة، خصوصاً بعدما وصل عبء تكلفة فوائد القروض وحدها إلى ما يقترب من الضعف خلال السنوات العشر الماضية. وكأن هذه البلدان إختارت ألاّ تتخلّف عن سداد الديون بتخلُّفها عن تحقيق أهداف التنمية.

وقد إشتركت أطراف متعدّدة في الوصول إلى هذه الأزمة فاتبعت بلدان نامية نهج الإستدانة، بدايةً من عهد إنخفضت فيه أسعار الفائدة، فلم تتحوّط كما ينبغي ضد تغيّر أسعار الفائدة أو إضطرابات سعر الصرف، أو قصر آجال الإستحقاق. وكان الأولى بهذه الحكومات أن تضبط موازناتها وتحشد مواردها المحلية، وأن تعدّل نموذج النمو المتبع ليعتمد على الإستثمارات الخاصة حيث تتميّز وتربح، ومنها تحصّل ضرائبها، وأن تدعوها للمشاركة في مشروعات البنية الأساسية والطاقة، التي تشكل غالبية إحتياجات التمويل، بدلًا من اللجوء للإستدانة بتبعاتها.

يذكرنا مارتين جوزمان الأستاذ في جامعة كولومبيا ووزير الإقتصاد الأرجنتيني الأسبق، في مداخلته في منتدى باريس الذي عُقد مؤخراً، بأن المسؤولية ممتدة أيضاً إلى الدائنين الذين قدموا قروضاً وهم على علم بإرتفاع مخاطر عدم السداد، فبالغوا في رفع أسعار الفائدة مقابل المخاطر، ثم تقاعسوا عن تخفيف أعباء الديون عندما صارت المخاطر واقعاً.

كما لا يُمكن للمؤسسات المالية الدولية أن ترتدي مسوح البراءة، فهي ضالعة في الأزمة شريكاً في بطء إجراءات التسوية بين الدائنين والمدينين في حالة إعادة الهيكلة. كما تسامحت بتوجيه تمويلها الميسر طويل الأجل لدول نامية على شفير التعثُّر

**د. محمود محيي الدين**
**المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة**

لتستخدمها في سداد ديون القطاع الخاص، بدلًا من التنمية. لذا أصبح لزاماً أن تُعد إجراءات التعامل مع الديون وفق إعتبارات عدة، منها ضرورة التمييز بين حالات نقصان السيولة، وحالات عدم القدرة على السداد، كذلك هيكل المديونية وطبيعة الدائنين بين قطاع خاص وحكومي، وعلينا إدراك أن التعرُّض لمخاطر الديون ليس قاصراً على البلدان منخفضة الدخل، بل تطول الدول متوسطة الدخل أيضًا، وأن من مجمل 54 دولة إفريقية هناك 31 دولة متوسطة الدخل. أخذنا هذه الأمور في الإعتبار كمجموعة كلفها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، لوضع حلول عملية لأزمة المديونية. وضمّت هذه المجموعة تريفور مانيول وزير مالية جنوب إفريقيا الأسبق، وباولو جينتيلوني رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق، ويان وانغ الأستاذة في جامعة بوسطن، وكاتب هذه السطور. راعينا أيضاً أنه لكي تتحقق الفائدة المرجوة لا ينبغي فقط تحرّي السلامة العلمية للمقترح فهذا شرط ضروري، أما الشرط الكافي فهو القابلية للتطبيق عملياً خصوصاً في ظل الإضطرابات الجيوسياسية. وقد إنتهت المجموعة إلى المقترحات الآتية مقسمة إلى ثلاثة مستويات:

**«النظام» المالي العالمي**

1 - التدعيم المالي لآليات إتاحة السيولة وتخفيف أعباء الديون في البنك وصندوق النقد الدوليين على أن تشمل البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل.

2 - تطوير إطار مجموعة العشرين لمعالجة الديون ليشمل البلدان متوسطة الدخل، وإيقاف تحصيل الأقساط أثناء إعادة هيكلة المديونيات، مع إختصار مدد التفاوض، وتحفيز مشاركة دائني القطاع الخاص من خلال آلية صندوق النقد الخاصة بالإقراض حال وجود متأخرات في السداد.

3 - تفعيل متوازن لإجراء إيقاف خدمة الديون في أوقات الأزمات والصدمات المهدّدة للقدرة على السداد.

4 - مراجعة تحليل إستدامة الديون للبنك وصندوق النقد الدوليين، سواء للدول منخفضة أو متوسطة الدخل.

5- إعادة توجيه فوائض حقوق السحب الخاصة غير المستغلة وإستخدامها في ضخ السيولة، وإعادة شراء الديون، وتدعيم القدرة التمويلية للمؤسسات التنموية الدولية.

**مقترحات على مستوى الدولة**

1 - تدعيم المؤسسات والسياسات للتعامل مع مخاطر السيولة وأسعار الصرف والفائدة بما ذلك ضوابط الإقتراض بالعملة المحلية.

2 - تطوير نوعية المشروعات القابلة للإستثمار وتعبئة الموارد المحلية والمشاركات الدولية من خلال منصّات متخصّصة.

3 - تخفيض تكلفة التمويل والمعاملات المتعلقة بمبادلة الديون وأدوات الإبتكار المالي وربطها بالسياسات العامة وخطط التنمية والتخلي عن نهج الصفقات المتناثرة.

حتى يتحقق المرجو من هذه المقترحات في تخفيف أعباء الديون القائمة، ومنع أزمات قادمة، يجب أن تطبّق بفاعلية في إطار تعهدات التمويل التي تجري مناقشتها في إشبيلية بإسبانيا، من خلال فعّاليات المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

**(المصدر: نقلا عن صحيفة «الشرق الأوسط»)**

**التعاون الدولى خصوصاً بين بلدان الجنوب:**

1 - تأسيس مركز للمعلومات والدعم الفني والإبتكار المالي لتقديم النصح بما في ذلك ما يتعلق بآليات مبادلة الديون.

2 - تأسيس منتدى للمقترضين للتشاور والتنسيق في المحافل والمنظمات الدولية وتدعيم إمكاناتهم المؤسسية.

3 - دفع قدرات وحدات إدارة الديون.

# السعودية تحافظ على المرتبة الأولى عالمياً في الأمن السيبراني و«المركزي السعودي» يطلق الواجهة الجديدة لمدفوعات التجارة الإلكترونية

حافظت السعودية على المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر الأمن السيبراني، وذلك ضمن تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2025 الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) في سويسرا.

في الإطار ذاته، أكد رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للأمن السيبراني الدكتور مساعد العيبان أن هذا «الإنجاز يُضاف إلى سلسلة الإنجازات والنجاحات التي تسطرها السعودية في جميع المجالات منذ إطلاق الرؤية الإستباقية الثاقبة للقيادة في تأسيس قطاع الأمن السيبراني، على نحو شمولي بشقيه الأمني والتنموي بمختلف أبعاده المحلية والدولية».

## الواجهة الجديدة لمدفوعات التجارة الإلكترونية

من جهة أخرى، أعلن البنك المركزي السعودي «ساما»، عن إطلاق الواجهة الجديدة لمدفوعات التجارة الإلكترونية، في توجّه استراتيجي يهدف إلى رفع كفاءة أنظمة المدفوعات، وتعزيز مسيرة التحوُّل الرقمي لمواكبة النمو المتسارع لقطاع التجارة الإلكترونية.

وذكر البنك في بيان، أن الواجهة الجديدة تُسهم بشكل فعّال في تمكين مقدّمي الخدمات في قطاع التجارة الإلكترونية من الاعتماد على البنية التحتية والقدرات التقنية الوطنية، وذلك من خلال مواصفات موحّدة وميسّرة للربط والتكامل مع نظام المدفوعات الوطني «مدى»، إلى جانب خدمة التسجيل المركزي التي تُمكن المؤسسات المالية من تقديم حلول تمويلية مبتكرة، مع تطبيق تقنيات متقدمة كخدمة ترميز بطاقات الدفع التي تعزّز من الأمان في عمليات الدفع الإلكتروني. كذلك تحقيق التكامل في تمرير العمليات بين نظام «مدى» وشبكات الدفع العالمية لتوسيع نطاق خيارات الدفع المتاحة للمستخدمين.

وحسب البيان، يعد هذا الإطلاق جزءًا من إستراتيجية «ساما» لتعزيز منظومة الدفع الإلكتروني بما يُسهم في تنفيذ ودعم المبادرات والتطورات المستقبلية في قطاع مدفوعات التجارة الإلكترونية، وتوفير حلول آمنة وسلسة تُحسِّن تجربة المستهلكين والمتاجر.

## دعم أفريقيا وإستثمار بقيمة 25 مليار دولار

على صعيد آخر، وفي إطار توجُّه إستراتيجي لتعزيز حضورها في القارة السمراء، كشفت السعودية عن خطط طموحة لتوسيع شبكة تمثيلها في أفريقيا وزيادة حجم إستثماراتها وتنميتها إلى ما يفوق 25 مليار دولار حتى العام 2030، ضمن مساعٍ لتعميق الشراكات الإقتصادية والتنموية مع دول القارة.

وقال نائب وزير الخارجية السعودي المهندس وليد الخريجي «إن بلاده تعتزم رفع عدد سفاراتها في الدول الأفريقية إلى أكثر من 40 سفارة في السنوات المقبلة»، كاشفاً عن تطلع بلاده إلى الاستثمار بقيمة 25 مليار دولار في القارة السمراء.

وذكر الخريجي أن السعودية ستموّل وتؤمن 10 مليارات دولار من الصادرات إلى أفريقيا، وتقديم 5 مليارات دولار تمويلات تنموية إضافية لأفريقيا حتى العام 2030.

وكان قد تحدث الخريجي في حفل الإستقبال لمناسبة الذكرى السنوية ليوم أفريقيا، الذي أُقيم في قصر الثقافة في حي السفارات في الرياض.

وتحرص السعودية على تطوير علاقات التعاون والشراكة مع الدول الأفريقية، وتنمية مجالات التجارة والتكامل، وتعزيز التشاور والتنسيق والدعم المتبادل في المنظمات الدولية تجاه القضايا ذات الإهتمام المشترك.

وأوضح الخريجي «أن الدول الأفريقية تحتل مكانة مهمة في خريطة السياسة الخارجية للبلاد، وشبكة علاقاتها الدبلوماسية»، مؤكداً «أن السعودية قدمت أكثر من 45 مليار دولار لدعم المشاريع التنموية والإنسانية في 54 دولة أفريقية»، لافتاً إلى «أن مساعدات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بلغت أكثر من 450 مليون دولار في 46 دولة أفريقية».

مَصْرِفُ الجُمْهُورِيَّة
JUMHOURIA BANK
المصرف الصديق

يقدم مصرف الجمهورية
الخدمات الإلكترونية لعملاءه
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم
وإنهاء مهامهم بشكل سريع وسلس

# خدماتنا الإلكترونية

خدمة الصراف الآلي ATM
خدمة نقاط البيع P.O.S
خدمة الرسائل 16016
المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور
في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات
إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .


Phone: +218 21 3334031/35, +218 21 4442541/45 هاتف:
Fax: +218 21 3332505, +218 21 4442476 فاكس:
Swift code: jamblyltxxx :سويفت, P.O Box: 685-3224 ص.ب:

E-mail: jum@jbank.ly :بريد إلكتروني
Website: www.jbank.ly :الموقع الالكتروني
Commercial Register 429 السجل التجاري

الإدارة العامة ، شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

# منتدى التحكيم الدولي في باريس
# «التحكيم في المشهد المصرفي المتطوّر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»

**إفتتح الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية في العاصمة الفرنسية باريس، في مقر معهد العالم العربي، مؤتمراً مشتركاً حول أهمية التحكيم في القطاع المصرفي والمالي العربي، الذي عقده إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع محكمة التحكيم الدولية في غرفة التجارة الدولية في باريس ICC.**

## الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح:

## نسعى لإطلاق برنامج مشترك مع غرفة التجارة الدولية لرفع مستوى التحكيم في القطاع المصرفي العربي

وقال الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح: «يسعدني ويشرفني أن أشارككم في افتتاح النسخة الثانية من هذا المنتدى الدولي المشترك، والذي يجمع بين مركز الوساطة والتحكيم التابع لاتحاد المصارف العربية، والمحكمة الدولية للتحكيم لدى غرفة التجارة الدولية.

إن هذا الحدث يمثل محطة إستراتيجية على طريق ترسيخ شراكتنا المؤسسية مع غرفة التجارة الدولية، ويعكس إلتزامنا العميق بتطوير بيئة التحكيم وتسوية النزاعات في القطاعين المصرفي والمالي في منطقتنا العربية».

ولفت د. فتوح إلى «أن انعقاد هذا المنتدى في العاصمة الفرنسية باريس، وضمن صرح ثقافي عالمي كمعهد العالم العربي، يمنح هذا اللقاء بُعداً إضافياً من الرمزية والدلالة على أهمية الحوار القانوني والمؤسسي بين منطقتنا والعالم».

أضاف الدكتور فتوح: «إننا نؤمن بأن تعزيز مسارات التحكيم كوسيلة بديلة لتسوية النزاعات لا يقل أهمية عن تطوير الأنظمة المصرفية ذاتها. فالمناخ القانوني العادل والفعّال هو ركيزة أساسية لجذب الاستثمار وضمان استدامة النمو.

ومن هذا المنطلق، فإننا نحرص على تنظيم المؤتمرات والبرامج التدريبية المتخصّصة في مجالات التحكيم والوساطة، بالشراكة مع المؤسسات الدولية الرائدة، ونأمل في أن نتمكن قريباً من إطلاق برنامج تحكيم مشترك بين مركزنا التابع للإتحاد والمحكمة الدولية للتحكيم لدى غرفة التجارة الدولية، يهدف إلى إعداد كوادر عربية مؤهلة بمستوى عالمي، تمنح شهادات إعتماد مهنية بعد إستكمالهم للمتطلّبات التدريبية اللازمة».

وفي الختام، تقدم د. فتوح بالشكر الجزيل لكافة المتحدّثين والخبراء والمنظمين المشاركين في المنتدى، و«أخص بالشكر غرفة التجارة الدولية على تعاونها الدائم وشراكتها الفاعلة»، آملاً في «أن يشكل هذا المنتدى منصّة فعّالة لتعزيز الوعي وتطوير الكفاءات في مجال التحكيم المالي، وأن يكون منطلقاً لشراكات استراتيجية مستدامة على مستوى العالم العربي».

وتحدث أيضاً في حفل الافتتاح شريف عقل، المدير الإقليمي لمحكمة التحكيم الدولية في غرفة التجارة الدولية في منطقة الشرق الأوسط، كما حاضر فيه نخبة من كبار المحكّمين العرب والأوروبيين، وشارك فيه كبار المصرفيين العرب. وقد تمحور المؤتمر حول دور التحكيم في حل النزاعات المالية والمصرفية وخصوصاً في ظل التطوُّر التكنولوجي الذي يطال نشاط القطاع المصرفي، كما تمحور المؤتمر حول أهمية التحكيم في مكافحة الفساد في القطاعين المصرفي والمالي. وقد جاء تنظيم المنتدى عشية إنعقاد القمّة المصرفية والإقتصادية العربية – الدولية لعام 2025 في العاصمة الفرنسية باريس، تحت عنوان: «الصمود الإقتصادي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»، تحت رعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

شريف عقل

منى ذو الفقار

د. أنيس عويدات

جانب من المشاركين في الجلسة الثانية

# جلسات منتدى التحكيم الدولي في باريس
# ناقشت المشهد المتغيّر للقطاع المصرفي
# ودور التحكيم الدولي في معالجة الفساد في المصارف

**ناقشت جلسات منتدى التحكيم الدولي في باريس، في ثلاث جلسات: «المشهد المتغير للقطاع المصرفي والنزاعات المالية الناشئة»، و«دور التحكيم الدولي في معالجة الفساد في القطاع المصرفي»، و«التحكيم والوساطة في العصر المصرفي الحديث: حماية الثقة في بيئة مالية عالمية تقودها التكنولوجيا الرقمية».**

## الجلسة الأولى

### «المشهد المتغيّر للقطاع المصرفي والنزاعات المالية الناشئة»

**المشاركون في الجلسة الأولى: شهدان الجبيلي, المحامي جلال الأحدب, عائشة براهمة وحازم رزقانة ويسر خليل**

تناولت الجلسة الأولى «المشهد المتغيّر للقطاع المصرفي والنزاعات المالية الناشئة»، حيث يشهد قطاع الخدمات المالية تحوّلاً عميقاً. من هنا، عرضت هذه الجلسة، كيف يقوم أصحاب المصلحة على إختلافهم في القطاع المالي مثل صناديق الأسهم الخاصة، وصناديق الإستثمار وشركات التأمين وأدوات الإستثمار البديلة بإعادة تشكيل النظام البيئي المصرفي التقليدي من خلال دمج التكنولوجيا المالية وعمليات الخدمات المصرفية الرقمية.

وقد بحث المشاركون في الجلسة، كيف أدّت هذه التطوُّرات إلى ظهور أنواع جديدة من النزاعات، والتي لا تشمل البنوك فحسب، بل تشمل أيضاً صناديق الإستثمار، ومنصّات التكنولوجيا المالية، وشركات التأمين، والهيئات التنظيمية، إضافة إلى العقود الذكية والمعاملات القائمة على تقنية بلوكتشين والتمويل عبر الحدود وإعادة الهيكلة، وقد إكتشفت هذه الجلسة من خلال المشاركين فيها، قضايا التحكيم الدولي الأخيرة لتقييم كيف يُمكن للتحكيم أن يُوفر حلولاً تتكيّف مع التعقيدات المتطوّرة للنزاعات المالية.

شارك في الجلسة الأولى كل من: المحامي جلال الأحدب، محكّم دولي في العديد من القضايا، شريك مكتب «بيرد آند بيرد» للمحاماة في مجموعة تسوية المنازعات في باريس، ورئيس ممارسة التحكيم في فرنسا، وعائشة براهمة، مكتب «براهمة للمحاماة»، الدار البيضاء – المغرب، وحازم رزقانة «مكتب رزقانة وشركاه»، ويسر خليل، شريكة ومديرة لمكتب شركة Forensic Risk Alliance في باريس.

أدار الجلسة المحامي الدكتور أنطوان صفير مستشار رئيس الجمهورية اللبنانية، ومحامي في نقابة المحامين في باريس، وشريك منتسب في نقابتي مونتريال وواشنطن العاصمة، وأستاذ في القانون الدولي.

## الجلسة الثانية

### «دور التحكيم الدولي في معالجة الفساد في القطاع المصرفي»

**المشاركون في الجلسة الثانية: Ziva Filipic, رائد فتح الله ,سلمى خالد و د. طارق رياض**

تناولت الجلسة الثانية محور «دور التحكيم الدولي في معالجة الفساد في القطاع المصرفي». وقد شرح المشاركون في الجلسة، كيف أن القطاعين المصرفي والمالي معرّضان لمخاطر الفساد والإحتيال وغسيل الأموال التي تقوّض الإستقرار المالي وثقة المستثمرين، وفي بعض الحالات، تُزعزع إستقرار الإقتصاد، وقد أثّرت الإضطرابات السياسية والعسكرية الحالية على تدفُّق رأس المال عبر الحدود والثروة السيادية وصناعة البناء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد تم تحويل جزء من رأس المال المذكور من الشركات الروسية والإيرانية، مما زاد من تعقيد بيئة الإمتثال والتنظيم. وقد سلّطت هذه الجلسة الضوء على الدور المتزايد للتحكيم الدولي في معالجة هذه القضايا. كما تناول الخبراء المشاركون في الجلسة، كيفية تعامل هيئات التحكيم مع القضايا المتعلّقة بإدعاءات الرشوة والفساد، والأدوات الإثباتية المتاحة للكشف عن الممارسات غير المشروعة، وعواقب سوء السلوك المُثبت على صحة وقابلية تنفيذ الأحكام.

كما تناولت هذه الجلسة جوائز التحكيم الأخيرة، حيث لعبت مزاعم الفساد دوراً محورياً، على سبيل المثال، إذا كان أحد عناصر المعاملة إحتيالياً، فكيف يُمكن للمحكمة إكتشاف ذلك؟ كما ناقشت الجلسة الإبتكارات الإجرائية التي تهدف إلى الكشف عن سوء السلوك ومعالجته من دون اللجوء إلى المحاكم الجنائية.

شارك في هذه الجلسة كل من: الدكتور طارق رياض الشريك الإداري في شركة كوشيري وراشد ورياض، الرئيس السابق للجنة التنفيذية في مركز دبي للتحكيم الدولي (DIAC)، وسلمى خالد، غرفة التجارة الدولية ICC – تونس، ورائد فتح الله، شريك، عضو في فريق التحكيم الدولي في الشركة، ومستشار قانوني في قضايا إستثمارية وتجارية واسعة النطاق ومعقدة. أدار الجلسة Ziva Filipic مستشارة إدارية في غرفة التجارة الدولية ICC.

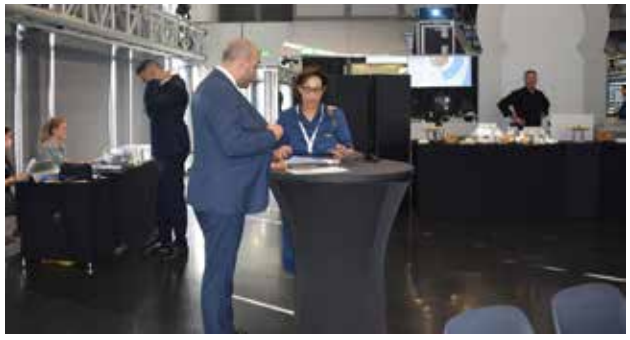

**مشاركة عربية – أوروبية في منتدى التحكيم الدولي**

## الجلسة الختامية

### «التحكيم والوساطة في العصر المصرفي الحديث:
### حماية الثقة في بيئة مالية عالمية تقودها التكنولوجيا الرقمية»

تناولت الجلسة الختامية محور «التحكيم والوساطة في العصر المصرفي الحديث: حماية الثقة في بيئة مالية عالمية تقودها التكنولوجيا الرقمية». وتهدف هذه الجلسة إلى تعزيز الوعي بمدى ملاءمة إستخدام التحكيم في عالم المصارف والتمويل السريع التطور والمتنوّع بشكل متزايد. كما تهدف إلى زيادة فهم البنوك والمؤسسات المالية العربية لفائدة وفعّالية التحكيم كطريقة مفضّلة لحل النزاعات.

وقد لفتت هذه الجلسة إلى التطورات الراهنة، وتوافر نظرة ثاقبة حول كيفية قدرة التحكيم على خدمة الإحتياجات الديناميكية للقطاعين المصرفي والمالي والتي تجري في الوقت الراهن بفعّالية. وتحدث في هذه الجلسة شهدان جبيلي المدير العام – رئيس المجموعة القانونية ومسؤول الإمتثال في بنك عوده.

الأستاذ شهدان جبيلي

د. أنيس عويدات

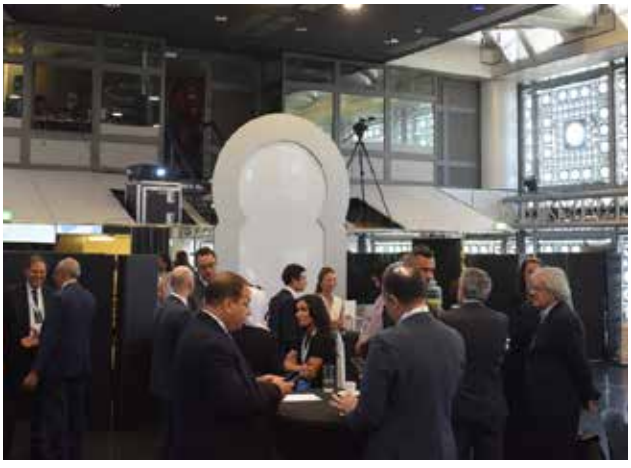

مشاركون في الجلسة الختامية

مشاركة عربية أوروبية متخصصة في منتدى التحكيم

## عشية إفتتاح القمّة الإقتصادية والمصرفية العربية – الدولية 2025 في باريس

# حفل إستقبال الشخصيات الرسمية والإقتصادية والمصرفية العربية والأجنبية

عشية إفتتاح القمّة الإقتصادية والمصرفية العربية – الدولية 2025، والتي نظمها إتحاد المصارف العربية، في العاصمة الفرنسية باريس، تحت عنوان: «الصمود الإقتصادي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»، تحت رعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بالتعاون مع جمعية المصارف الفرنسية، وجمعية المصارف الفرنكوفونية، وجمعية المصارف الأوروبية، والإتحاد الدولي للمصارف والغرفة التجارية العربية الفرنسية، في حضور أكثر من 250 شخصية رسمية وإقتصادية ومصرفية ومالية عربية وأوروبية، وبمشاركة رفيعة المستوى من صانعي السياسات وقادة البنوك والخبراء الإقتصاديين، جرى حفل إستقبال الشخصيات الرسمية والإقتصادية والمصرفية العربية والأجنبية.

**لقاء مهم جمع نخبة من الشخصيات البارزة في القطاعين المصرفي والاقتصادي العربي والدولي: معالي الأستاذ حسن عبدالله، محافظ البنك المركزي المصري - الأستاذ محمد الأتربي، رئيس اتحاد المصارف العربية - الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية - الدكتور محمد معيط، المدير التنفيذي في صندوق النقد الدولي – واشنطن، ورئيس المجموعة العربية وجزر المالديف - السيد لودوفيك بويي، مدير الدبلوماسية الاقتصادية في وزارة أوروبا والشؤون الخارجية – فرنسا**

**جانب من الشخصيات العربية والأجنبية في حفل الاستقبال**

D-MED

## نظّمها إتحاد المصارف العربية تحت رعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

# القمّة الإقتصادية والمصرفية العربية – الدولية 2025 في باريس:

# ترسيخ الشراكة العربية – الأوروبية في مواجهة التحدّيات العالمية

# وإطلاق صناديق إستثمار إستراتيجية وتعزيز التعليم وبناء شراكات طويلة الأمد

الحضور الرسمي والمصرفي

**جاء تنظيم إتحاد المصارف العربية، القمّة الإقتصادية والمصرفية العربية – الدولية لعام 2025 في العاصمة الفرنسية باريس، تحت عنوان: «الصمود الإقتصادي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»، تحت رعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بالتعاون مع جمعية المصارف الفرنسية، وجمعية المصارف الفرنكوفونية، وجمعية المصارف الأوروبية، والإتحاد الدولي للمصارف والغرفة التجارية العربية الفرنسية، في توقيت بالغ الحساسية، حيث تزامن إنعقادها مع تحوُّلات إقتصادية عالمية وتحدّيات طارئة أثّرت على سلاسل الإمداد العالمية، وأسواق الطاقة والتوازنات التجارية، وتأكيداً على تعزيز الشراكة المصرفية العربية – الأوروبية – المتوسطية، وتسليط الضوء على فرص التعاون الإقتصادي، وفتح آفاق جديدة مع الأسواق الإفريقية، في حضور أكثر من 250 شخصية رسمية وإقتصادية ومصرفية ومالية عربية وأوروبية، وبمشاركة رفيعة المستوى من صانعي السياسات وقادة البنوك والخبراء الإقتصاديين.**

**علماً أنه في ختام القمّة، صدرت مجموعة من التوصيات ركّزت على أهمية توسيع مجالات التعاون المصرفي العربي – الأوروبي، وترسيخ الشراكة العربية – الأوروبية في مواجهة التحدّيات العالمية وتفعيل قنوات التمويل المشترك، وإطلاق صناديق إستثمار إستراتيجية، إلى جانب توجيه الجهود نحو تعزيز التعليم، وتبادل الخبرات، وبناء شراكات طويلة الأمد تدعم الإستقرار المالي والتنموي للمنطقة بأسرها.**

**وفي ختام حفل إفتتاح القمّة، كرّم إتحاد المصارف العربية الأمير عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، بمنحه «جائزة الرؤية القيادية»، تقديراً لإسهاماته الرائدة في مجال التنمية المستدامة والعمل الإجتماعي، من خلال رئاسته لبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) ومجلس أمناء الجامعة العربية المفتوحة، إضافة إلى دوره المحوري في تعزيز أهداف التنمية على المستويين الإقليمي والدولي.**

**كما كرّم الإتحاد معالي الاستاذ حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، بمنحه جائزة «الشخصية المصرفية العربية لعام 2025»، ويأتي هذا التكريم تتويجاً لإنجازاته في عدد من الملفات المصرفية، وتقديراً لدوره البارز في تعزيز إستقرار القطاع المصرفي المصري، والإدارة الحكيمة للسياسة النقدية، ودعمه لمسيرة الإصلاح الإقتصادي، كما تعكس الجائزة المكانة المتميّزة**

التي يحظى بها القطاع المصرفي المصري إقليمياً ودولياً، في حضور عدد كبير من السفراء العرب المعتمدين في فرنسا، من بينهم السفير علاء يوسف سفير مصر في باريس، بالإضافة إلى قيادات من المؤسسات المالية والمصرفية والدبلوماسية العربية والأوروبية. علماً أن إتحاد المصارف العربية يمنح هذه الجائزة سنوياً لأبرز الشخصيات المصرفية العربية التي حققت إنجازات متميّزة وتركت بصمة واضحة في المجال المصرفي محلياً وإقليمياً.

وقد سبق القمّة، إنعقاد ملتقى دولي مشترك مع غرفة التجارة الدولية – باريس (ICC)، في مقرINSTITUT DU MONDE ARABE ، لمناقشة أهمية التحكيم في القطاع المصرفي والتجاري.

تحدث في إفتتاح القمّة كل من: معالي الأستاذ محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية، والدكتور وسام فتوح الامين العام للإتحاد، ومايا أتيغ المديرة العامة لجمعية المصارف الفرنسية، وفانسان رينا رئيس الغرفة التجارية العربية – الفرنسية، ولودوفيك بويي (Ludovic Pouille) مدير الدبلوماسية الإقتصادية في وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، والدكتور محمد معيط المدير التنفيذي وعضو مجلس المديرين التنفيذيين وممثل المجموعة العربية والماليف في صندوق النقد الدولي، واشنطن، والدكتور الهادي شايب عينو، المدير العام للمجموعة المهنية لبنوك المغرب والأمين العام لإتحاد المصارف الفرنكوفونية.

جانب من الحضور الرسمي والمصرفي في القمة العربية – الدولية

## كلمات الإفتتاح

### د. الهادي شايب عينو

د. الهادي شايب عينو

بداية، افتتح أعمال القمّة بكلمة ترحيبية، الدكتور الهادي شايب عينو، المدير العام للمجموعة المهنية لبنوك المغرب، والأمين العام لإتحاد المصارف الفرنكوفونية، فقدّم مفهوم الـ parma–crise لوصف سلسلة الأزمات العالمية المتواصلة، المتشابكة، وغير المتوقّعة، والتي تتابعت منذ جائحة «كوفيد19–»، مؤكداً «أن هذه الأزمات لم تعد إستثناءً، بل أصبحت واقعاً بنيوياً دائماً»، داعياً في هذا السياق إلى «إعتماد حالة من الـparma–résilience، أي القدرة المستمرة والإستباقية للدول والمؤسسات والأفراد على التكيّف وإستشراف الحلول والتفاعل مع المتغيّرات».

وشدّد د. شايب عينو على «أهمية متانة الأنظمة المصرفية ودورها في تحقيق هذه الصلابة، بفضل الرقابة الفعّالة التي تمارسها البنوك المركزية»، مثنياً على حضور عدد من المحافظين البارزين، داعياً في ختام كلمته إلى تحويل الـ parma–crise إلى parma–opportunités، «من خلال شراكات عادلة تقوم على الإحترام المتبادل، والمساواة، ووضع الإنسان في صلب الإهتمامات».

**الحضور الرسمي والمصرفي العربي والأوروبي في حفل إفتتاح القمة**

## الأستاذ محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية:
## نحن أمام منعطف جديد يتطلّب رؤية شاملة وآليات أكثر مرونة وإبتكاراً

السيد محمد الإتربي

وأكد معالي الأستاذ محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية في كلمة الإفتتاح «أن تعزيز الشراكة العربية – الأوروبية لم يعد ترفاً، بل ضرورة تفرضها تعقيدات المرحلة»، مشيراً إلى «أن العلاقات الإقتصادية بين الطرفين شكلت عبر العقود ركيزة للإستقرار والنمو، واليوم نحن أمام منعطف جديد يتطلب رؤية شاملة وآليات أكثر مرونة وإبتكاراً»، مشدّداً على «أهمية القطاع المصرفي في لعب دور محوري في تسريع الإستثمارات المستدامة، لا سيما في مجالات الإقتصاد الأخضر والتحوُّل الرقمي والطاقة المتجدّدة»، لافتاً إلى أن «الإستثمارات المتبادلة بين الطرفين بلغت في العام 2024 أكثر من 24 مليار دولار».

وقال الإتربي: «إنّ إنعقاد هذه القمّة يجسد عمق العلاقة بين المنطقتين العربية والأوروبية، ويؤكّد مجدداً أنّ الشراكة العربية – الأوروبية ليست مجرّد خيار إستراتيجي، بل هي ضرورة تفرضها تحديات الحاضر وطموحات المستقبل»، مشيراً إلى «أن العلاقات الإقتصادية بين العالم العربي وأوروبا شكّلت على مدى عقود طويلة ركيزة أساسية للإستقرار والنموّ، ولكننا اليوم أمام منعطف جديد يتطلّب منا جميعاً تعزيز هذه العلاقات ودعم الصمود الإقتصادي في ظلّ التطوّرات الجيوسياسية الحاصلة إقليمياً ودولياً على أسس أكثر مرونة وإبتكاراً وشمولية. وفي هذا السياق، يأتي دور القطاع المصرفي العربي والأوروبي كرافعة للتنمية، وكمحرّك رئيسي لتعزيز الإستثمارات المتبادلة التي بلغت خلال العام 2024 وحده 24 مليار دولار، إضافة إلى تسهيل حركة رؤوس الأموال، ودعم المشاريع المستدامة، لا سيّما في مجالات الإقتصاد الأخضر، والتحوّل الرقمي والطاقة المتجدّدة».

أضاف الإتربي: «إنّ إتحاد المصارف العربية، بصفته منصّة تجمع المؤسسات المالية والمصرفية العربية، يؤمن بأهمية بناء جسور الثقة والتكامل مع نظرائه الأوروبيين، والعمل على إيجاد آليات فاعلة للتعاون المشترك، سواء عبر تطوير الأدوات التمويلية، أو توسيع مجالات الحوار، والتنسيق حول التشريعات والمعايير المصرفية»، مؤكداً «أنّ الشراكة المنشودة بين المنطقتين لا يُمكن أن تقتصر على الجوانب الإقتصادية فحسب، بل يجب أن تشمل بُعداً إنسانياً وتنموياً يُعزّز من التفاهم المتبادل ويُكرّس قيم التعاون من أجل مستقبل أكثر إستقراراً وإزدهاراً، إلاّ أنّ تحويل هذا التعاون من مجرد مصالح مشتركة إلى ثقافة راسخة، يتطلّب رؤية شاملة وجهوداً منهجية تتضمّن بناء الثقة من خلال الشفافية والتكامل، وتوجيه الإستثمارات نحو مشاريع تنموية مشتركة، وإطلاق صناديق إستثمار عربية – أوروبية، إضافة إلى تعزيز التعليم والتبادل الثقافي لبناء جسور دائمة. والمطلوب اليوم في هذا المجال، إرادة سياسية واضحة، ورؤية إقتصادية بعيدة المدى، وأدوات تنفيذية عملية، تحوّل هذه الشراكة من فرصة كامنة إلى واقع ملموس يخدم شعوب المنطقتين».

وقال الإتربي: «في ظل التطوّرات الجيوسياسية والإقتصادية الراهنة، يشهد العالم تغيّرات عميقة تفرض علينا، كدول عربية وأوروبية، أن نعيد التفكير في أنماط التعاون والشراكة. فقد عانت دول عربية عدة خلال السنوات الأخيرة من أزمات حادة، فالوضع في لبنان لا يزال يعاني الجمود الإقتصادي، والسودان يشهد صراعاً داخلياً مدمّراً يُهدّد الإستقرار الإقليمي، كما أن آثار النزاعات في اليمن لا تزال تُلقي بظلالها على المنطقة، ونتطلّع قدماً إلى إعادة إزدهار سوريا. وفي المقابل، لا تزال القارة الأوروبية تواجه تحدّيات غير مسبوقة نتيجة تداعيات الحرب في أوكرانيا، والتي أثّرت على سلاسل الإمداد العالمية وأعادت ترتيب أولويات الأمن والطاقة، فضلًا عن التحدّيات المتعلّقة بالتضخُّم، والهجرة، والأمن الغذائي والطاقي، كذلك أدّى رفع التعرفات الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة على الواردات من جميع دول العالم إلى صدمة تجارية وإقتصادية، وهدّدت بتراجع حجم التجارة الدولية، وربما حتى قطعها.

كل هذه التحدّيات تُبرز، بشكل واضح، أهمية تعزيز التكامل العربي – الأوروبي، ليس فقط من أجل تبادل المنافع الإقتصادية، بل كضرورة إستراتيجية لضمان الإستقرار الإقليمي والدولي. فالإستثمارات العربية في أوروبا، التي تجاوزت في بعض الحالات

عشرات المليارات من الدولارات، تلعب دوراً محورياً في دعم النمو الأوروبي، وفي المقابل تفتح الأسواق الأوروبية فرصًا نوعية للدول العربية لتنويع اقتصاداتها ونقل التكنولوجيا والمعرفة».

وختم الإتربي بالقول: «إننا نتطلّع من هذه القمّة إلى زيادة الثقة المتبادلة بين الدول العربية ودول الإتحاد الأوروبي، وعلى رأسها فرنسا، وتعزيز التعاون في كافة المجالات سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية، حضارية أو ثقافية، تكنولوجية أو علمية، وبالأخصّ تجارية، بما يؤدّي إلى دعم الصمود الإقتصادي في ظلّ التحديات التي تمرّ بها المنطقة والعالم، لا سيّما في القطاع المصرفي العربي الذي يظلّ العامل الرئيسي للتمويل. ويبقى إتحاد المصارف العربية مستعدّاً للمضي قدماً على طريق الشراكة المتوسطية، والمنفعة المتبادلة للفرص، ومواجهة التحدّيات التي تشهدها منطقتنا العربية. ولنا كبير الأمل لتقوم أوروبا الموحّدة بالدور المستقل من أجل تحقيق التوازن لصالح الأهداف الإنسانية في تحقيق العدالة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وحماية السلام والإستقرار الإقليميين».

**معالي الأستاذ حسن عبدالله متوسطاً صاحب السمو الملكي**
**الأمير عبد العزيز بن طلال آل سعود وسعادة الأستاذ محمد الإتربي**

**مشاركة رسمية وعربية ومصرفية عربية وأوروبية في القمة**

## كلمات رئيسية

شهدت الجلسة الإفتتاحية للقمّة، كلمات رئيسية لعدد من الشخصيات الدولية البارزة، عكست إلتزاماً جماعياً بتعزيز التعاون العربي الأوروبي في مواجهة التحدّيات الإقتصادية والجيوسياسية المتصاعدة.

### مايا أتيغ: إعتماد أدوات تمويل مبتكرة
تدعم التحوُّل الرقمي والطاقة النظيفة

مايا أتيغ

أعربت السيدة مايا أتيغ المديرة العامة لاتحاد المصارف الفرنسية، عن إعتزازها بإستضافة باريس لهذا الحدث، مؤكدة «أن العلاقات العربية – الفرنسية تتجاوز البُعد الإقتصادي لتشمل عمقاً ثقافياً وإنسانياً»، داعية إلى «إعتماد أدوات تمويل مبتكرة تدعم التحوُّل الرقمي والطاقة النظيفة كجزء من شراكة إستراتيجية مستدامة».

وأكدت مايا أتيغ «أهمية دعم النمو الإقتصادي المرن في ظل الأزمات المتعددة التي يشهدها العالم»، مسلّطة الضوء على «الروابط التاريخية والإقتصادية بين فرنسا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط العربية»، داعية إلى «إعتماد أطر تنظيمية مبسطة وبراغماتية من شأنها تعزيز هذه الشراكات»، ومشدّدة على «ضرورة مواصلة التعاون الأورو–متوسطي في مجالات التحوُّل الرقمي والتمويل الأخضر والشمول المالي، مع ضمان وضوح الأنظمة التنظيمية لتشجيع الإستثمارات الدولية المستمرة».

### فنسنت رينا: الشراكة ضرورة إستراتيجية
لمواجهة الأزمات وتعزيز الثقة بين المؤسسات

فنسنت رينا

أما فنسنت رينا رئيس غرفة التجارة الفرنسية العربية، فشدّد على «أن الشراكة بين العالمين العربي والأوروبي لم تعد خياراً، بل ضرورة إستراتيجية لمواجهة الأزمات»، مشيراً إلى «أهمية الإستثمار في القطاعات الحيوية وتعزيز الثقة بين المؤسسات لدعم المشاريع المشتركة».

وأشار فنسنت رينا في كلمته إلى «مخاطر الاضطرابات العالمية والتجزئة الجيوسياسية»، داعياً إلى «تجاوز الحوار النظري نحو تنفيذ إجراءات ملموسة لتعزيز التحالفات الإستراتيجية بين أوروبا والعالم العربي»، مركزاً على «ضرورة دعم جهود التعافي في الدول العربية المتأثرة بالأزمات مثل لبنان والسودان وسوريا وفلسطين، بالإضافة إلى بلورة إستراتيجية ثلاثية الأطراف بين أوروبا والمنطقة العربية وأفريقيا، تضمن مشاركة حقيقية لأفريقيا كطرف رئيسي»، مؤكداً «أن القطاع المالي هو المحرّك الرئيسي لتمويل التحوّلات في مجالات الطاقة والبنية التحتية والنمو الشامل»، داعياً إلى «وضع آليات متابعة واضحة لترجمة مخرجات القمّة إلى نتائج قابلة للقياس».

## محمد معيط: المرونة الإقتصادية ضرورة
## والشراكة العربية – الأوروبية تحقق الإستقرار

وفي السياق ذاته، أوضح الدكتور محمد معيط المدير التنفيذي وعضو مجلس المديرين التنفيذيين وممثل المجموعة العربية والماليديف في صندوق النقد الدولي، واشنطن، «أن المرونة الإقتصادية أصبحت ضرورة لا غنى عنها»، داعياً إلى «إصلاحات هيكلية وإستثمارات في رأس المال البشري والبنية التحتية»، ومؤكداً «أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحقيق الإستقرار والنمو المستدام عبر سياسات مالية مرنة وتكامل الموارد والخبرات».

وشدّد معيط على «الحاجة العاجلة إلى تعزيز صمود الإقتصادات في مواجهة التحدّيات المتزايدة مثل النزاعات، واضطرابات سلاسل الإمداد، والمخاطر المناخية»، مؤكداً «أن المرونة الإقتصادية يجب أن تتجاوز الإستجابات الظرفية نحو إصلاحات هيكلية تقوم على الابتكار والتعاون والإستدامة»، داعياً إلى «إعتماد إستراتيجيات شاملة وإستباقية تتيح تحويل الأزمات إلى فرص للنمو والتحوُّل».

**الدكتور محمد معيط**

**مقدم الحضور**

## لودفيك بويي: السلام والإستثمار ركيزتان
## لا تنفصلان في بناء مستقبل آمن

من جهته، أكد لودوفيك بويي (Ludovic Pouille) مدير الدبلوماسية الاقتصادية في وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، «أن السلام والإستثمار يشكّلان ركيزتين لا تنفصلان في بناء مستقبل آمن»، لافتاً إلى «أهمية تعزيز الحوار السياسي والإقتصادي بين ضفتي المتوسط، وسعي بلاده إلى تحقيق سلام شامل في المنطقة بالتعاون مع الشركاء الإقليميين».

**لودفيك بويي**

# «جائزة الرؤية القيادية» للأمير عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز آل سعود
# الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:
# عُرِف بدوره البارز في العمل الإنساني والإجتماعي والتنموي

**مثّلت الجلسة الإفتتاحية وحفل التكريم، إنطلاقة نوعية لأعمال القمّة، حيث جمعت بين الرؤية الإستراتيجية والإعتراف بالإنجازات الرائدة، وجدّد إتحاد المصارف العربية إلتزامه تحويل نتائج هذا الحوار إلى خطوات عملية ملموسة، وتعزيز أطر التعاون البنّاء بين المؤسسات المالية في العالم العربي وأوروبا، بما يخدم التنمية الشاملة والمستدامة ويُعزّز الصمود الإقتصادي في مواجهة تحدّيات الحاضر والمستقبل.**

**في هذا السياق، كرّم إتحاد المصارف العربية ممثلاً برئيسه معالي الأستاذ محمد الإتربي والأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح، الأمير عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، بمنحه «جائزة الرؤية القيادية»، تقديراً لإسهاماته الرائدة في مجال التنمية المستدامة والعمل الإجتماعي، من خلال رئاسته لبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) ومجلس أمناء الجامعة العربية المفتوحة، إضافة إلى دوره المحوري في تعزيز أهداف التنمية على المستويين الإقليمي والدولي.**

**الدكتور وسام فتوح يلقي كلمته في القمة**

**وقال الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح في كلمة التكريم:** «يشرّفني أنّ أتحدّث إلى جمعكم الكريم، وأنّ أرحّب بكم مجدّداً في أعمال القمة المصرفية العربية – الدولية لعام 2025، والتي تضمّ نخبة من صنّاع القرار والخبراء والقياديين والدبلوماسيين، وأتقدّم منكم جميعاً بخالص الشكر والتقدير لتشريفنا بحضوركم ومشاركتكم في هذه المناسبة.

بكثير من الإعتزاز، يُشرّفنا أن نُكرّم اليوم، شخصية قيادية بإمتياز، عُرِفت بدورها البارز في العمل الإنساني والإجتماعي والتنموي، وبإلتزامها المتواصل في خدمة مجتمعاتها، شخصيّة إستثنائية، كرّست جهودها ووقتها ورؤيتها لخدمة الإنسان، أينما كان بلا تمييز أو حدود.

حمل إرث والده المستنير في قلبه ووجدانه، المغفور له صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود – طيّب الله ثراه، وأخذ على عاتقه الإستمرار في هذا الإرث وتوسّعه وتحقيق أهدافه، في أكثر من 30 دولة حول العالم، مُركّزاً على دعم بنوك الفقراء في عدد من الدول، لا سيما في أفريقيا وآسيا، ما أسهم بتعزيز الشمول المالي للفئات المهمّشة؛ شخصية تتحلّى بالعزيمة الصلبة، الإرادة الثابتة، الإلتزام بالمسؤولية، وحبّ الإبداع والإبتكار ودقّة التنظيم.

## إنــه صاحــب الســمو الملكــي الأميــر عبــد العزيــز بــن طــلال بن عــبــد الــعزيــز آل ســعــود

يرأس صاحب السمو برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، ومجلس أمناء الجامعة العربية المفتوحة، وعدداً من المؤسسات التي أسّسها والده الراحل، المغفور له صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز، منها مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، المجلس العربي للطفولة والتنمية، والشبكة العربية للمنظمات الأهلية، كما يشغل منصب أمين عام أوقاف الأمير طلال. وقد إستوحى سموه من متحف «راعي المحبة» والده المغفور له، مسيرة عامرة بالإنجازات، فحافظ بأمانة وإقدام على الإرث الصالح، الذي أنار أمامه الدرب على طريق الإنسانية، ولا بدّ لهذا الإرث أن يبقى بجهوده الصادقة، ولنهجه المتوقّد بكلّ معاني الخير والعطاء.

صاحب السمو، إنّ تكريمكم اليوم، وإن كان رمزاً بسيطاً إنما يحمل في طيّاته تقديراً عميقاً من كل من لمس أثر عطاءاتكم، وإستفاد من مشاريعكم، وتأثّر بإيمانكم الراسخ، بأنّ الإنسان محور التنمية، وإن الإستثمار الحقيقي هو في بناء قدراته ومستقبله من أجل عالم أكثر عدالة وكرامة وإنسانية.

وفي الختام، أدعـو السيد رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية الأستاذ محمد الإتربي، وأدعـو: صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز آل سعود لإستلام درع جائزة «الرؤية القيادية».

**معالي الأستاذ محمد الإتربي يقدم الدرع التقديرية إلى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز آل سعود**

## الأمير عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز آل سعود:

# جهود إتحاد المصارف العربية في تعزيز التنمية المستدامة تؤكدّ أهميته كقوّة إستراتيجية فاعلة تدفع نحو التغيير الإيجابي

وألقى الأمير عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز آل سعود كلمة شكر فيها إتحاد المصارف العربية على منحه الجائزة، فقال: «تحضرني ذكرى وإرث رجل عظيم، المغفور له بإذن الله، سيدي ووالدي صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبدالعزيز آل سعود، الذي رسم ملامح مسار تنموي رائد، من خلال تأسيس برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، ومبادراته العالمية الإنسانية التي لم تفرّق بين جنس ولا لون ولا ديانة ولا دولة، لتكون سبّاقة وصادقة، وأبرزها تأسيس البنوك المتخصّصة في الشُّمول المالي، في خطوة مبكرة ورائدة، سبقت الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، مؤكّداً أن التنمية الحقيقية هي تلك التي تسعى لتمكين الإنسان وضمان حياة آمنة ومستقرّة للجميع.

وما نحن إلاّ امتداد لهذا الإرث التاريخيّ والمسؤوليّة الإنسانيّة، سائلاً الله أن يُعيننا على اقتفاء أثره ومواصلة رسالته السامية لما فيه خير البشريّة.

إن الجهود التي يبذلها إتحاد المصارف العربية في تعزيز التنمية المستدامة، ودعم إقتصاد المعرفة، وتشجيع ريادة الأعمال، وتوسيع دائرة الشمول الماليّ، تؤكدّ أهميته كقوّة استراتيجية فاعلة، تدفع نحو التغيير الإيجابي.

ونحن على يقين بأن تعاوننا الوثيق، وشراكاتنا المثمرة، كفيلة بمواجهة كافة التحدّيات التي تعرضنا، من تحقيق الأمن الغذائي والتحوُّل الرقمي، إلى تمكين الشباب وبناء اقتصاديات خضراء ومستدامة.

وإن حوّلنا أقوالنا إلى أفعال، فسوف نرى، إن شاء الله، أثرنا التنموي الذي نسعى إليه جميعاً، خصوصاً في هذا الوقت الحرج الذي تمرُّ به الإنسانية، فإننا لن نكتفي بتحقيق تحسين حياة الإنسان فقط، بل سنصل إلى الهدف الأسمى، وهو إحياء الأمل بأننا ما زلنا نتمسك بالقيم النبيلة، وعلى رأسها إغاثة المحتاج، ودعم الفئات الأقل حظاً، وتمكين الفقراء بالحصول على حياة أكثر كرامة وإنسانية».

**المشاركون الرسميون في صورة جماعية في القمة العربية – الدولية في باريس**

## جائزة «محافظ العام 2025» لمحافظ «المركزي المصري» حسن عبد الله
## الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:
## أرسى أُسس الإستقرار النقدي بفضل قراراته الجريئة ورؤيته الإستراتيجية

ثم ألقى **الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية**، كلمة مؤثّرة خلال حفل تكريم محافظ البنك المركزي المصري معالي حسن عبد الله بجائزة «محافظ العام 2025»، فقال عن المكرّم المحافظ عبد الله: «لقد تخطّى معايير المحافظ الناجح، وإرتقى بفكره ورؤيته، وحكمته وشجاعته إلى نموذج المحافظ الذي قهر الصعاب، وقاده حسّه الوطني إلى إرساء أسس الإستقرار النقدي في مصر»، معتبراً أن السياسات النقدية التي إعتمدها المحافظ أسهمت في القضاء على السوق السوداء وتعزيز إحتياطي النقد الأجنبي، في إنجاز وصفه بأنه «وليد رؤية إستراتيجية وشجاعة إدارية إستثنائية».

وقال د. فتوح: «من مصر الحبيبة، أثبت براعته في إدارة العديد من الملفات الصعبة بفضل قراراته الجريئة، ورؤيته الإستراتيجية، التي شكّلت المحرّك الرئيسي وراء وضع السياسات الحكيمة، إضافة إلى دوره الرقابي والإشرافي الناجح على البنوك العاملة في القطاع المصرفي المصري.

ولم تكن إنجازاته وليدة الصدفة، بل كانت نتاج جهود متواصلة على مدار سنوات من الخبرة والعمل المتفاني، تحيط به عزيمة صلبة، حيث كتبت هذه الجهود تاريخاً مشرّفاً بشّر بتوليه أعلى المناصب.

معه، عادت السياسة النقدية في مصر إلى مسارها الصحيح، بعد أزمات متتالية، إثر التطوّرات الجيوسياسية التي إستحكمت في المنطقة ولا تزال، أثبت براعته في إدارة الملفات المعقّدة، قراراته الشجاعة تضمّنت القضاء على السوق السوداء للعملة، ومعالجة الأزمة الحادّة للنقد الأجنبي، التي على أثرها إستقرّ الإقتصاد الوطني.

## إنّــه محافــظ البنــك المركــزي المصــري
## معالـــي الأســـتاذ حســـن عبـــد الله

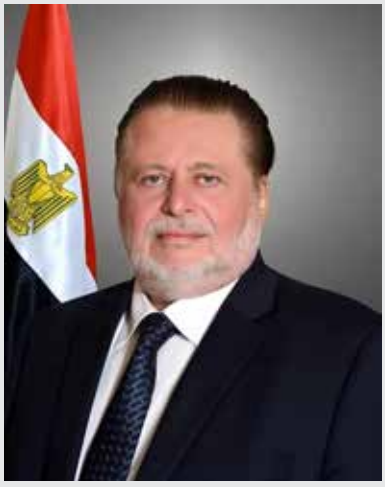

حافظ معاليه على علاقة متينة مع جميع الشركاء المحليّين والدوليين، ساهم في تأمين أكثر من 50 مليار دولار في أوائل العام 2024، ما أسهم في إرتفاع إحتياطات البنك المركزي المصري إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، وبلغت نحو 47 مليار دولار في نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، إثر إتّخاذ البنك المركزي المصري إجراءات مهمّة في إدارة السياسة النقدية للبلاد.

أدرك أهميّة دعم المصريين العاملين في الخارج، فأصدر قرارات عدة ساهمت في زيادة تحويلاتهم وعزّزت ثقتهم بمستقبل بلدهم، وبفضل هذه الثقة حقّقت تحويلات المصريين العاملين في الخارج قفزات متتالية لتصل إلى أكثر من 32 مليار دولار.

في عهد معاليه، وبفضل قراراته الصائبة، وخبراته المتراكمة، ورؤيته الثاقبة عزّز الثقة العربية والدولية بإستقرار مصر المالي والإقتصادي، فشهدت مصر أكبر زيادة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إليها، وشهد القطاع المصرفي المصري طفرة ملحوظة تمثّلت في توسيع نطاق الأعمال، وتحسين الخدمات والعمليات المصرفية، والمضي قدماً في مجالات التحوّل الرقمي.

قائمة الإنجازات لمعالي المُكرّم بيننا اليوم، تطول وتطول، ولكن العامل الأبرز الذي صوّب المسار، وأرسى أسس النهوض والإستقرار، هو عامل الثقة التي تولّدت بفترة زمنية قصيرة وسريعة، عجّلت بإحياء الدورة الإقتصادية في مصر، وفتحت آفاقاً واسعة للإستثمار الذي إنتظره الشعب المصري الطيّب ليعود إلى هذه الواحة المليئة بالفرص والإمكانات.

بكثير من الإعتزاز، يتشرّف إتحاد المصارف العربية بتتويج معالي الأستاذ حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري بجائزة محافظ العام 2025، إيماناً منا بأننا نمنحه أقل ما يستحق، فقد تخطى معايير المحافظ الناجح، وإرتقى بفكره ورؤيته، وحكمته وشجاعته إلى نموذج المحافظ الذي قهر الصعاب، وقاده حسّه الوطني وإلتزامه الصادق لتحقيق ما تصبو إليه مصر الحبيبة من رخاء ورفاه ونماء، ومعه تستمر مسيرة النهوض والريادة إلى ما شاء الله.

أدعو معالي المحافظ الأستاذ حسن عبد الله ليتفضّل إلى المنصّة، وأدعو السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الإتحاد ليتفضّلوا إلى المنصّة».

معالي المحافظ الأستاذ حسن عبدالله يسلّم الدرع التقديرية من الدكتور جوزيف طربيه وفانسان رينا

## محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد اللّه:

# مسار التعافي النقدي في مصر تحوُّل إستثنائي

وفي كلمته، هنأ معالي حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال لمناسبة منحه «جائزة الرؤية القيادية»، معبّراً عن شكره لإتحاد المصارف العربية على تكريمه بجائزة «محافظ العام 2025»، مؤكداً أن هذا التكريم يعكس الجهود الجماعية التي بذلها البنك المركزي المصري والقطاع المصرفي والحكومة المصرية».

ووصف عبد الله مسار التعافي النقدي في مصر بأنه «تحوُّل إستثنائي»، مشيراً إلى «نجاح البلاد في توحيد سعر الصرف في مارس/ آذار 2024 والإنتقال إلى نظام صرف مرن حقيقي قائم على آليات العرض والطلب»، داعياً إلى «تغيير ثقافي في كيفية تقييم أداء البنوك المركزية، بحيث يُقاس النجاح بمدى السيطرة على التضخُّم، وليس بمستوى سعر صرف العملة»، لافتاً إلى «إرتفاع الإحتياطي الأجنبي من 33 مليار دولار في العام 2022 إلى 48.5 ملياراً، إلى جانب إنخفاض معدّل التضخُّم من 38 % إلى 16 %، مع ترسيخ توقُّعات السوق بشكل فعّال».

وحذّر المحافظ عبد الله من «مخاطر التدخل السياسي في عمل البنوك المركزية»، داعياً إلى «جهود جماعية لحماية إستقلاليتها المؤسسية»، مشيداً بموضوع القمّة وأهميته في ظل التحدّيات الاقتصادية العالمية، مؤكداً ضرورة التضامن والعمل المشترك بقوله: «متّحدون نقف، متفرقون نسقط».

معالي المحافظ الأستاذ حسن عبدالله

# جلسات القمّة الإقتصادية والمصرفية العربية – الدولية 2025 في باريس
# تناولت التعاون الإقتصادي العربي – الأوروبي والتحدّيات المشتركة

صورة جماعية للمشاركين الرسميين في القمة

رمت القمّة الإقتصادية والمصرفية العربية – الدولية 2025 إلى تحقيق العديد من الأهداف، منها تعزيز حوار التعاون بين الجهات المعنية في أوروبا، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا حول التحدّيات الإقتصادية والمصرفية المشتركة، وإستكشاف فرص تسريع النمو الإقتصادي من خلال تعزيز الإستثمار والتجارة والإبتكار التكنولوجي، ومناقشة التحدّيات الإقتصادية والجيوسياسية التي تواجه أوروبا، مع التركيز على أثر حالة عدم اليقين العالمية على الأنظمة المالية في المنطقة، والتعاون المصرفي والمالي العربي الأوروبي، ودراسة إستراتيجيات إنعاش وإعادة هيكلة القطاعات المصرفية في الدول المتضرّرة من الأزمات في المنطقة العربية، وتوفير خارطة طريق للتعافي والنمو، وإنشاء منصّة لتبادل قصص النجاح والدروس المستفادة من مختلف الإقتصادات في المنطقة الأورومتوسطية، مع التركيز على تعزيز إستقرار القطاع المالي وقدرته على الصمود.

وقد ناقشت القمّة في ثلاث جلسات كالتالي: الأولى تحت عنوان «تسريع التعاون بين أوروبا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا»، وذلك من خلال تعزيز التجارة والإستثمار بين الجهات الثلاث، وتعزيز تدفقات رأس المال بين فرنسا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا، وأيضاً التحوُّل في مجال الطاقة وفرص الاستثمار.

أما الجلسة الثانية فتناولت «مبادرات التعاون الإقتصادي العربي الأوروبي»، من خلال «تعزيز التحالف الإقتصادي العربي الأوروبي في عالم منقسم»، و«مواجهة التحدّيات الجديدة للتجارة العالمية»، و«الصمود الإقتصادي في أوروبا في ظلّ التطوُّرات الدولية».

والجلسة الثالثة تركّزت حول «إنعاش وإعادة هيكلة القطاعات المصرفية في الدول العربية المتضرّرة من الأزمات»، و«تحديث الأنظمة المصرفية في الدول المتضرّرة من النزاعات: في لبنان، وسوريا، والعراق، واليمن، والسودان»، و«تهيئة بيئة دولية مواتية لتعافي القطاع المصرفي، والإستقرار الإقتصادي»، و«تعزيز أطر مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لإعادة بناء الثقة ومكافحة الجريمة المالية».

# اليوم الأول

## الجلسة الأولى

### «التعاون الإقتصادي الأوروبي – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – أفريقيا»

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «التعاون الإقتصادي الأوروبي – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – أفريقيا»، نقاطاً عدة هي: تعزيز التجارة والإستثمار الثلاثي بين أوروبا، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا، وتعزيز تدفقات رأس المال بين فرنسا، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا، والتحوُّل في قطاع الطاقة وفرص الإستثمار فيه، والإبتكار المصرفي وتحدّيات المخاطر السيبرانية وأمن البيانات.

تحدث في الجلسة الأولى كل من: Benoit Chervalier نائب رئيس المؤسسة من أجل أفريقيا – MEDEF الدولية، وLionel Rapaille مدير المديرية العالمية لبنك الإستثمار الأوروبي، لوكسمبور، وSebastien De Brouwer نائب الرئيس التنفيذي في الاتحاد المصرفي الأوروبي (بروكسيل)، وناصر القحطاني المدير التنفيذي لـ «أجفند»، وBongi Kunene المدير الإداري في جمعية البنوك في جنوب أفريقيا – BASA، وأحمد بن يحيى، نائب المدير العام لبنك أفريقيا BOA، المغرب. أدار الجلسة Dominque Brunin مدير التطوير والعلاقات المؤسسية في غرفة التجارة الفرنسية العربية.

**جانب من الحضور المصرفي في الجلسة الأولى**

## الجلسة الثانية

### «مبادرة التعاون الإقتصادي العربي – الأوروبي»

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «مبادرة التعاون الإقتصادي العربي – الأوروبي» نقاطاً عدة هي: تعزيز التحالف العربي والأوروبي في عالم منقسم، ومواجهة التحدّيات العالمية والتجارية الجديدة، والمرونة الاقتصادية في أوروبا في ظل التطورات الدولية.

تحدث في الجلسة الثانية كل من: Francis Malige المدير العام ورئيس مجموعة أعمال المؤسسات المالية في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وFrancois Haas نائب المدير العام في المديرية العامة للعمليات في بنك فرنسا، وعبد العزيز المخلافي المدير العام لغرفة التجارة والصناعة العربية – الألمانية، ألمانيا، وHedwige Nuyens المدير الإداري للإتحاد المصرفي الدولي (IBFed)، وإيناس بن كريّم المستشارة السياسة لمعهد العالم العربي، فرنسا.

أدار الجلسة الدكتور أنطوان صفير، مستشار رئيس الجمهورية اللبنانية، ومحامي في نقابة المحامين في باريس، وشريك منتسب في نقابتي مونتريال وواشنطن العاصمة، وأستاذ في القانون الدولي.

## الجلسة الثالثة

### «إنعاش وإعادة هيكلة القطاعات المصرفية في الدول العربية المتضرّرة من الأزمات»

تناولت الجلسة الثالثة بعنوان «إنعاش وإعادة هيكلة القطاعات المصرفية في الدول العربية المتضرّرة من الأزمات»، نقاطاً عدة هي: تحديث النظام المصرفي في البلدان المتضرّرة من الصراعات: حالة لبنان وسوريا واليمن والعراق وفلسطين والسودان، وتعزيز وتمكين البيئة الدولية لتعافي القطاع المصرفي والإستقرار الإقتصادي وإستعادة العلاقات المصرفية المتبادلة، وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لإعادة بناء الثقة ومكافحة الجرائم المالية.

تحدث في الجلسة الثالثة كل من: Carlos Code مسؤول قسم الشرق الأوسط وأفريقيا في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD، فرنسا، ومروان بركات كبير الإقتصاديين ورئيس قسم الأبحاث في بنك عوده، والدكتور فؤاد زمكحل رئيس الإتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين MIDEL، وعميد كلية إدارة الأعمال في جامعة القديس يوسف (اليسوعية) في بيروت USJ، وHugo Bruel نائب رئيس مكتب المنطقة الإقتصادية في الشرق الأوسط – السفارة الفرنسية في بيروت، وجورج فارس نائب الرئيس في WHISH MONEY – لبنان. أدار الجلسة ليلى داغر، مساعدة الرئيس للسياسات العامة وأستاذة مشاركة في مادة الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية ومحاضرة مساعدة في جامعة جورج واشنطن (GWU).

وتولى التقديم التحليلي لجلسات القمّة المحامي الدكتور علي زبيب، المتخصّص في القانون المصرفي الدولي.

# المؤسسات المصرفية والمالية الراعية للقمّة الإقتصادية والمصرفية العربية – الدولية 2025

كرم إتحاد المصارف العربية المؤسسات المصرفية والمالية الراعية للقمّة الإقتصادية والمصرفية العربية - الدولية 2025، والتي نظمها إتحاد المصارف العربية، في العاصمة الفرنسية باريس، تحت عنوان: «الصمود الإقتصادي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»، تحت رعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بالتعاون مع جمعية المصارف الفرنسية، وجمعية المصارف الفرنكوفونية، وجمعية المصارف الأوروبية، والإتحاد الدولي للمصارف والغرفة التجارية العربية الفرنسية، في حضور أكثر من 250 شخصية رسمية وإقتصادية ومصرفية ومالية عربية وأوروبية، وهي كالتالي:

**خوسيه طربيه – رئيس المجموعة Wish**

**سهى التركي، نائب الرئيس التنفيذي البنك الأهلي**

**الدكتور أحمد جلال الرئيس التنفيذي لـ EBank**

**حامد حسونة المدير الاقليمي. اليوباف – مصر**

**منير جازولي، BANK OF AFRICA**

احمد إسماعيل حسن ، الرئيس التنفيذي، البنك العربي – مصر

هاني العلي عن البنك الأهلي اليمني

هشام عبد العال، نائب الرئيس التنفيذي بنك القاهرة

بنك مصر

تكريم الأستاذ دومينيك برونين، مدير إدارة التنمية والعلاقات الخارجية، باريس

# توصيات القمّة الإقتصادية والمصرفية العربية – الدولية 2025 في باريس:
# إطلاق مبادرة تعاون إقتصادي ثلاثي بين أوروبا والعالم العربي وإفريقيا
# تركّز على مشاريع إستراتيجية في مجالات المياه والطاقة والتعليم والربط اللوجستي

**سلّطت القمّة الإقتصادية والمصرفية العربية – الدولية 2025 في باريس، تحت عنوان: «الصمود الاقتصادي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»، والتي نظمها إتحاد المصارف العربية تحت رعاية رئيس الجمهورية الفرنسية ايمانويل ماكرون، وبالتعاون مع جمعية المصارف الفرنسية وجمعية المصارف الفرنكوفونية وجمعية المصارف الأوروبية، والإتحاد الدولي للمصارف، والغرفة التجارية العربية الفرنسية وفي حضور أكثر من 250 شخصية رسمية وإقتصادية ومصرفية ومالية عربية وأوروبية، على تعزيز الشراكة المالية والثقافية بين أوروبا والعالم العربي، ودعم مشاريع التحول الرقمي والطاقة المتجددة، والحاجة إلى أطر تنظيمية مرنة للذكاء الاصطناعي والعملات الرقمية، وتطوير أسواق المال كبديل عن التمويل بالدين، والإنتقال من الصمود إلى إعادة الإعمار في الدول المتأزمة، ومواجهة تداعيات الأزمات الجيوسياسية على الإستقرار الإقتصادي، وإستغلال فرص ما بعد الأزمات كمجال للتعاون والنمو وتوحيد المعايير التنظيمية وتعزيز الثقة بين الأنظمة المصرفية.**

**وبعد عرض لأوراق العمل، ونقاشات حول المواضيع المشار إليها، أوصى المجتمعون بالتالي:**

1. إطلاق مبادرة تعاون إقتصادي ثلاثي بين أوروبا، العالم العربي، وإفريقيا تركز على مشاريع إستراتيجية في مجالات المياه، الطاقة، التعليم، والربط اللوجستي.
2. تعزيز التنسيق التنظيمي والمصرفي بين الهيئات الأوروبية والعربية لضمان الإستقرار المالي، وتسهيل تدفق رؤوس الأموال، وتوحيد المعايير الرقابية، وخصوصاً في ما يتعلق بالتحوُّل الرقمي والتمويل الأخضر.
3. إنشاء منصّة دائمة للحوار المالي بين أوروبا والمنطقة العربية وإفريقيا تعمل على إستباق الأزمات الجيوسياسية والإقتصادية ووضع سياسات تمويلية مشتركة.
4. تعزيز الدبلوماسية الثقافية والمؤسسية لدعم الشراكة الإقتصادية عبر دعم مؤسسات مثل معهد العالم العربي، وتوقيع إتفاقيات بين الغرف التجارية والمصارف لتعزيز التعاون المؤسسي.
5. إطلاق «منطقة إختبار تنظيمية» مشتركة للإبتكار المالي تسمح بتجريب العملات الرقمية، الذكاء الإصطناعي المالي، والتوكننة، في بيئة رقابية مرنة وموحّدة.
6. دعم الشمول المالي وريادة الأعمال في العالم العربي من خلال برامج تمويل ميسّرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما المبادرات النسائية والشبابية.
7. التحوُّل من المرونة إلى إعادة البناء والتعافي الإقتصادي المستدام، خصوصاً في دول الأزمات كلبنان، سوريا، فلسطين، والسودان، عبر تمويل مستهدف وتنمية مدروسة.
8. تشجيع التكامل الإقليمي في سلاسل الإمداد والتجارة لتقليل الإعتماد الخارجي وتعزيز القدرة التنافسية بين أوروبا والعالم العربي وإفريقيا.
9. دعم بناء أنظمة مالية مرنة وقابلة للتكيّف من خلال إصلاحات مالية وهيكلية طويلة الأمد، تقودها سياسات رشيدة، وشراكات فاعلة مع المؤسسات التنموية.
10. تحفيز الشراكات بين البنوك الوطنية والمؤسسات المالية العربية والإقليمية
لدعم إعادة بناء الثقة وتوفير التمويل الموجه لإعادة الإعمار، من خلال أدوات تمويل مشتركة وتبادل للخبرات.
11. إطلاق برنامج إصلاح مصرفي ومساعدات فنية بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدولي لتعزيز الرقابة، معالجة الديون المتعثرة، واستعادة الثقة في القطاع.
12. تعزيز الدمج الرقمي المالي وتمويل المغتربين من خلال البنية القانونية والتقنية لتسهيل التحويلات الرقمية، وتمويل المشاريع من خلال سندات موجهة للجاليات.

**في الختام، أبرق المجتمعون شاكرين الرئيس إيمانويل ماكرون، والشعب الفرنسي على رعايتهم وإحتضانهم فعّاليات هذه القمّة، وتمنوا لفرنسا المزيد من التقدم والإزدهار. كما أثنى المجتمعون على دور إتحاد المصارف العربية المميّز في هذه الظروف التي تشهدها منطقتنا العربية وجهوده على الدفع في تطوير الحوار العربي الأوروبي وزيادة التعاون بين المنطقتين.**

بنك كاك الدولي
International Bank

## CAC mobile

CAC Mobile is an mobile application, which allows you to manage your accounts and pay your bills at anytime from anywhere, through your mobile by installing the CAC MobileNET application from (Google play or app store). The services available to all CAC bank customers inside Djibouti and abroad through any local mobile service providers.

## CAC NET

This service enables you whenever and wherever you are to review your accounts, trace your cards transactions, and obtain a statement of your account.

- Available all day 24/7.
- It can be used from any place that has an internet connection.
- Free of charge, without any commissions.
- High data security and banking operations.
- Easy access to the service, customer can visit the nearest branch to apply for the service.

## e-Banking

E-banking is a service targeting VIP customers, corporates, large scale companies, and international organizations in Djibouti. Through this web-based platform, you can process many of your banking transactions quickly, and easily without having to visit the bank, such as:

- Letters of Credit.
- Foreign Transfers.
- Bill Payments.
- Local Guarantees.
- Transfers from Account to Account.
- International Letters of Guarantee.
- Account Statements Service.
- Exchange Rates Service.

## VISA

The CAC International Bank Visa Card is designed to provide a high level of flexibility, service and rewards including Global Assistance service.
With Platinum Visa Card, enjoy the Freedom of payment, the right privileges related to your status and a high payment and withdrawal abilities.

## mastercard

The combination of worldwide acceptance and valuable features means that you have the freedom to do what you want, whenever you feel like it. Travel with total freedom and benefit from full coverage Get exceptional benefits and services that you have come to expect from your Mastercard card.

# نظمه إتحاد المصارف العربية برعاية محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله في شرم الشيخ المنتدى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية 2025

الحضور الرسمي وقوفاً للسلام المصري

جاء تنظيم إتحاد المصارف العربية لفعّاليات المنتدى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية 2025 في دورته السادسة، في شرم الشيخ، تحت رعاية معالي حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، وبمشاركة أكثر من 250 من قيادات البنوك ورؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية، على مدار ثلاثة أيام، لمناقشة أحدث المستجدات في إدارة المخاطر والتحديثات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، كونه يُعد من أبرز الفعّاليات السنوية المتخصّصة في مجال إدارة المخاطر المصرفية، وذلك بالتعاون مع البنك المركزي المصري وإتحاد بنوك مصر.

علماً أن المنتدى، وكما صرّح الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية «يمثل فرصة ثمينة لمسؤولي الرقابة في المصارف ورؤساء إدارات المخاطر لتبادل الخبرات ومناقشة أحدث التطورات في إدارة المخاطر، بهدف تحسين أدائهم ورفع كفاءاتهم، مما يعزّز من قدرة المصارف العربية على مواجهة التحدّيات والإلتزام بمتطلبات لجنة بازل».

وشارك في كلمات الإفتتاح كل من عصام عمر وكيل محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله، والذي ألقى كلمته، والأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، ونائب رئيس مجلس إدارة إتحاد بنوك مصر والرئيس التنفيذي لبنك مصر هشام عكاشة ومحافظ جنوب سيناء اللواء خالد مبارك.

جانب من الحضور الرسمي والاقتصادي والمصرفي في المنتدى

## كلمات الإفتتاح

### كلمة المحافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله ألقاها وكيل المحافظ عصام عمر:
### الإهتمام بالمرونة المالية والتشغيلية أمر ضروري لكل من البنوك والجهات الرقابية لضمان إستقرار القطاعات المصرفية

وكيل المحافظ الدكتور عصام عمر

ونقل الدكتور عصام عمر، وكيل المحافظ المساعد في البنك المركزي المصري، كلمة المحافظ حسن عبد الله خلال الجلسة الإفتتاحية، فأكد «أهمية تعزيز المرونة المالية والتشغيلية داخل البنوك العربية لمواجهة تصاعد المخاطر، خصوصاً مع ما يشهده العالم من أزمات صحية وجيوسياسية ومناخية واقتصادية متلاحقة»، مشيراً إلى «أن الإهتمام بالمرونة المالية والتشغيلية أمر ضروري لكل من البنوك والجهات الرقابية لضمان إستقرار القطاعات المصرفية التي تمثل الركيزة الأساسية للنظام المالي العامل في أي اقتصاد، وخصوصاً في إقتصادات الأسواق الناشئة. علماً أن الظروف الحالية وطبيعة المخاطر التي تواجهها البنوك، تتطلب كفاءة عالية في إدارة المخاطر، وتعزيز ثقافة المخاطر، وإعتماد رؤية متكاملة للمخاطر، والإستفادة من التقنيات الجديدة، وبهذا يُمكننا ذلك من بناء مؤسسات ليست قادرة على تحمُّل الاضطرابات فحسب، بل قادرة أيضاً على النمو والإستمرار في تحقيق الربحية».

وقال المحافظ عبد الله: «تؤدي المصارف دوراً هاماً في إقتصادات الدول ويحكم أداءها مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على أدائها وهياكل المخاطر التي تتعرّض لها، فإلى جانب المخاطر التقليدية التي إعتادت البنوك التعامل معها فقد ظهرت مجموعة حديثة من المخاطر، أبرزها مخاطر الأوبئة والمخاطر الصحية حيث إنتشر فيروس كورونا، وما أن تم التعامل معه، ظهرت المخاطر الجيوسياسية، حيث توجد حالة من عدم الإستقرار والصراعات والحروب العسكرية، والأعمال الإرهابية التي لها تأثيرات إقليمية وعالمية تؤدي إلى إضطرابات في التدفقات المالية الدولية وسلاسل الإمداد، كما أن المخاطر الجيوسياسية لها تأثير على الظروف الإقتصادية والأسواق المالية، من خلال التأثير على قرارات الإستثمار وبالتالي تأثير سلبي كبير على ربحية المصارف. وتؤثر مخاطر تغيُّر المناخ كنتيجة لحدوث الفيضانات والأعاصير وحرائق الغابات والجفاف والضغوط الناجمة عن الحرارة بشكل مباشر على محافظ الإئتمان والإستثمار».

وأضاف المحافظ عبد الله: «تعمل البنوك المركزية بصورة دائمة على ضمان سلامة وإستقرار القطاعات المصرفية، والتأكد بصورة مستمرة على توافر المرونة المالية Financial Resilience كذلك المرونة التشغيلية Operational Resilience من أجل الحفاظ على البنوك وعلى الإستقرار المالي، حيث تتمثل المرونة المالية في توافر الملاءة المالية والسيولة للبنوك لضمان تقديم التمويل اللازم للقطاعات الإقتصادية المختلفة والأفراد وتلبية عمليات السحب من قبل المودعين والمحافظة على معدّلات النمو في الأصول والربحية وتدعيم القواعد الرأسمالية بصورة مستمرة، وتظهر مؤشرات السلامة المالية المرونة المالية التي يتمتع بها القطاع المصرفي المصري، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال 18.3 % في نهاية مارس/ آذار 2025 مقابل 12.5 % نسبة رقابية مقررة من البنك المركزي ونسبة 10.5 % طبقاً لمتطلّبات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وبلغت نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية للقطاع 853 %، وبالعملة الأجنبية نحو 188 %، كذلك بلغت نسبة صافي التمويل المستقر على المستوى الإجمالي للعملات المحلية والأجنبية نحو 180 % في نهاية مارس/ آذار 2025 مقابل نسبة 100 % نسبة رقابية مقررة، كما بلغت نسبة الديون غير المنتظمة إلى إجمالي القروض للقطاع 2.2 % في نهاية مارس/ آذار 2025 وهي نسبة متدنية جداً وتشير إلى جودة محافظ الإئتمان في البنوك».

وخلص المحافظ عبد الله إلى القول: «إزاء المستجدّات المصرفية والمخاطر التي تواجهها البنوك، فإن البنك المركزي يقوم بدور هام في مساندة البنوك في العملية المستمرة لإدارة المخاطر على مستوى كل بنك على حدة وعلى مستوى القطاع المصرفي ككل من خلال دور الرقابة والاشراف، كونه يضيف إلى خطوط الدفاع الثلاثة الموجودة داخل البنك، فقد يكون خط الدفاع الأول من خلال إصداره من تعليمات تحذّر البنوك من الدخول في بعض الأنشطة والعمليات مثل العملات المشفّرة، وقد يكون خط الدفاع الأخير من خلال ما يتم إكتشافها من مناطق ضعف أو ثغرات في البنوك والقطاع المصرفي، ويقوم بإصدار التعليمات الرقابية لإلزام البنوك بإتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وتعزيز القواعد الرأسمالية وتحسن نظم إدارة المخاطر والحوكمة والرقابة الداخلية».

## الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح:
## الإستقرار المالي في المنطقة لم يعد بمنأى عن التوترات المهدّدة للثقة في الأنظمة المصرفية

**الدكتور وسام فتوح**

أما الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، فوصف المنتدى بأنه «منصّة سنوية هامة لمناقشة أحدث المستجدات في إدارة المخاطر والتحديثات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وقد أصبح تقليداً سنوياً راسخاً بدعم البنك المركزي المصري وإتحاد بنوك مصر، وبالتعاون مع الخبراء المحليين والعرب والدوليين».

وأشار د. فتوح إلى «أهمية المنتدى كملتقى لصنّاع القرار والخبراء لتبادل التجارب والخبرات في مجال إدارة المخاطر المصرفية، بهدف رفع كفاءة الأداء وتعزيز إلتزام المصارف العربية بمعايير لجنة بازل»، مشيداً بمدينة شرم الشيخ، ولا سيما برحابتها وجمالها، والتي أصبحت وجهة مرموقة لإستضافة المؤتمرات المصرفية والإقتصادية الكبرى، لا سيما تلك التي ينظمها إتحاد المصارف العربية، ومؤكداً أنها «أصبحت مركزاً مرموقاً للمؤتمرات الدولية، وبوابة مهمة لمناقشة قضايا العمل المصرفي العربي والدولي».

وأكّد د. فتوح «أن إدارة المخاطر تحوّلت من كونها وظيفة فنية متخصصة إلى ثقافة مؤسسية شاملة ومتغلغلة في بنية العمل المصرفي»، موضحاً «أنّ التطورات المتسارعة جعلت من الضروري أن تستشرف إدارات المخاطر المستقبل وتقدّم قراءات دقيقة لصنّاع القرار، لا سيما في أوقات عدم اليقين»، مؤكداً «أنّ التطورات الأخيرة في إطار «بازل 3»، والتي يُشار إليها أحياناً بـ «بازل 4» بسبب عمق التعديلات، تهدف إلى تعزيز متانة رأس المال وجودته، وإعادة ضبط نماذج المخاطر الداخلية، وتقليص الفجوات بين المصارف في إحتساب الأصول المرجّحة بالمخاطر. غير أنّ هذه التحديثات، رغم ضرورتها، تطرح تحدّيات جوهرية أمام البنوك العربية، خصوصاً من حيث الكلفة المالية والبنية التقنية والموارد البشرية المطلوبة للتكيّف معها».

وأشار د. فتوح إلى «أن البيئة الجيوسياسية في المنطقة تشهد تصاعداً ملحوظاً في المخاطر بفعل النزاعات الممتدة في فلسطين واليمن والسودان وسوريا ولبنان، فضلاً عن التوترات البحرية في البحر الأحمر، وهو ما ينعكس سلباً على البيئة الإستثمارية والإستقرار المالي».

وحذّر د. فتوح من «تداعيات النزاع الأخير بين إيران وإسرائيل وتأثيره المباشر على تدفقات رؤوس الأموال وثقة العملاء في الأنظمة المصرفية، إضافة إلى الإنعكاسات المستمرة للحرب في أوكرانيا على أسعار الطاقة والغذاء وما يترتب عليها من إرتفاع معدّلات التضخُّم وتراجع القدرة الشرائية».

وعلى صعيد متصل، تطرّق د. فتوح إلى «ظاهرة إرتفاع معدّلات الدين العام في عدد من الدول العربية والتي باتت تشكّل تحدياً مزدوجاً للقطاع المصرفي والإقتصاد الكلي على حدّ سواء، في ظل لجوء الحكومات إلى الإقتراض المفرط من الجهاز المصرفي، ما يحدّ من التمويل المتاح للقطاع الخاص ويضعف جودة المحافظ الإئتمانية ويزيد من هشاشة الإستقرار المالي».

ولم يغفل د. فتوح الإشارة إلى بروز كيانات مالية رقمية جديدة مثل المنصّات اللامركزية التي تستقطب المستخدمين خارج الأطر التنظيمية التقليدية، معتبراً «أن هذه الكيانات تمثّل تحدياً رئيسياً للقطاع المصرفي في ما يخص الشفافية وحماية المستهلك ومكافحة غسل الأموال، رغم ما توفره من سرعة وانتشار وكفاءة».

وأكد د. فتوح «إلتزام إتحاد المصارف العربية دعم إدارات المخاطر في البنوك الأعضاء من خلال تعزيز القدرات، وتكثيف التدريب، وتوفير منصّات لتبادل الخبرات وتطوير الأدوات الحديثة لمواجهة التحدّيات»، داعياً إلى «شراكة وثيقة مع السلطات الرقابية لوضع خارطة طريق عملية لضمان تطبيق متدرّج ومتوازن للإصلاحات التنظيمية مع تشجيع الابتكار وحماية الإستقرار المالي».

وشدّد د. فتوح على «أن إتحاد المصارف العربية سيُواصل جهوده في خلق بيئة مصرفية عربية أكثر مرونة وتنافسية، قادرة على مواكبة التغيرات المتسارعة إقليمياً ودولياً»، داعياً المشاركين إلى «إستثمار الملتقى كفرصة حقيقية للتفاعل وتقديم أفكار بنّاءة تصبُّ في صالح إستدامة القطاع المصرفي العربي وتعزيز قدرته على مواجهة الأزمات».

## الرئيس التنفيذي لبنك مصر ونائب رئيس إتحاد بنوك مصر هشام عكاشة: المصارف العربية مطالبة بموازنة الإبتكار مع إدارة المخاطر في مواجهة تحدّيات عالمية متزايدة

الأستاذ هشام عكاشة

وأكد هشام عكاشة، الرئيس التنفيذي لبنك مصر ونائب رئيس مجلس إدارة إتحاد بنوك مصر، «أن الصناعة المصرفية العربية تمرّ بمرحلة دقيقة تفرض عليها تبنّي إستراتيجيات متطورة لإدارة المخاطر ومواكبة الإبتكار».

وأشار عكاشة إلى «أن الصراعات الممتدة في المنطقة والعالم، إلى جانب التقلّبات في أسواق العملات وأسعار السلع الأساسية، رفعت من حالة عدم اليقين، ما إنعكس على سياسات البنوك العربية التي باتت أكثر حذراً في تعاملاتها، وأثّر بدوره على أسواق الأسهم العالمية وتكاليف تأمين الشحن البحري عبر الممرات المائية الحيوية»، موضحاً «أن بعض الإقتصادات العربية تُواجه ضغوطاً مباشرة وغير مباشرة قد تؤثر على إيرادات السياحة والإستثمارات، رغم أن مصر نجحت، بفضل سياسات مالية ونقدية رشيدة، في تأمين الجهاز المصرفي وتوفير مخزون إستراتيجي من السلع الأساسية بإشراف محكم من البنك المركزي المصري».

وتطرّق عكاشة إلى التحوّلات الجوهرية التي تشهدها الصناعة المصرفية، مؤكداً أن البنوك مطالبة اليوم بتبنّي إستراتيجيات إستباقية تمزج بين التكنولوجيا والحوكمة، وتوازن بين الإمتثال التنظيمي والمنافسة السوقية.

وأضاف عكاشة: «أن الإبتكار التكنولوجي، بما في ذلك الخدمات المصرفية المفتوحة والذكاء الإصطناعي، ساهم في تحسين كفاءة العمليات وتجربة العملاء، لكنه أدخل في المقابل مخاطر جديدة تتعلق بالخصوصية والأمن السيبراني وحوكمة البيانات».

وقال عكاشة: «لقد أصبح تكامل البيانات من مصادر متعددة وتدقيق جودتها مسألة حيوية. ففي ظل سرعة تدفق المعلومات وتضاربها أحيانًا مع ما ينشر عبر وسائل التواصل الإجتماعي، لا بد أن نضمن موثوقية البيانات وصحتها لتفعيل أدوات التحليل والابتكار بكفاءة».

وأوضح عكاشة «أن الذكاء الإصطناعي بات يلعب دوراً محورياً في إدارة المخاطر، سواء في تقييم الجدارة الإئتمانية أو رصد أنماط الإحتيال أو تعزيز الإمتثال، غير أن هذه النماذج الذكية قد تنطوي على تحدّيات تتعلق بالشفافية والتحيزات الخفية، ما يستدعي وضع أطر تنظيمية صارمة وضمان إشراك الجهات الرقابية في صوغ ضوابط الذكاء الإصطناعي المسؤول».

وأشار عكاشة إلى «أن الخدمات المصرفية المفتوحة فرضت واقعاً جديداً يتطلّب موازنة دقيقة بين الإنفتاح والخصوصية، ولا سيما مع إتاحة مشاركة البيانات مع أطراف ثالثة، ما يستلزم بناء تحالفات دفاعية قوية تشمل المصارف ومزودي الخدمات والجهات التنظيمية لحماية أمن البيانات وضمان إستمرارية الخدمات».

وأكد عكاشة «أن التحوّلات الرقمية أدت إلى تغيُّرات جوهرية في سلوك المودعين الذين باتوا أكثر حساسية للعوائد وأكثر تأثراً بالمعلومات المنتشرة بسرعة عبر وسائل الإعلام الإجتماعي، مما يزيد من صعوبة التنبؤ بالتدفقات النقدية وحركة الودائع»، مشيداً بنجاح الجهاز المصرفي المصري في تحقيق نمو مطّرد في حجم الودائع واستقطاب شرائح جديدة من العملاء في إطار سياسات الشمول المالي التي يتبنّاها البنك المركزي.

ونوّه عكاشة بالدور الحيوي للبنوك المركزية كضامن للإستقرار النقدي والمالي من خلال أدوات السياسة النقدية وإدارة الإحتياطات الإلزامية وتسهيلات الإقراض الطارئ والإشراف الاحترازي، مشدّداً على أهمية هذا الدور في تمكين المصارف من مواجهة التقلّبات غير المتوقعة في سلوك الودائع وضمان إستمرار تدفق الإئتمان إلى الإقتصاد.

ودعا عكاشة إلى بناء تحالفات قوية داخل القطاع المصرفي وخارجه، إلى جانب تعزيز جهود التوعية لحماية العملاء من عمليات الإحتيال، خصوصاً مع إستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي في إنتحال الهوية والتلاعب بالمعلومات، مشدّداً على ضرورة تطوير المهارات الفنية في الأمن السيبراني وتحليل البيانات وإدارة المخاطر عبر التدريب المستمر، فضلاً عن المشاركة الفاعلة في صوغ اللوائح التنظيمية بما يحقق التوازن بين الإبتكار والحماية.

## معالي اللواء خالد مبارك، المحافظ، محافظة جنوب سيناء، جمهورية مصر العربية

معالي اللواء خالد مبارك

وأعرب محافظ جنوب سيناء اللواء خالد مبارك عن سعادته بإستضافة شرم الشيخ مدينة السلام والمدينة الذكية الخضراء، لهذا الحدث المصرفي المهم، مؤكداً أن المدينة باتت إحدى أبرز الحاضنات الدولية للمؤتمرات الكبرى، بعد نجاحها البارز في تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ COP27.

وبعدما هنأ المحافظ اللواء مبارك الحضور بمناسبتين وطنيتين غاليتين، هما رأس السنة الهجرية، وذكرى ثورة 30 يونيو التي مثّلت نقطة تحوّل فارقة في بناء الجمهورية الجديدة، تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، قدم التهنئة لحسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري، على تكريمه من قبل إتحاد المصارف العربية، ومنحه لقب «أفضل محافظ بنك مركزي عربي لعام 2024-2025»، تقديراً لدوره المؤثر في دعم الإستقرار النقدي والمالي في مصر والمنطقة العربية.

وتناول المحافظ اللواء مبارك في كلمته أهمية الدور المحوري والإستراتيجي الذي يضطلع به القطاع المصرفي في الدول العربية، مشيداً بجهود إتحاد المصارف العربية وإتحاد بنوك مصر في تعزيز الإستقرار الإقتصادي والمالي، من خلال السياسات والإستراتيجيات النقدية والمالية الرشيدة، لا سيما في ظل ما يشهده العالم من تحدّيات ومتغيّرات جيوسياسية متسارعة، تلقي في ظلالها على إقتصادات دول المنطقة.

وأكد اللواء مبارك أن الوقت قد حان ليترجم هذا الدور الهام للمصارف العربية إلى مساهمات فعلية في دعم جهود التنمية الشاملة والمستدامة في بلداننا، داعياً إلى توجيه الإستثمارات البنكية والمصرفية لدعم الفرص الإستثمارية الواعدة بمحافظة جنوب سيناء، ومدينة شرم الشيخ على وجه الخصوص، والتي تزخر بقطاعات واعدة في السياحة والبيئة والطاقة المتجددة والبنية التحتية، مشيراً إلى أن هذه التوجهات تتماشى مع إستراتيجية التنمية الشاملة لمحافظة جنوب سيناء، في إطار رؤية مصر 2030، التي ترتكز على إحترام المعايير الدولية للتنمية المستدامة.

جانب من الحضور المصرفي في المنتدى

# جلسات المنتدى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية 2025

## ناقشت التحديثات الأخيرة في أعمال «بازل» والتحدّيات المرتبطة بإستدامة الديون السيادية

ناقشت جلسات المنتدى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية 2025 في دورته السادسة، في شرم الشيخ، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية تحت رعاية معالي حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، وبمشاركة أكثر من 250 من قيادات البنوك ورؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية، على مدار ثلاثة أيام، وبالتعاون مع البنك المركزي المصري وإتحاد بنوك مصر، التحديثات الأخيرة في أعمال لجنة بازل: رؤية شاملة حول المخاطر المصرفية الناشئة دولياً، وتحديد المخاطر والتحديات الراهنة في البيئة التشغيلية للمصارف، مثل التضخم، أسعار الفائدة، السيولة، والديون السيادية.

كما ناقشت الجلسات التحدّيات المرتبطة بإستدامة الديون السيادية: كيفية التعامل مع حلقة الارتباط السلبية بين البنوك ومحافظ ديونها السيادية في الأوقات الضاغطة، متناولة المعيار الدولي IFRS9: مراجعة الحاجة إلى تحديث المعيار ومدى تأثيره على نوعية التسليفات وإدارة المخاطر الإئتمانية.

وتناولت الجلسات الإستعداد للأزمات وبناء المرونة: مدى جاهزية المصارف العربية لمواجهة الأزمات وتطوير خطط لاستمرارية الأعمال المصرفية، وإدارة المخاطر الرقمية والأمن السيبراني: إستراتيجيات مواجهة المخاطر التشغيلية والتحدّيات المرتبطة بالتحوُّل الرقمي والأمن السيبراني، وحوكمة الإستدامة البيئية والإجتماعية (ESG): تأثير معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية على إدارة المخاطر وتقييم القروض، وبازل III والتعديلات الأخيرة: مناقشة التعديلات الأساسية في إدارة المخاطر، وإستعداد المصارف المصرية للإنتقال إلى بازل IV.

## اليوم الأول

### كلمة رئيسية

### «التحديثات الأخيرة في أعمال لجنة بازل»

تحدث في الكلمة الرئيسية بعنوان «التحديثات الاخيرة في أعمال لجنة بازل»، **مارك فرج**، عضو الأمانة العامة للجنة بازل، بنك التسويات الدولية، بازل/ سويسرا.

## حلقة نقاش أولى

### «المرونة التشغيلية في بيئة بنكية ديناميكية»

تناولت حلقة النقاش الأولى بعنوان «المرونة التشغيلية في بيئة بنكية ديناميكية»، محاور: كيفية تعزيز المرونة ضد الإضطرابات التشغيلية، وأفضل الممارسات لتلبية المتطلّبات الجديدة للمرونة التشغيلية، والتوقعات التنظيمية: مواءمة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال والسيولة مع متطلّبات السلطات الإشرافية، وخطط التعافي وإعادة البناء وإختبارات التحمّل: دمج المخاطر الجيوسياسية والجيوفضائية والمناخية.
ترأس الحلقة، الدكتور أحمد جلال، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب – البنك المصري لتنمية الصادرات، مصر، وحاضر فيها أيمن خليفة، رئيس قطاع المخاطر Standard Chartered Bank – CRO، وتحدث في الحلقة كل من: عدنان ناجي الرئيس التنفيذي – الشركة الأردنية لضمان القروض – الأردن، وIvica Stankovic, Partner – EY MENA.

## ورقة العمل الأولى

### «ثورة الصيرفة الرقمية»

تحدث في ورقة العمل الأولى بعنوان «ثورة الصيرفة الرقمية»، والتي تناولت محاور تطوير وتنفيذ برامج التحوّل الرقمي الناجحة في المصارف، وتحويل نماذج الأعمال وإطار إدارة المخاطر في ظل زيادة الرقمنة، **حنا الصراف**، رئيس إدارة المخاطر، Monzo Europe، إنكلترا.

# حلقة نقاش ثانية

## «تعزيز ثقافة المخاطر وممارسات الحوكمة في المصارف»

تناولت حلقة النقاش الثانية بعنوان «تعزيز ثقافة المخاطر وممارسات الحوكمة في المصارف»، محاور أهمية دور ثقافة المخاطر في تأمين إستمرارية ونجاح المصرف، ودور إدارة المخاطر في رفع مستوى الوعي والمسؤولية في المصارف، وكيف يُمكن قياس مستوى النضج في ثقافة المخاطر.

أدار الحلقة، فادي فقيه، خبير في إدارة المخاطر المصرفية، للبنان، وحاضر فيها ناصر بركات، الشريك المسؤول، شركة الدار الدولية لإستشارات الحوكمة، الأردن/ السعودية، وتحدث فيها كل من: ربيع نعمة، مدير تنفيذي، لجنة الرقابة على المصارف، لبنان (أونلاين)، و Prasanna Seshachellam, Principal Consultant – THEJAS Consulting, Toronto & Dubai (أونلاين)، والدكتور أحمد فؤاد خليل، مدير عام، بنك مصر.

**مشاركة رسمية ومصرفية في المنتدى**

## اليوم الثاني

### ورقة العمل الأولى

**«إدارة مخاطر الإحتيال»**

تحدث في ورقة العمل الأولى بعنوان «إدارة مخاطر الإحتيال»، **مصطفى خضر**، مدير عام الإدارة المركزية لمكافحة الإحتيال، البنك المركزي المصري.

## حلقة نقاش أولى

**«الإبحار في المستقبل: دمج مخاطر المناخ وESG في المهنة المصرفية من أجل النمو المستدام»**

تناولت حلقة النقاش الأولى، محور «الإبحار في المستقبل: دمج مخاطر المناخ وESG في المهنة المصرفية من أجل النمو المستدام». أدار الحلقة، محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، البنك الزراعي المصري، مصر، وحاضر فيها الدكتور أحمد فؤاد خليل، مدير عام بنك مصر، وتحدث فيها كل من: عمر نجم، رئيس قطاع المخاطر CRO، بنك أبو ظبي الأول، مصر، وحنا الصراف رئيس إدارة المخاطر Monzo Europe، إنكلترا، والدكتورة نسرين القصير، خبيرة في إدارة المخاطر المصرفية، البحرين (أونلاين).

## ورقة العمل الثانية

### «مخاطر السوق: إصلاحات بازل III في مرحلة ما بعد الأزمة»

تحدث في ورقة العمل الثانية بعنوان «مخاطر السوق: إصلاحات بازل III في مرحلة ما بعد الأزمة»، **نهلة حافظ**، مدير إدارة عامة/ قطاع بازل، البنك المركزي المصري.

## ورقة العمل الثالثة

### «إدارة مخاطر الامن السيبراني والمخاطر التكنولوجية في المصارف: الإبحار بين تهديدات الذكاء الإصطناعي والحوسبة الكمومية»

تناولت ورقة العمل الثالثة بعنوان «إدارة مخاطر الأمن السيبراني والمخاطر التكنولوجية في المصارف: الإبحار بين تهديدات الذكاء الإصطناعي والحوسبة الكمومية»، محاور فهم المشهد المتطوّر لمخاطر الأمن السيبراني الناجمة عن تقدُّم الذكاء الإصطناعي والحوسبة الكمومية، وإستكشاف كيفية تأثير التقنيات الحديثة على العمليات المصرفية وتسليط الضوء على المخاطر والفشل في العالم الحقيقي، وإستكشاف أفضل الممارسات والإستراتيجيات لتخفيف المخاطر الرقمية». وقد حاضر فيها **أسامة عبد الحميد**، خبير في الامن السيبراني ومؤسس شركة WebID Consulting/ سويسرا

**مشاركة مصرفية في المنتدى**

## ورقة العمل الرابعة

### «التهديدات غير المرئية، الأثر المرئي: إدارة المخاطر السيبرانية في سلاسل التوريد الخاصة بمؤسستكم»

تحدث في ورقة العمل الرابعة بعنوان «التهديدات غير المرئية، الأثر المرئي: إدارة المخاطر السيبرانية في سلاسل التوريد الخاصة بمؤسستكم»، **عبير خضر**، رئيس مجموعة الأمن السيبراني/ البنك الاهلي المصري ورئيس لجنة الأمن السيبراني/ إتحاد بنوك مصر.

## ورقة العمل الخامسة

### «إدارة المخاطر التشغيلية المتقدمة في ظل بيئة سريعة التطور»

تحدث في ورقة العمل الخامسة بعنوان «إدارة المخاطر التشغيلية المتقدمة في ظل بيئة سريعة التطور»، **سعيد عبد المجيد**، رئيس مجموعة مخاطر التشغيل، البنك الأهلي المصري ورئيس لجنة مخاطر التشغيل في إتحاد بنوك مصر.

**مشاركة رسمية ومصرفية في المنتدى**

## طاولة مستديرة

# «دور الذكاء الإصطناعي والتعلُّم الآلي في إدارة المخاطر»

تناولت الطاولة المستديرة بعنوان «دور الذكاء الإصطناعي والتعلُّم الآلي في إدارة المخاطر»، محاور الذكاء الإصطناعي كمحفز ومعوق في إدارة المخاطر، والفرص والتحدّيات في إستخدام الذكاء الإصطناعي في مخاطر الإئتمان، مكافحة غسل الاموال والكشف عن الإحتيال، وكيفية إدارة مخاطر النماذج والإمتثال التنظيمي في ظل إستخدام الذكاء الإصطناعي.

حاضر في الطاولة المستديرة كل من: سميح كوملوك مدير بيانات، رئيس قسم الذكاء الإصطناعي والبيانات والرقمنة، عضو فريق القيادة الإستراتيجية في «برايس ووترهاوس كوبرز» – دبي، الإمارات العربية المتحدة، (أونلاين).

وتحدث فيها كل من Bryan Stirewarlt خبير معترف به عالمياً في مجال الجرائم المالية وحوكمة الشركات والسياسات العامة والإنفاذ والإشراف المالي، ومحمد داود مدير ورئيس ممارسات الصناعة، الامتثال للجرائم المالية ومخاطر الطرف الثالث، منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب أفريقيا – موديز.

**جانب من تكريم المحاضرين**

# اليوم الثالث

## حلقة نقاش أولى

### «إدارة مخاطر السيولة وديناميكيات الرقمنة»

تناولت حلقة النقاش الاولى بعنوان «إدارة مخاطر السيولة وديناميكيات الرقمنة»، محاور مقاييس السيولة وفق متطلبات بازل 111، سلوك الودائع في العصر الرقمي ودعم البنك المركزي لتوفير السيولة. أدار الحلقة عمر نجم، رئيس قطاع المخاطر CRO، بنك أبو ظبي الأول، مصر، وحاضر فيها و Ivica Stankovic, Partner – EY MENA، وتحدث في الجلسة كل من: و Prasanna Seshachellam, Principal Consultant – THEJAS Consulting, Toronto & Dubai (أونلاين) ونهلة حافظ، مدير إدارة عامة/ قطاع بازل، البنك المركزي المصري.

## ورقة عمل

### «عملية التقييم الذاتي: أساس متانة رأس المال»

تحدث في ورقة العمل بعنوان «عملية التقييم الذاتي: أساس متانة رأس المال»، **ربيع نعمة**، مدير تنفيذي، لجنة الرقابة على المصارف، لبنان.

## حلقة النقاش الثانية

### «مخاطر الإئتمان: مواءمة وجهة نظر إدارة المخاطر في المصارف مع المتطلبات المحاسبية والتنظيمية»

تناولت حلقة النقاش الثانية بعنوان «مخاطر الإئتمان: مواءمة وجهة نظر إدارة المخاطر في المصارف مع المتطلّبات المحاسبية والتنظيمية»، محاور إصلاحات بازل 111 النهائية: نهج أكثر حساسية للمخاطر، والآثار القطاعية الخاصة: العقارات، الإقراض المؤسسي والمحافظ الإستهلاكية تحت نهج بازل 111 النهائي، ونماذج إنخفاض القيمة وفق IFRS 9: هل هي حقاً تدبيراً مضاداً للدورة الإقتصادية وتحديات البيانات: دمج المخاطر الحديثة.

أدار الجلسة أيمن خليفة، رئيس قطاع المخاطر Standard Chartered Bank – CRO، مصر وحاضر فيها عدنان ناجي، الرئيس التنفيذي، الشركة الأردنية لضمان القروض/ الأردن، وتحدث فيها كل من: فادي فقيه، خبير في إدارة المخاطر المصرفية، لبنان، والدكتور نسرين القصير، خبيرة في إدارة المخاطر المصرفية/ البحرين (أونلاين).

# حلقة النقاش الثالثة

## «الموازنة ما بين الإبتكار والمرونة في المصارف»

تناولت حلقة النقاش الثالثة بعنوان «الموازنة ما بين الإبتكار والمرونة في المصارف» محاور البنوك المركزية كمحفّزات: دفع الإستقرار والإبتكار والمواءمة التنظيمية، ومخاطر الخدمات المصرفية المفتوحة: حصوصية البيانات وتهديدات الطرف الثالث، وإستخدام التقنيات الناشئة مع الحفاظ على شهية المخاطر والدفاع التعاوني: بناء التحالفات، وتطوير المهارات وإتقان الديناميكيات التنظيمية.

أدار الحلقة، ناصر بركات، الشريك المسؤول، شركة الدار الدولية لإستشارات الحوكمة، الأردن/ السعودية، وحاضر فيها Bryan Stirewarlt خبير معترف به عالمياً في مجال الجرائم المالية وحوكمة الشركات والسياسات العامة والإنفاذ والإشراف المالي.

وتحدث في الحلقة كل من أسامة عبد الحميد، خبير في الأمن السيبراني ومؤسس شركة WebID Consulting/ ومحمد داود مدير ورئيس ممارسات الصناعة، الامتثال للجرائم المالية ومخاطر الطرف الثالث، منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب أفريقيا – موديز.

بنك القاهرة
Banque du Caire

فرص بلا حدود

16990

www.bdc.com.eg

# فوربس: اللبنانيون ينافسون بقوة في قائمة أقوى الرؤساء الإقليميين لكبرى الشركات العالمية

**يُواصل اللبنانيون المنافسة بقوة في قائمة فوربس الشرق الأوسط لأقوى الرؤساء التنفيذيين لأكبر الشركات العالمية للعام 2025، محتلين المركز الثالث بـ 9 قادة، بعد الهند التي حلّت في المرتبة الأولى بـ 13 قائداً، والمملكة المتحدة التي جاءت ثانياً بـ 10 قادة. وضمّت قائمة فوربس الشرق الأوسط «العالمية تلاقي المحلية» لعام 2025 نحو 104 من كبار التنفيذيين من 42 جنسية، والذين يقودون 100 مكتب إقليمي لشركات ضمن قائمة فوربس لأكبر 2000 شركة عامة حول العالم (Global 2000) . وتُواصل الشركات العالمية المصنّفة ضمن القائمة ترسيخ حضورها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تشهد تحوّلاً متسارعاً إلى مركز جاذب للإستثمار والإبتكار والتعاون العابر للحدود.**

**وتصدّر رونالدو مشحور، نائب الرئيس لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وتركيا في شركة أمازون (Amazon)، قائمة العام 2025. وفي آب/ أغسطس 2024، تعاونت أمازون الإمارات مع المنطقة الحرة لمدينة الشارقة للنشر، لتوفير التدريب وإتاحة الوصول إلى منصتها للناشرين المحليين والشركات الصغيرة. وجاء في المركز الثاني خالد حب الله، الرئيس التنفيذي الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورئيس أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا في شركة جي بي مورغان (J.P. Morga)، بينما حل أندرو توري، رئيس أعمال خدمات القيمة المضافة لشركة فيزا (Visa) في المركز الثالث.**

**وتضمُّ قائمة أقوى 10 رؤساء تنفيذيين إقليميين لأكبر الشركات العالمية ضمن قائمة «العالمية تلاقي المحلية» للعام الحالي (2025) 9 قادة لبنانيين، وهم:**

**ياسر عبد الملك، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة نستله الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**

**تييري صبّاغ، نائب رئيس (M&S) ورئيس نيسان وإنفينيتي في السعودية والشرق الأوسط ورابطة الدول المستقلة**

ألفت سامي برّو، رئيسة منطقة الشرق الأوسط لشركة «روشيه» السويسرية

نديم نجار، العضو المنتدب لمنطقة وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا لشركة بورصة لندن

ألدا شقير، الرئيسة التنفيذية لمنطقة الشرق الأوسط في مجموعة «أومنيكوم» للإعلام

أحمد ناصر، المدير العام لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في (The Hershey Company)

**جو نعوم، المدير العام لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في (Stryker) الأميركية**

**رواد سري الدين، نائب الرئيس لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وتركيا في (CrowdStrike)**

**رونالد بويري، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في (Olympus)**

وتواصل الإستثمارات متعدّدة الجنسية إكتساب زخم متزايد في المنطقة، إذ في العام 2025، إلتزمت (DHL) بإستثمار يتجاوز 575 مليون دولار، لتعزيز قدراتها اللوجستية في الأسواق سريعة النمو، بما في ذلك السعودية والإمارات. أما في قطاع التصنيع والذكاء الإصطناعي، فوقعت نستله إتفاقية مع حرم دبي للذكاء الاصطناعي في كانون الثاني/ يناير 2025 لتطوير أداة مدعومة بالذكاء الإصطناعي لتحديد فرص الإبتكار في المنتجات وتحليل إتجاهات المستهلكين، فيما عقدت أيضاً إتفاقية مع الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) للإستثمار بمقدار 72 مليون دولار لإنشاء أول مصنع لها لإنتاج المواد الغذائية في المملكة العربية السعودية.

وفي قطاع الطيران، عقدت كل من بوينغ وجنرال إلكتريك للطيران صفقتين رئيسيتين: الأولى مع الخطوط الجوية القطرية بقيمة 96 مليار دولار، والثانية مع الإتحاد للطيران بقيمة 14.5 مليار دولار. وفي المقابل، أطلقت «ماستركارد» مركزاً للمرونة السيبرانية في الرياض، وتعاونت (IBM) مع مؤسسة دبي للمستقبل، لإنشاء منصّات متخصصة في مجالي الحوسبة السحابية والذكاء الصناعي في دبي.

ويُذكر بأن 57% من شركات القائمة تتخذ من أميركا مقراً رئيسياً لها، فيما تتوزع بقية الشركات على 15 دولة أخرى. كذلك تغطي القائمة 20 قطاعاً، يتصدرها قطاع التكنولوجيا بـ 23 شركة، يليه قطاع السيارات بـ 8 شركات، وقطاع الأغذية والمشروبات بـ 7 شركات، ما يعكس تنامي اهتمام المنطقة بالرقمنة والتنقل.

**(المصدر: «النهار اللبنانية»)**

## المفاوضات مع صندوق النقد الدولي تتقدم

# رئيس مجلس الوزراء اللبناني نواف سلام: الإتفاق مع الصندوق خلال ولاية الحكومة

في ظل تأخُّر توقيع الإتفاق بين لبنان وصندوق النقد الدولي، نتيجة تأخر الإصلاحات المرتقبة، ولا سيما هيكلة القطاع المصرفي والإصلاحات المالية العتيدة، يوضح رئيس مجلس الوزراء اللبناني نواف سلام «أن مفاوضات لبنان مع الصندوق تتقدم بمسؤولية وواقعية»، مشيراً إلى «أن الصندوق ليس عدواً ولا منقذاً، بل أداة لتحقيق الإستقرار المالي ومواكبة الإصلاحات الهيكلية، مع هدف توقيع إتفاق خلال ولاية هذه الحكومة».

جاء كلام سلام خلال زيارته للمجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، والذي صف المجلس بأنه «منصّة حيوية للحوار الوطني وشريك أساسي في مرحلة التعافي والإصلاح، في ظل أزمة غير مسبوقة تشمل إنهيار العملة والقطاع المصرفي، وإرتفاع التضخُّم والفقر، وإنكماش الإقتصاد، وتداعيات إنفجار مرفأ بيروت والحرب الأخيرة»، مؤكداً «أن الحل يكمن في إصلاح حقيقي يؤسس لدولة حديثة تستعيد ثقة المواطنين والعالم»، داعياً إلى توافق إجتماعي واسع لتحقيق ذلك في أقل من عام.

وأكد سلام «أن الإصلاح المالي والإقتصادي يشكل ركيزة أساسية للتعافي الوطني، مع ضرورة معالجة أخطاء الماضي وبناء نظام مالي ومصرفي حديث وشفاف؛ حيث أُقرّ قانون رفع السرية المصرفية ومشروع إعادة هيكلة القطاع المصرفي، إلى جانب إستكمال قانون الفجوة المالية للحفاظ على أصول الدولة واستعادة الودائع بشكل عادل»، مشدّداً على «أهمية إعادة تفعيل الدور الإئتماني للبنوك لتمويل الإقتصاد الحقيقي، خصوصاً القطاعات الإنتاجية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، محذراً من «أن غياب تدفق الائتمان يعوّق الدورة الإقتصادية والإستثمار».

# تقرير الإستثمار العالمي الصادر عن «الأونكتاد» يشير إلى إرتفاع حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى لبنان بنسبة 73 % خلال العام 2024

بحسب تقرير الإستثمار العالمي 2025 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد (UNCTAD)، إرتفع حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى لبنان بنسبة 73% خلال العام 2024 إلى حوالي 1,823 مليون دولار من 10,067 مليون دولار في العام 2023 حيث شكلت تلك الإستثمارات نحو 1,41% من مجموع الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا.

وبلغت حصّة لبنان 0,59% (391 مليون دولار) من مجموع الإستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا (66.70) مليار دولار في العام 2024، وتالياً زاد صافي الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى لبنان بنسبة 53,49% في العام 2024 إلى 1,452 مليون دولار من 946 مليون دولار في العام 2023.

وفي أرقام أيضاً صادرة عنUNCTAD ، تبيّن أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى لبنان كانت في العام 2024 عند أعلى مستوى خلال الأربع سنوات الأخيرة، حيث بلغت 1.843 مليون دولار مقارنة بـ 600 مليون دولار في عام 2021 و561 مليون دولار في العام 2022، و1.097 مليون دولار في العام 2023.

أما الإستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من لبنان، فسجلت إرتفاعاً ملحوظاً في العام 2024، حيث بلغت 391 مليون دولار مقارنةً بـ 121 مليون دولار في العام 2023 و34 مليون دولار في العام 2022 و1.339 مليون دولار في العام 2021.

# التداعيات الإقتصادية للحرب الإسرائيلية- الإيرانية مستمرة رغم توقفها

## عدم اليقين السياسي يربك البورصات ويزيد من أسعار النفط ويقلّص نشاط الإقتصاد الإقليمي

**يُجمع الخبراء على أن الحرب الإسرائيلية – الإيرانية، قد أظهرت مدى هشاشة البنية الإقتصادية الإقليمية أمام الإضطرابات والأزمات الجيوسياسية، رغم توقف الحرب، إذ لا تزال أسعار النفط والذهب في حالة تذبذب، والبورصات العالمية في حالة ترقب، بسبب عدم الإستقرار السياسي الحاصل في المنطقة.**

في المقابل أظهرت الحرب أن هناك قطاعات إستفادت من الإضطرابات الحاصلة في المنطقة ولا تزال، وأولها شركات التكنولوجيا العسكرية والذكاء الإصطناعي، بسبب إرتفاع الطلب على الأنظمة الدفاعية المتقدمة وقطاع الطاقة نتيجة إرتفاع أسعار النفط والغاز، وسط تهديد الإمدادات. وإستفاد الذهب بإعتباره ملاذا آمنا وقت الأزمات، إلى جانب العملات الرقمية ولا سيما البيتكوين، كأداة للتحوُّط من إنهيار الأنظمة المالية والسندات الأميركية. كما إرتفع مؤشر الدولار خلال الحرب الذي يقيس أداء العملة الأميركية مقابل سلّة من 6 عملات رئيسية، وهوت أسهم شركات الطيران العالمية وإنخفضت أسهم السفر والترفيه، وأسهم شركات تشغيل الرحلات البحرية، وتأثرت مؤشرات الأسهم الرئيسية في بورصة وول ستريت الأميركي خلال الحرب على إنخفاض حاد.

وفي محاولة لرسم تداعيات الحرب إقتصاديا، أكد صندوق النقد الدولي أن الاضطرابات الجيوسياسية تعوّق إستقرار أسواق الطاقة وترفع فاتورة الطاقة عالمياً، وتؤثر سلباً على الإقتصادات النامية المستوردة للطاقة. وتؤدي هذه الزيادة إلى إرتفاعات موازية في أسعار المشتقات، وخصوصاً الديزل ووقود الطائرات، التي إرتفعت بين 45 % و60 % في الأسواق الأوروبية. ويتوقع الخبراء حدوث تباطؤ في تدفق السلع، إذا إستمرت حالة عدم اليقين والنزاع بين إيران وإسرائيل، خصوصاً الطاقة والمواد الخام الصناعية حيث تتوقع تقارير مركز CEBR البريطاني إنخفاض حجم التجارة العالمية بنسبة 0.6% في الربع الثالث من العام 2025، كما يُتوقع إرتفاع أسعار النقل واللوجستيات وهو ما سيحد من القدرة الشرائية عالمياً، ويزيد الضغط على سلاسل الإمداد الغذائي.

بعد وقوع الحرب، جاء رد فعل الأسواق المالية العالمية سريعا حيث خسر مؤشر داو جونز نحو 600 نقطة في منتصف يونيو/ تموز 2025، مدفوعاً بمخاوف المستثمرين، وشهدت الأصول الآمنة مثل الذهب وسندات الخزينة إرتفاعاً ملحوظاً، مع تخارج كبير من الأسهم ذات المخاطر العالية، فيما أعادت مؤسسات استثمارية خليجية توجيه رؤوس أموالها نحو القطاع الدفاعي والطاقة كخطوط

تحوّط إستراتيجية. وهناك توقعات بتراجع في مؤشرات الأسواق، وتراجع في معدّلات النمو والتضخم، حيث خفّض البنك الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في العام 2025 من 2.7 % إلى 2.3 %، في حين حذر صندوق النقد الدولي من أن أسعار الطاقة المرتفعة والقلق الجيوسياسي قد يرفعان التضخُّم في الإقتصادات المتقدمة والناشئة على السواء، وبسبب تصعيد الحرب يُتوقع تباطؤ الإستثمارات الكبرى وتجميد المشاريع الإستثمارية الخارجية وإزدياد اللجوء إلى الملاذات الآمنة.

## التأثير الإقتصادي على طرفي الحرب

إسرائيل: بلغت فاتورة الإنفاق الدفاعي نحو 725 مليون دولار يومياً، وفي أول يومين من الحرب بلغت تكاليف الحرب 1.45 مليون دولار ما يشكل ضغطًا على الموازنة، وعلى الإحتياطات، ويزيد قلق القطاع الخاص بسبب تراجع الدعم الحكومي، فيما يُتوقع تراجع النمو الإقتصادي وهو ما ذكرته تقديرات بنك إسرائيل، مع إرتفاع المخاطر وتباطؤ الإستثمارات وتأثر الصادرات، وتعطُّل كبير في أعمال الطيران والملاحة والحركة التجارية والتعليم وزيادة الإنفاق الأمني وتراجع التصنيف الإئتماني حيث خفضت وكالتي التصنيف مثل «ستاندرد آند بورز»، و«موديز» للتصنيف الإئتماني لإسرائيل مع توقعات بنمو يُراوح بين 1.5 % إلى 2.2 % في العام 2025. وفي إيران تراجعت صادرات النفط بنحو 26 % لتصل إلى 1.1 مليون برميل يومياً، مما خفّض العائدات الحيوية للحكومة. في مصر، وبحسب تقديرات البنك الدولي، فإن معدّلات النمو في مصر ستهبط إلى 2.6 % فقط خلال العام 2025، بدلاً من تقديره السابق البالغ 3.9 %. ويُتوقع تزايد الضغط على سعر الجنيه مقابل الدولار وزيادة في فاتورة إستيراد القمح.

وفي تركيا أدّت أسعار الطاقة المرتفعة إلى قفزة جديدة في التضخم وصلت إلى 50 %، وفقدت الليرة التركية 7 % من قيمتها، مما زاد من عبء خدمة الديون الخارجية وتراجع في السياحة والإستثمارات الأجنبية نتيجة مخاوف أمنية إقليمية. ويُتوقع موجة نزوح إيراني تجاه تركيا.

أما دول الخليج ستستفيد مؤقتًا من إرتفاع أسعار النفط، مما يُعزّز فوائضها المالية، وفي المقابل يتصاعد الإنفاق الدفاعي بشكل كبير، وتزداد فاتورة تحصين المنشآت الحيوية، ويزداد الإعتماد على سياسات تنويع إقتصادي لمواجهة أية اضطرابات مستقبلية، ووفق تقديرات «بلومبيرغ» فإن حجم خروج الإستثمارات من دول الخليج بلغ 250 مليار دولار.

**براكس: البورصات العالمية والشركات المنتجة للنفط في حالة ترقُّب وحذر من الحرب**

يشرح رئيس نقابة أصحاب المحطات الدكتور جورج براكس لمجلة «إتحاد المصارف العربية» أن «هناك نوعين من التأثيرات للحرب الإيرانية – الإسرائيلية، الأول يتعلق بأسعار النفط على المستوى الدولي، وهناك تأثيرات لها علاقة بالتخوُّف من توقف الإمداد (إغلاق مضيق هرمز – باب المندب)، وهذا الإفتراض الأخير لم يعد موجوداً بسبب توقف الحرب»، مشدّداً على أن «هناك عدم إستقرار حول مستقبل هذه المنطقة، لأننا لا نزال مترقّبين للمفاوضات التي من المفترض أن تجري بين إيران والولايات المتحدة، ولم تسترجع الثقة بمستقبل المنطقة حتى تستقر الأسعار، ولذلك لا يزال سعر برميل النفط 70 دولار وهو سعر مرتفع».

يضيف براكس: «لا شك في أن مشاكل الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة والعديد من الدول (الصين والإتحاد الاوروبي)، يشكل عامل عدم إستقرار للعرض والطلب على المستوى الدولي، لذلك أسعار المشتقات النفطية أعلى مما يجب أن تكون عليه»، مؤكداً أن «عدم الإستقرار وإنعدام الثقة تؤثر على أسعار النفط والسلع وعمل البورصات، لذلك نرى أن أسعار الذهب يتأرجح صعوداً ونزولاً بحسب التطورات، والأسعار تثبت في البورصات العالمية حين تتواجد الثقة بالأوضاع السياسية 100 % وأن الحرب إنتهت، لكن اليوم هذا العامل غير موجود».

ويختم البراكس: «صحيح أن الحرب توقفت والخطر زال لجهة اقفال مضيق هرمز، لكن هناك عدم يقين سياسي حيال الوسط الإقتصادي الدولي، علماً أن الإستقرار السياسي حاصل في المنطقة، لذلك البورصات العالمية والشركات المنتجة للنفط في حالة ترقب وحذر من الحرب».

**د. سروع: الاسواق تترقب الرسوم الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة على الدول**

من جهته، يُعتبر الخبير الإقتصادي د. جو سروع أن «الأسواق والبورصات العالمية في حالة هدوء نسبي، من تداعيات الحرب الايرانية – الإسرائيلية، خصوصا مع عدم تدخل الصين وروسيا بهذه الحرب»، معتبراً أن «العامل المؤثر بهذه الاسواق حاليا هي الرسوم الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة على الدول، وتأجيل الإتحاد الأوروبي لفرض رسوم مرتفعة على البضائع الاميركية حتى آب/ أغسطس 2025. صحيح أنه أراح الإسواق والبورصات العالمية وحاصر حالات الهلع في بورصات وإمكانية حصول المضاربات، لكن لا يُمكن القول إن الاوضاع تحت السيطرة بالكامل، علماً أن الأسواق العربية في وضع جيد ومستقر، وضع الذهب مقبول».

**ياغي: إرتفاع أسعار النفط عالمياً سيُصيب لبنان بضرر مُطلق**

خلال الحرب، كانت الانظار متجة إلى إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز، وهذه خطوة لها تداعيات كبيرة على دول المنطقة، وفي هذا الاطار يشرح الخبير النفطي ربيع ياغي أن «مضيق هرمز هو ممر مائي دولي، وتحديداً للنفط ومشتقاته والغاز المُسال الذي تنتجه دول الخليج العربي وتبيعه لبلدان شرق آسيا أو دول الإتحاد الأوروبي. وتصدّر كل من قطر والإمارات العربية المتحدة والغاز المسيل، والنفط كل من المملكة العربية السعودية والعراق والبحرين وعُمان (مجلس التعاون الخليجي) عبر هذا الممر، بما فيهم إيران»، مؤكداً بأن «معظم الذين سيتضرّرون من إغلاق هذا الممر هم دول دول صديقة لإيران، ومَن سيتأثر بهذا الإقفال هي الدول الأوروبية والصين والهند وباكستان واليابان وكوريا وهي ليست أعداء لإيران».

يضيف ياغي: «إغلاق المضيق هو سلاح ذو حدين، وإذا نجحت إيران في إغلاقه، فالضرر سيكون عليها، وفي الوقت عينه سيكون سبباً في إرتفاع أسعار الشحن العالمي والتأمين على هذه الدول والشركات»، معتبرا أن «التلويح بإغلاق المضيق هو ورقة ضغط على المجتمع الدولي، ليمارس ضغوطه على الولايات المتحدة وإسرائيل لوقف العدوان، لكنها دعسة ناقصة لن تؤدي إلى نتيجة، لأن ذلك سيجرّ إلى المضيق، وجود عسكري للولايات المتحدة في المنطقة أو في مضيق هرمز».

**البواب: إرتفاع أسعار النفط سيزيد التضخم العالمي**

من جهته، يوضح الخبير الإقتصادي الدكتور باسم البواب أنه «كان هناك خوف كبير من إقفال المضيق، خصوصاً أن البرلمان الإيراني إتخذ القرار بإقفاله، لكن التنفيذ لم يحصل، أما إقتصادياً فهذا المضيق يشكل شرياناً أساسياً لحركة تصدير النفط من دول الخليج العربي نحو دول العالم، تقارب نسبة 20 % من صادرات النفط العالمية»، مؤطداً بأن «الإقفال سيكون له تأثير على أسعار النفط عالمياً، وإذا حصل سنشهد زيادات كبيرة في أسعار برميل النفط تصل إلى 30 % (حالياً بين 70 دولار ويُمكن أن تصل إلى 110 دولار للبرميل)، وهذا الأمر سيؤدي إلى إرتفاع في أسعار السلع عالمياً، وفي كلفة الشحن والتأمين وأسعار الكهرباء وزيادة نسب التضخم عالميا بين 3 % و5 %، لأن إرتفاع سعر برميل النفط 10 دولارات سيؤدي إلى زيادة التضخُّم العالمي 1 %».

**باسمة عطوي**

# التّكامل الخليجي - اللبناني:
# من التّحويلات إلى الشّراكات الهيكليّة

تُشكّل التحويلات المالية من دول الخليج إلى لبنان ركيزة تقليدية للإقتصاد اللبناني منذ عقود، حيث ساهمت في سدّ فجوات التمويل ودعم الإستقرار النقدي. إلاّ أن هذا النموذج لم يعد قابلاً للإستدامة، ووفق بيانات البنك الدولي، شكّلت تحويلات المغتربين اللبنانيين نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2024، مع تقديرات غير رسمية تشير إلى إنخفاض المبلغ الإجمالي إلى نحو 5.8 مليارات دولار، مقارنة بأعوام سابقة. ويعكس هذا التراجع هشاشة الاعتماد على هذا المصدر، ويؤكد ضرورة التحوّل نحو نموذج اقتصادي أكثر مرونة واستدامة، يقوم على الشراكات الإستثمارية، خصوصاً في ظل التحوّلات العميقة في أولويات دول الخليج التي تتجه نحو تنويع اقتصادي ومعرفي. في السنوات الأخيرة، تحوّلت دول الخليج من الإعتماد على الثروة النفطية إلى الإستثمار في الإقتصاد المعرفي، مدفوعة برؤى إقتصادية طموحة مثل رؤية السعودية 2030، والخطة الإستراتيجية لحكومة الإمارات 2031، وسياسات قطر التحفيزية للتكنولوجيا والتعليم. فتح هذا التحوّل الباب أمام فرص تعاون جديدة مع دول تمتلك رأسمالاً بشرياً مرناً وخبرات مهنية متقدمة، ولبنان يأتي في طليعتها.

يمتلك لبنان رصيداً بشرياً متقدماً، لا سيما في مجالات الإعلام الرقمي، التعليم، الرعاية الصحية، والبرمجيات. الكفاءات اللبنانية التي ساهمت لعقود في بناء المؤسسات الخليجية لا تزال قادرة اليوم على لعب دور إستراتيجي في دعم أجندة التحوّل الخليجي نحو الإقتصاد القائم على المعرفة. ويُمكن لهذه الخبرات أن تسهم في تصميم الخدمات الحكومية الرقمية، وتطوير التعليم الإلكتروني، وتعزيز الإبتكار في ريادة الأعمال، خصوصاً أن لبنان يضم مواهب فريدة تواصل الإبداع داخل البلاد وخارجها.

وتحافظ المؤسسات اللبنانية على سمعة أكاديمية قوية، تسمح ببناء شراكات بحثية وعلمية مع جامعات ومراكز خليجية. ومن أبرز الأمثلة على هذا التعاون المرتقب، إفتتاح فرع جديد للجامعة الأميركية في بيروت في دبي، بما يعكس مكانة التعليم اللبناني عربياً ودوره في دعم التكامل الأكاديمي. أما في القطاع الصحي، فقد أثبت اللبنانيون كفاءة عالية في التمريض، والطب، وإدارة المستشفيات. ويُمكن بناء شراكات مؤسسية بين المستشفيات التعليمية والمراكز البحثية اللبنانية والخليجية، بما يُعزز الإبتكار في الخدمات الصحية جماعياً.

وأمام لبنان فرصٌ متاحة لدول الخليج في قطاعات واعدة مثل التكنولوجيا الرقمية، التعليم العالي، الطاقة المتجددة، والصناعات الإبداعية. كما أن تطوير البنية التحتية، خصوصاً في مجالات الإتصالات والنقل والخدمات اللوجستية، يُمكن أن يُعزّز من إندماج لبنان في سلاسل القيمة الخليجية. وفي ظل تراجع مساهمة قطاع السياحة نتيجة حالة عدم الإستقرار السياسي والأمني، تبرز الحاجة إلى توجيه الإهتمام نحو قطاعات غير متذبذبة، مثل الرقمنة، والتعليم، والزراعة، والطاقة النظيفة. في المقابل، يُمكن للبنان أن يستثمر بيئات الأعمال الديناميكية في دول الخليج، لا سيما في مجالات الإبتكار الرقمي، التعليم الخاص، والإستشارات التقنية ويُمكن أن يتحوّل التعاون من مجرد إستقدام كفاءات لبنانية إلى شراكات مؤسسية تنقل القيمة وتخلق فرص عمل للطرفين.

الانتقال من منطق التحويلات إلى منطق الإستثمار المتبادل يُعد ضرورة إذا ما إلتزم لبنان في إصلاحات تشريعية وإقتصادية، لإستعادة ثقة المستثمر الخليجي، كما حدث في تجارب ناجحة مثل مصر والأردن.

وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى إطلاق اتفاقية شراكة إقتصادية شاملة (CEPA) بين لبنان ودول مجلس التعاون، تُمهد لتكامل فعّال في مجالات التجارة والخدمات والإستثمار. إلاّ أن نجاح هذا المسار يتطلب تنسيقاً مؤسسياً جاداً، ورؤية مستقبلية قادرة على تحويل العلاقة الخليجية – اللبنانية إلى نموذج متقدم للتكامل العربي القائم على المعرفة والمصالح المتبادلة والأخوّة المستدامة.

**(المصدر: جابر الشعيبي – كاتب وباحث إماراتي – «النهار» اللبنانية)**

# بنك الاعتماد اللبناني يطلق خدمة "Mastercard Send" للمرة الأولى في لبنان ضمن منصة Mastercard Move للتحويلات المالية الدولية

الاعتماد اللبناني
CREDIT LIBANAIS

أعلن بنك الاعتماد اللبناني عن إطلاق خدمة "Mastercard Send" لأول مرة في لبنان، ضمن منصة "Mastercard Move"، المنصة العالمية الرائدة من ماستركارد للتحويلات المالية الدولية، ما يمثّل خطوة استراتيجية نحو تعزيز الشمول المالي وتسهيل الوصول إلى حلول تحويل فورية وآمنة.

تأتي هذه الخدمة ضمن تطبيق "Wink Neo"، المصرف الرقمي التابع لبنك الاعتماد اللبناني، والذي يعمل كبنية خلفية (Back Office) لجميع المحافظ الإلكترونية في السوق، مما يتيح ربط المحافظ المحلية بشبكات دفع عالمية وتحسين تجربة التحويلات المالية من وإلى لبنان.

وفي هذا الإطار، يلعب Wink Neo دورًا محوريًا كمصرف رقمي متطور ، يمكّن المؤسسات والمحافظ الأخرى من تقديم خدمات مالية رقمية متطورة دون الحاجة إلى تطوير أنظمة مستقلة. ويُعدّ "Wink Neo" منصة جاهزة تعمل كـ Back Office يدعم أي محفظة إلكترونية راغبة بتفعيل خدمات إرسال واستقبال الأموال بسرعة وأمان وبتكلفة منخفضة.

من خلال التكامل مع Mastercard Send، بات بإمكان المستخدمين في لبنان تعبئة محافظهم من أي بطاقة مصرفية محلية أو دولية (AFT – Account Funding Transfer)، وتحويل الأموال إلى أي بطاقة أو حساب، محليًا ودوليًا (OCT – Original Credit Transfer)، ما يعزّز مرونة التحويلات ويقلّل من الاعتماد على القنوات التقليدية المكلفة والبطيئة.

**السيدة رندة بدير**

وقالت السيدة رندة بدير، نائب المدير العام ورئيسة قسم حلول الدفع الإلكتروني وتقنيات البطاقات في بنك الاعتماد اللبناني:: "توفّر خدمة Mastercard Send لعملائنا حلًا عصريًا وآمنًا بديلاً عن الوسائل التقليدية، بفضل قدرتها على الوصول العالمي وكلفتها المنخفضة، مما يجعلها أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي في لبنان."

وأضافت: "في بلد مثل لبنان يعتمد على التحويلات كركيزة أساسية لدعم اقتصاده، تُعدّ التحويلات المالية حيوية للعديد من العائلات. تمكّن خدمة Mastercard Send مختلف فئات المجتمع من الاستفادة منها بطرق متعددة وهي:

- أولًا، تمكّن الطلاب اللبنانيين في الخارج من استقبال التحاويل من أهاليهم بشكل فوري وبتكلفة منخفضة.
- ثانيًا، تتيح للمغتربين اللبنانيين العاملين في الخارج إرسال الأموال لعائلاتهم باستخدام البطاقات بسرعة وكفاءة وبأقل رسوم ممكنة.
- وأخيرًا وليس آخرًا ، تساعد العمال الأجانب في لبنان على تحويل الأموال إلى بلدانهم الأم بشكل فوري وبتكلفة منخفضة."

من جهته، قال السيد محمد عاصم، المدير الإقليمي لماستركارد في مصر ولبنان والعراق:

"هذا التعاون الاستراتيجي يعكس التزامنا بدفع عجلة الشمول المالي في لبنان، من خلال الجمع بين الابتكار العالمي لشركة ماستركارد والخبرة المحلية لبنك الاعتماد اللبناني، بما يتيح للأفراد المشاركة في الاقتصاد الرقمي العالمي وتحسين حياتهم المالية."

# زيادة غير مسبوقة تعزز من مكانة المملكة كمركز مالي إقليمي
# البحرين تستقطب دفعة قوية من المؤسسات المالية

أعلن مصرف البحرين المركزي تسجيل دفعة قوية من تراخيص المؤسسات المالية منذ مطلع العام 2024 حتى منتصف العام الحالي، حيث تمت الموافقة على 16 مؤسسة مالية جديدة، بينما لا يزال 52 طلب ترخيص قيد الدراسة في مراحل التقييم المتقدمة.

ويأتي هذا النمو المضطرد ليعكس جاذبية مملكة البحرين كوجهة رائدة للخدمات المالية الرقمية، كما تمثل الطلبات الدولية نحو 75% من إجمالي 68 طلباً تم تقديمه. ويُتوقع أن تُسهم هذه المؤسسات المالية في خلق أكثر من 850 وظيفة في المراحل الأولية، مع توقعات بمزيد من الفرص الوظيفية مع توسع هذه المؤسسات في أعمالها.

علماً أنه تم ترخيص 16 مؤسسة مالية خلال هذه الفترة، من بينها مصرفان ضمن قطاع الجملة، بالإضافة إلى وجود طلبات ترخيص مصرفية أخرى قيد الدراسة حالياً. ويُواصل مصرف البحرين المركزي التعاون بشكل وثيق مع مقدمي طلبات الترخيص الحالية بهدف دعمهم في إستيفاء المتطلبات اللازمة للحصول على الترخيص.

وقال خالد إبراهيم حميدان محافظ مصرف البحرين المركزي: «يعكس هذا الإرتفاع في طلبات الترخيص تكامل دور المصرف المؤسسي، وفاعلية الإطار التنظيمي الذي نتبنّاه في مملكة البحرين، والذي يدعم جذب الإبتكار مع ضمان الاستقرار المالي، حيث جاء هذا الإنجاز ثمرة تعاونٍ وثيق مع شركائنا في القطاعين الحكومي والخاص، ليؤكد الجهود المحلية المتكاملة المبذولة لتوسعة آفاق النمو الإقليمي والعالمي في قطاع الخدمات المالية».

## صناديق الخليج ضخّت 36 % من إجمالي الإستثمارات السيادية العالمية في النصف الأول من العام 2025

# الإمارات ثالثة عالمياً بأصول صناديق سيادية بنحو 2.5 تريليون دولار

حلّت دولة الإمارات في المرتبة الثالثة عالمياً والأولى على مستوى الشرق الأوسط من حيث إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية، والتي بلغت نحو 2.49 تريليون دولار في نهاية النصف الأول من العام 2025، بحسب تقرير مؤسسة «إس دبليو إف غلوبال».

### صدارة إقليمية وتقدم عالمي في مؤشرات الحوكمة والإستثمار

وأكد التقرير أن الصناديق السيادية الإماراتية، وفي مقدمها مبادلة وجهاز أبوظبي للإستثمار، تواصل تعزيز مكانتها العالمية، من حيث قوة الأداء الإستثماري ومستويات الحوكمة والإستدامة، ما يرسّخ موقع الدولة كأحد أكبر مراكز إدارة الثروات السيادية في العالم.

### «مبادلة» الثانية عالمياً في النشاط الإستثماري

أشار التقرير إلى أن شركة مبادلة جاءت في المرتبة الثانية عالمياً ضمن قائمة أنشط الصناديق السيادية إستثماراً خلال النصف الأول من العام 2025، بعد أن ضخت 9.6 مليار دولار من رأس المال الجديد خلال ستة أشهر فقط، متقدمة على معظم الصناديق العالمية، ولا يتفوّق عليها سوى صندوق التقاعد الكندي الذي استثمر 11.2 مليار دولار في الفترة نفسها.

كما ضخ جهاز أبوظبي للاستثمار نحو 4.5 مليار دولار خلال الفترة عينها، مما يعكس الديناميكية المتزايدة للصناديق الإماراتية في إقتناص الفرص الإستثمارية المتنوعة إقليمياً ودولياً.

### تصنيف متقدم لمبادلة في الحوكمة والاستدامة

أحرزت مبادلة تقدماً ملحوظاً على صعيد الحوكمة، إذ تم تصنيفها ضمن الفئة الثالثة عالمياً في مؤشر الحوكمة والاستدامة والمرونة لعام 2025، بعدما سجلت أكثر من 92% في التقييم العام، مما يعكس إلتزامها بممارسات الاستثمار المسؤول والمستدام.

### الإمارات ضمن أكبر ثلاث دول في الأصول السيادية

جاءت الولايات المتحدة في صدارة الترتيب بإجمالي أصول سيادية بلغت 12.1 تريليون دولار، تلتها الصين بـ3.36 تريليون دولار، ثم الإمارات بـ2.5 تريليون دولار، متقدمة على كل من اليابان (2.28 تريليون)، والنرويج (1.9 تريليون)، وكندا (1.8 تريليون)، وسنغافورة (1.59 تريليون).

وإستحوذت الصناديق السيادية الإماراتية على 42.2% من

إجمالي أصول الصناديق في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي بلغت نحو 5.9 تريليون دولار في النصف الأول من العام 2025.

### تحسن أداء الصناديق الخليجية في الحوكمة العالمية

سجلت صناديق مجلس التعاون الخليجي، ومنها صندوق الإستثمارات العامة السعودي ومبادلة وADQ وهيئة قطر للإستثمار، تحسُّناً لافتاً في المؤشر العالمي للحوكمة والإستدامة والمرونة (GSR)، إذ إرتفع متوسط التقييم من 32% في 2020 إلى 48% في العام 2025.

وتصدّر صندوق الإستثمارات العامة السعودي المؤشر بحصوله على 100%، إلى جانب كل من «تيماسيك» السنغافوري، وصندوق التقاعد النيوزيلندي، وصندوق الإستثمار الإستراتيجي الأيرلندي.

### الخليج يستحوذ على 36% من إستثمارات الصناديق عالمياً

أوضح التقرير أن صناديق الخليج ضخّت 36% من إجمالي الإستثمارات السيادية العالمية في النصف الأول من العام 2025، مقارنة بـ32% في النصف الثاني من العام 2024، ما يعكس تصاعد دورها في تشكيل خريطة الإقتصاد العالمي.

وبلغ حجم الإستثمارات السيادية الجديدة خلال الفترة حوالي 112 مليار دولار، في وقت إتجهت فيه الصناديق الخليجية إلى زيادة إستثماراتها المحلية، في خطوة تعكس إلتزامها تحفيز النمو الداخلي إلى جانب توسعها الخارجي.

NBE SME
SHARE YOUR BUSINESS DREAMS WITH
THE ONE WHO WILL HELP YOU GROW
AL AHLY BUSINESS
15011
THE FASTEST AND EASIEST FINANCING
SOLUTION WITH EXPERTISE IN ALL FIELDS
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
TERMS & CONDITIONS APPLY
BEWARE DON'T SHARE YOUR BANKING OR PERSONAL DETAILS WITH ANYONE
Tax Number 200-000-642

# الذكاء الإصطناعي في قطاع الدفاع
# الإنفاق العالمي والتوقعات المستقبلية

يُحدث الذكاء الإصطناعي ثورةً في إستراتيجيات الدفاع حول العالم، مُعزّزاً الكفاءة، وصنع القرار، والأتمتة في مختلف التطبيقات العسكرية. ونعرض هنا أحدث التطوُّرات وإستخدامات الذكاء الإصطناعي في قطاع الدفاع والإحصاءات حول الإنفاق العالمي على الذكاء الإصطناعي في قطاع الدفاع.

ويرسم إتحاد المصارف العربية معالم الآفاق المستقبلية للذكاء الإصطناعي في قطاع الدفاع، داعياً المصارف والسلطات في الدول العربية إلى وضع الإستراتيجيات للإستثمار في الذكاء الإصطناعي بهدف تعزيز قدرات الدفاع والأمن.

## أحدث تطورات الذكاء الإصطناعي في قطاع الدفاع

يُحدث الذكاء الإصطناعي تحوُّلاً سريعاً في إستراتيجيات الدفاع، حيث تُسهم العديد من تقنيات الذكاء الإصطناعي في تطوير العمليات العسكرية. ويتزايد الإهتمام بتطوير الأسلحة والطائرات المُسيّرة المُعتمدة على الذكاء الإصطناعي، مما يُمكّن من توجيه ضربات دقيقة ويُقلل من التدخل البشري في القتال.

يُحسّن الذكاء الإصطناعي الكشف عن التهديدات والاستجابة لها، مما يُساعد وكالات الدفاع على مواجهة الهجمات الإلكترونية بفعّالية أكبر. تُحسّن الطائرات المُسيّرة وأنظمة الأقمار الصناعية المُدمجة بالذكاء الإصطناعي الوعي الميداني وجمع المعلومات الإستخبارية. ويُستخدم الذكاء الإصطناعي لتعطيل إتصالات العدو وتحييد الطائرات المُسيّرة المُعادية.

ويُعزّز الإتصال المُدار بالذكاء الإصطناعي التنسيق العسكري، ويرفع الكفاءة التشغيلية من خلال الإستفادة من تقنيات إنترنت الأشياء للدفاع العسكري Internet of Military Things (IoMT)).

كما أطلقت وزارة الدفاع الأميركية إستراتيجية لتبنّي الذكاء الإصطناعي بهدف تسريع دمجه في العمليات العسكرية، وضمان التفوّق في إتخاذ القرار في ساحة المعركة.

## إستخدام الذكاء الإصطناعي في الدفاع

يتم تطبيق الذكاء الإصطناعي في مجالات الدفاع المختلفة بما في ذلك:

- المراقبة: تساعد الطائرات من دون طيار المدعومة بالذكاء الإصطناعي وتحليل صور الأقمار الصناعية في مراقبة الحدود وإكتشاف التهديدات وجمع المعلومات.
- الأمن السيبراني وإكتشاف التهديدات: يتم إستخدام الذكاء الإصطناعي في تحسين الدفاع ضد الهجمات السيبرانية من خلال تحديد نقاط الضعف والإستجابة للتهديدات بسرعة.
- الأنظمة المستقلة: تُستخدم الروبوتات والمركبات والطائرات من دون طيار التي تعمل بالذكاء الإصطناعي في تقليل التدخُّل البشري في المهام الخطرة ولزيادة الفعّالية التشغيلية.
- التحليلات التنبوئية: يساعد الذكاء الإصطناعي في إكتشاف التهديدات المحتملة من خلال تحليل الأنماط والتنبؤ بحركات الخصم.
- دعم القيادة وإتخاذ القرار: يساعد الذكاء الإصطناعي في معالجة كميات هائلة من البيانات حول ساحة المعركة، مما

يسمح للقادة العسكريين بإتخاذ قرارات أسرع وأكثر إستنارة، في حين يُعزز الذكاء الإصطناعي القدرات الدفاعية، إلاّ أنه لا تزال هناك مخاوف أخلاقية، لا سيما في ما يتعلق بالأسلحة الذاتية التشغيل، والمساءلة، والإمتثال للوائح الدولية. ويدور جدل مستمر حول آثار الذكاء الإصطناعي على الحرب والأمن.

## الإنفاق على الذكاء الإصطناعي في قطاع الدفاع في العالم

يتزايد الإنفاق على الذكاء الإصطناعي في قطاع الدفاع على مستوى العالم، كما وتستثمر الدول في التقنيات المتقدمة لتعزيز القدرات العسكرية.

تتصدر الولايات المتحدة الإنفاق على قطاع الدفاع، بميزانية قدرها 811.6 مليار دولار، يُخصَّص جزء كبير منها لتطوير القدرات العسكرية القائمة على الذكاء الإصطناعي. وتعمل وزارة الدفاع الأميركية بنشاط على دمج الذكاء الاصطناعي في الأمن السيبراني، والأنظمة المستقلة، وتحليل المعلومات الإستخبارية.

وتستثمر الصين بشكل كبير في الذكاء الإصطناعي للتطبيقات العسكرية، وتبلغ ميزانية هذه الإستثمارات 298 مليار دولار، وتشمل الإستثمار في الأسلحة المستقلة وتقنيات المراقبة.
ويبلغ الإنفاق على قطاع الدفاع في الهند 81 مليار دولار، مع تزايد الإستثمارات في أنظمة الدفاع المدعومة بالذكاء الإصطناعي والأمن السيبراني.

ويبلغ إنفاق المملكة المتحدة البريطانية 70 مليار دولار على قطاع الدفاع يليها ألمانيا، حيث يبلغ إنفاقها 57.8 مليار دولار على قطاع الدفاع. ويبلغ إنفاق فرنسا على قطاع الدفاع 57 مليار دولار ويشمل برامج التحديث المعتمدة على الذكاء الإصطناعي.

في منطقة الشرق الأوسط وآسيا، يبلغ إنفاق المملكة العربية السعودية على قطاع الدفاع 73 مليار دولار. وتُعطي روسيا الأولوية للإنفاق على الذكاء الإصطناعي في قطاع الدفاع بميزانية قدرها 72 مليار دولار وخصوصاً في أنظمة الصواريخ والحرب السيبرانية.

يُتوقع أن يشهد سوق الذكاء الإصطناعي في قطاع الدفاع على الصعيد العالمي نمواً ملحوظاً، مدفوعاً بالتطورات في أنظمة القتال المستقلة، والأمن السيبراني، والتحليلات التنبوئية. وتعمل الحكومات حول العالم على زيادة تمويل البحث والتطوير للحفاظ على التفوق التكنولوجي في مجال الدفاع.

## ميزانية الدفاع العالمية في العام 2025

وفق إحصاءات Worldstats، تُخصّص الدول حول العالم موارد كبيرة لقواتها المسلحة. لا يقتصر تأثير الإنفاق العسكري على الأمن القومي فحسب، بل يؤثر أيضاً على ديناميكيات القوة العالمية والتجارة والعلاقات الدولية.
في حلول العام 2024، وصلت ميزانية الدفاع العالمية إلى مستويات غير مسبوقة، مع تصاعد التوترات الجيوسياسية، وتحديث أنظمة الدفاع، وزيادة الإستثمارات في الأمن السيبراني والذكاء الإصطناعي.

تحتل الولايات المتحدة أعلى مرتبة في ميزانية الدفاع العالمية، حيث تُمثل أكثر من ثلث الإنفاق العسكري العالمي، ويعكس ذلك إلتزاماتها العسكرية العالمية. وتُواصل الصين، في المرتبة الثانية، تحديث قواتها المسلحة، مُركّزةً على التطورات البحرية والتكنولوجية. وتحتل الهند، في ظل نزاعاتها الحدودية المستمرة وتنافساتها الإقليمية، المرتبة الثالثة، بينما تُركز المملكة العربية السعودية وروسيا على الأسلحة المتطورة والهيمنة الإقليمية. وتُشدّد دول أوروبية مثل المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا على مساهماتها في حلف شمال الأطلسي وبرامج التحديث. وتُعطي اليابان وكوريا الجنوبية الأولوية للأمن الإقليمي نظراً إلى التوترات مع كوريا الشمالية والصين.

ترتيب الدول من حيث الإنفاق العسكري
المصدر: ورلدستاتس
(Worldstats)

| ميزانية الدفاع في الدول | المرتبة في العام 2025 |
|---|---|
| الولايات المتحدة: 811.6 مليار دولار | 1 |
| الصين: 298 مليار دولار | 2 |
| الهند: 81 مليار دولار | 3 |
| المملكة العربية السعودية: 73 مليار دولار | 4 |
| روسيا: 72 مليار دولار | 5 |
| المملكة المتحدة: 70 مليار دولار | 6 |
| ألمانيا: 57.8 مليار دولار | 7 |
| فرنسا: 57 مليار دولار | 8 |
| اليابان: 53.9 مليار دولار | 9 |
| كوريا الجنوبية: 49.6 مليار دولار | 10 |

تتصدّر أوكرانيا قائمة الدول من حيث الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تخصّص أكثر من 33% من ناتجها المحلي الإجمالي للدفاع، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى صراعها المستمر مع روسيا. وتُخصّص دول الشرق الأوسط، بما فيها المملكة العربية السعودية وقطر وعُمان، نسباً كبيرة لحماية مواقعها الإستراتيجية وثرواتها من الموارد. كما تُقدّم دول أصغر حجماً، مثل توغو، مساهمات كبيرة لإقتصاداتها، مُركّزةً في كثير من الأحيان على الإستقرار الداخلي. وتعكس الأردن والجزائر الديناميكيات الإقليمية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

*ترتيب الدول من حيث الإنفاق العسكري كنسبة منوية من الناتج المحلي الإجمالي*
*المصدر: ورلدستاتس*
*(Worldstats)*

| ميزانية الدفاع في الدول | المرتبة في العام 2025 |
|---|---|
| أوكرانيا: 33.55% | 1 |
| المملكة العربية السعودية: 7.42% | 2 |
| قطر: 6.96% | 3 |
| توغو: 5.44% | 4 |
| عُمان: 5.17% | 5 |
| الأردن: 4.84% | 6 |
| الجزائر: 4.78% | 7 |
| أذربيجان: 4.55% | 8 |
| الكويت: 4.53% | 9 |

## الذكاء الإصطناعي العالمي في السوق العسكرية

وفق إحصاءات غراند فيو ريسيرش Grand View Research، قُدِّر حجم سوق الذكاء الإصطناعي العالمي في المجال العسكري بنحو 9.31 مليار دولار في العام 2024، ويُتوقع أن ينمو بمعدل نمو سنوي مركب قدره 13.0% بين عامي 2025 و2030. ويُعدّ الإنفاق الحكومي المتزايد على البحث والتطوير في مجال الأسلحة العسكرية المتطورة المدعومة بالذكاء الإصطناعي حافزاً رئيسياً. وتستثمر الحكومات حول العالم بكثافة في أحدث التقنيات لتعزيز كفاءة أنظمة الدفاع ودقتها وفعّاليتها. ويُسهم تطوير رقائق ذكاء

إصطناعي متخصّصة، مصمّمة لتلبية الإحتياجات الحسابية المكثفة للتطبيقات العسكرية، في تسريع هذا التوجُّه. وتُمكّن هذه الرقائق من إتخاذ القرارات في الوقت الفعلي، ومعالجة البيانات بشكل أسرع، والتكامل السلس للذكاء الإصطناعي في العمليات الدفاعية، مما يجعلها لا غنى عنها في الحروب الحديثة.

يُحدث التبنّي المتزايد للبيانات الضخمة في قطاع الدفاع تحوُّلاً جذرياً في كيفية تحليل التهديدات ومواجهتها. تُعزّز تحليلات البيانات الضخمة المدعومة بالذكاء الإصطناعي جمع المعلومات الإستخبارية، والقدرات التنبوئية، والتخطيط للعمليات، مما يضمن نهجاً أكثر إستباقية للأمن الوطني. إضافةً إلى ذلك، تُعزّز إستثمارات القطاع الخاص المتزايدة في البحث والتطوير والإبتكار، مما يؤدي إلى تطوير طائرات من دون طيار ذاتية التشغيل، وأدوات أمن سيبراني مدعومة بالذكاء الإصطناعي، وأنظمة روبوتية. كما أن التوترات الجيوسياسية المتزايدة، والصراعات عبر الحدود، تُجبر الدول على اعتماد الذكاء الإصطناعي في إستراتيجياتها الدفاعية، مما يُعزّز دورها في تشكيل مستقبل العمليات العسكرية الحديثة.

يُتوقع أن يُمثل قطاع التعلم الآلي الحصة الأكبر من الإيرادات في العام 2024، مدفوعاً بتكامله المتزايد مع التقنيات العسكرية. تتمتع الأنظمة العسكرية المُمكّنة بالتعلم الآلي بقدرة فريدة على معالجة وتحليل كميات هائلة من البيانات بكفاءة، وهو أمر بالغ الأهمية للحروب الحديثة. تستطيع هذه الأنظمة تحديد الأنماط بسرعة، والتنبؤ، والتكيّف مع البيئات المتغيّرة، مما يسمح بإتخاذ قرارات آنية وتحسين الكفاءة التشغيلية. علاوة على ذلك، يلعب التعلم الآلي دوراً محورياً في تعزيز إستقلالية الأنظمة العسكرية. فمن خلال تمكين المزيد من التحكم الذاتي والتنظيم الذاتي والتشغيل الذاتي المتقدم، يُحسّن التعلم الآلي أداء أنظمة القتال بشكل كبير، مما يسمح لها بالعمل بأقل تدخل بشري. ولا يقتصر هذا الإستقلال على تعزيز فعّالية العمليات الدفاعية فحسب، بل يقلّل أيضاً من المخاطر التي يتعرّض لها الأفراد.

ويُتوقع أن يشهد قطاع الأمن السيبراني نمواً ملحوظاً. وقد تفاقمت ظاهرة الجرائم الإلكترونية في الآونة الأخيرة، مدفوعةً بتطوير أدوات وتقنيات جديدة، نتيجةً لزيادة الهجمات الإلكترونية، وتتسارع وتيرة تبنّي الشركات والهيئات الحكومية لحلول قائمة على الذكاء الإصطناعي، قادرة على التنبؤ بالتهديدات السيبرانية ومنعها ومعالجتها.

ومن خلال الإستفادة من التعلُّم العميق والتعلم الآلي في التحليلات التنبوئية، تتمتع حلول الذكاء الإصطناعي بإمكانات هائلة في مجالات رئيسية مثل دعم إتخاذ القرار، والدفاع السيبراني، وإدارة المخاطر، والكشف عن الفيروسات، والتعرُّف على الأنماط. ويُتوقع أن تُحدث هذه التطوُّرات نقلة نوعية في قطاع الدفاع.

تستحوذ أميركا الشمالية على حصة كبيرة من سوق الذكاء الإصطناعي العسكري. ويُتوقع أن تحافظ المنطقة على ريادتها بفضل الإستثمارات الكبيرة والمتنامية في تقنيات الذكاء الإصطناعي. في السنوات الأخيرة، عزّزت حكومات أميركا الشمالية وشركات القطاع الخاص تركيزها على الذكاء الإصطناعي لدفع عجلة الإبتكار، وتعزيز التنافسية الإقتصادية، ومواجهة التحدّيات التكنولوجية المختلفة. علاوة على ذلك، يتزايد التركيز على إستخدام الذكاء الإصطناعي لتعزيز إجراءات الأمن السيبراني. وتُعد تقنيات الذكاء الإصطناعي بالغة الأهمية في تحديد التهديدات السيبرانية الناشئة وتحييدها، وحماية البنية التحتية الحيوية من هجمات الشبكات المتطورة بشكل متزايد.

## سوق الذكاء الإصطناعي في القطاع العسكري في الولايات المتحدة

لقد هيمنت الولايات المتحدة على سوق الذكاء الإصطناعي في القطاع العسكري، إذ يدمج الجيش الأميركي الذكاء الإصطناعي بسرعة في العمليات للحفاظ على تفوق إستراتيجي على الصين. ويؤكد توجيه أميركي صدر مؤخراً على ضرورة إعتماد تقنيات الذكاء الإصطناعي، واصفاً إياها بأنها «حقبة جديدة» في مجال الأمن القومي. وهذا يُعزّز عملية صنع القرار، ومعالجة البيانات، ومحاكاة القتال، مع معالجة المخاوف الأخلاقية المتعلقة بالحريات المدنية.

وتسمح شركات التكنولوجيا الكبرى، مثل ميتا، الآن بإستخدام نماذج الذكاء الإصطناعي الخاصة بها في التطبيقات العسكرية، مما يعكس تحوُّلاً نحو الإبتكارات التعاونية في مجال الدفاع. وبشكل عام، يُعد تركيز البنتاغون على الذكاء الإصطناعي أمراً بالغ الأهمية لتحسين الكفاءة التشغيلية وضمان بقاء الولايات المتحدة رائدة في مجال التكنولوجيا العسكرية.

## سوق الذكاء الإصطناعي في القطاع العسكري في الإتحاد الاوروبي

يشهد سوق الذكاء الإصطناعي في القطاع العسكري في أوروبا تطوراً سريعاً، لا سيما في ظل التوترات الجيوسياسية، والصراع في أوكرانيا. وتستفيد الدول الأوروبية بشكل متزايد من تقنيات الذكاء الإصطناعي لأغراض الدفاع في الطائرات من دون طيار والطائرات المسيّرة ذاتية التشغيل تحت الماء، مما يُعزّز قدراتها في مجال الإستخبارات والردع ضد تهديدات الحرب بين روسيا وأوكرانيا. ومع ذلك، يواجه الإتحاد الأوروبي تحديات في إرساء إطار تنظيمي متماسك للذكاء الإصطناعي العسكري.

## سوق الذكاء الإصطناعي في القطاع العسكري في آسيا والمحيط الهادئ

يُتوقع أن ينمو سوق الذكاء الإصطناعي العسكري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأسرع معدّل نمو سنوي مركب بين عامي 2025 و2030. وتشهد منطقة آسيا والمحيط الهادئ تحوُّلاً كبيراً في القدرات العسكرية مدفوعاً بالذكاء الإصطناعي، حيث تقود دول مثل الصين واليابان والهند هذا التحوُّل. وتستثمر الصين بكثافة في الذكاء الإصطناعي للتطبيقات العسكرية، مما يُعزّز قدرات جيش التحرير الشعبي في مجالات مثل الحرب الخوارزمية والأنظمة ذاتية التشغيل، مما قد يُحدث تغييراً في ميزان القوى الإقليمي ويتحدّى النفوذ الأميركي. وقد إعتمدت وزارة الدفاع اليابانية أول سياسة لها في مجال الذكاء الإصطناعي لتحسين الكفاءة والفعّالية في العمليات الدفاعية في ظل إنخفاض عدد السكان، مع التركيز على كشف الأهداف والدعم اللوجستي.

## الشركات المتخصّصة في الذكاء الإصطناعي في القطاع العسكري

تسيطر بضع شركات عالمية كبرى على حصة سوقية كبيرة في مجال الذكاء الإصطناعي في القطاع العسكري. وتسعى هذه الشركات الى دمج الذكاء الإصطناعي في الخدمات العسكرية والتطوير لتعزيز القدرات الدفاعية. ولضمان الأمن القومي والكفاءة التشغيلية، تُقدم الشركات حلولاً مبتكرة في مختلف القطاعات، بما في ذلك الطيران والصواريخ وأنظمة الفضاء.

وتحرص هذه الشركات على إستقطاب الكفاءات المتخصّصة في التعلم الآلي وهندسة البرمجيات لدفع هذه التطوُّرات، مما يعكس إلتزامها بالإستفادة من الذكاء الإصطناعي لتحسين عملية صنع القرار وتعزيز الفعّالية التشغيلية. وتهدف مبادراتها إلى مواجهة التحدّيات المعقّدة في الحروب الحديثة، وضمان ريادتها في تقديم

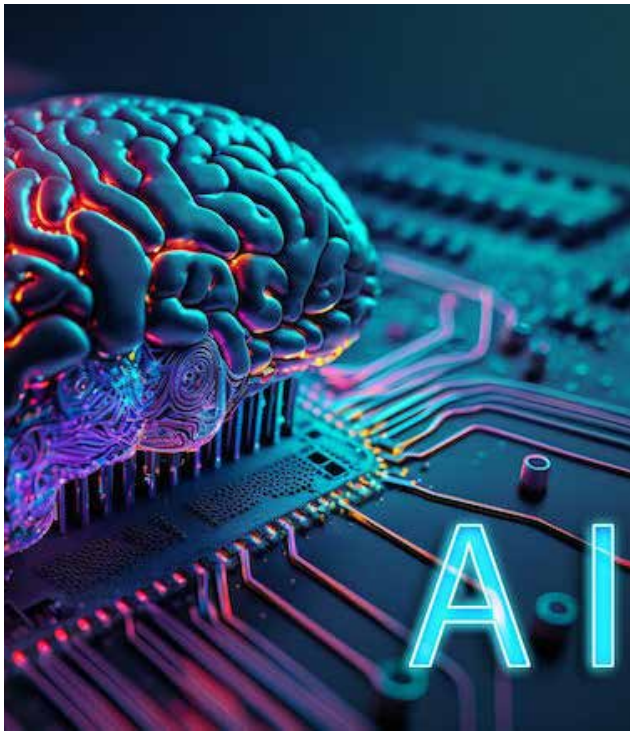

حلول أمنية متطوّرة.
وتُركز بعض الشركات على الإبتكار في الخدمات العسكرية، لا سيما من خلال دمج الذكاء الإصطناعي.

تستحوذ الشركات التالية مجتمعةً على الحصة السوقية الأكبر في سوق الذكاء الإصطناعي العسكري وتُحدد اتجاهات الصناعة:

- شركة بي أي إي سيستمز بي إل سي.
- شركة تشارلز ريفر للتحليلات
- شركة آلات الأعمال الدولية
- شركة لوكهيد مارتن
- شركة نورثروب جرومان
- شركة رافائيل لأنظمة الدفاع المتقدمة
- شركة رايثيون تكنولوجيز
- سبارك كوجنيشن
- مجموعة تاليس.

## آفاق الذكاء الإصطناعي في الدفاع

إن مستقبل الذكاء الإصطناعي في مجال الدفاع واعداً، وسيُعيد صياغة الإستراتيجيات والعمليات العسكرية بطرق غير مسبوقة.

ستتولّى الطائرات المسيّرة والروبوتات والمركبات الأرضية ذاتية القيادة، المدعومة بالذكاء الإصطناعي، مهاماً أكثر تعقيداً، مما يُقلّل من المخاطر التي يتعرّض لها الجنود.

وسيستخدم القادة عمليات محاكاة وتحليلات تنبوئية مدعومة بالذكاء الإصطناعي لتحسين إستراتيجيات ساحة المعركة وتحسين تكتيكات الدفاع. وسيزداد دور الذكاء الإصطناعي أهميةً في مواجهة التهديدات السيبرانية المعقّدة، وأتمتة الإستجابات للحرب الرقمية. وسيتم تطوير أسراب من الطائرات المسيّرة المُنسقة المدعومة بالذكاء الإصطناعي لمهام الإستطلاع والمراقبة والقتال، مما يُعزّز كفاءة ساحة المعركة. وسيلعب الذكاء الإصطناعي دوراً حاسماً في الإستخبارات عبر الأقمار الصناعية، والحرب الإلكترونية، وإتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التهديدات الناشئة.

مع تزايد تطور الذكاء الإصطناعي، هناك مخاوف عالمية تدور حول الأخلاقيات والمساءلة وقوانين الحرب، وعليه يشهد قطاع الدفاع تطوراً سريعاً، ويُرجّح أن يساهم الذكاء الإصطناعي في تغيير مسار الحروب.

**د. سهى معاد**

# UNION DE BANQUES ARABES ET FRANÇAISES

*Expert in Trade Finance since 1970*

*Leveraging our French and Arab cultures, we promote international trade between developed economies, emerging and developing countries with a focus on Asia, Africa and the Middle-East.*

Paris
Algiers
Cairo
Dhaka
Dubai
Seoul
Singapore
Tokyo

www.ubaf.fr

يوبافـ
U'B'A'F

## الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح
## يلتقي الأمين العام للغرفة التجارية العربية الفرنسية ريان كنعان

**إجتمع الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح بالسيدة ريان كنعان، الأمين العام للغرفة التجارية العربية الفرنسية، في مقر الإتحاد في العاصمة اللبنانية بيروت.**

وقال الدكتور وسام فتوح على الأثر: «تشرفت بحضور السيدة ريان كنعان، الامين العام للغرفة التجارية العربية الفرنسية، وتم البحث في آليات التعاون والتنسيق بين الإتحاد والغرفة، وخصوصاً في مشاريع تتعلق بإهتمام الشركات التجارية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بالإستثمار في سوريا، ولا سيما التعاون في مشروع الإتحاد الذي يعمل عليه لإحياء القطاع المصرفي في سوريا».

## ترشيح مصطفى الخلفاوي
## لعضوية مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية

**رشّح مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات مصطفى الخلفاوي، الرئيس التنفيذي لمصرف عجمان وعضو المجلس الإستشاري للرؤساء التنفيذيين في الإتحاد، لعضوية مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية.**

وقد تم إعتماد هذا الترشيح من قبل الإتحاد، وتم تعيين الخلفاوي رسمياً لدورة المجلس المقبلة (2025 – 2028).

ويتمتع الخلفاوي بخبرة مصرفية واسعة تمتد لأكثر من عقدين، شغل خلالها مناصب قيادية مرموقة في عدد من المؤسسات المالية في المنطقة.

ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لمصرف عجمان، حيث يقود إستراتيجية التحوُّل والنمو المستدام للمصرف، ويُعرف بإسهاماته في تطوير الخدمات المصرفية.

ويعكس هذا التعيين ثقة القطاع المصرفي الإماراتي في كفاءة الخلفاوي، ودوره في حُسن تمثيل المصارف الإماراتية في المنصّات الإقليمية والدولية.

# الإختلالات العالمية.. قنبلة موقوتة في صميم الإقتصاد الدولي

لا أحد يستطيع التنبؤ بمسارات توترات منطقة الشرق الأوسط أو تداعياتها الإقتصادية المحتملة، ولقد كتبت سابقاً مقالاً بعنوان «التداعيات الإقتصادية لحرب إسرائيل – حماس»، وكانت القضية الكبرى آنذاك تتعلق بمخاوف إمتداد النيران إلى عمليات إنتاج ونقل النفط في منطقة الخليج.

وتكمن أهمية هذه المنطقة في كونها تضم 48% من الإحتياطات النفطية المؤكدة عالمياً، كما أنها أسهمت بإنتاج 33% من إجمالي النفط العالمي خلال العام 2022، كما أن فيها نقطة اختناق للصادرات عند مضيق هرمز.

هناك في الوقت نفسه أسئلة أخرى تطرح نفسها أيضاً، وتحديداً في ما يتعلق بتقاطع السياسة التجارية لترامب مع سياسته المالية، فبينما تهدف الأولى إلى تقليص العجز التجاري أو إلغائه تماماً، تسعى الثانية إلى إدارة عجز مالي ضخم، وهما هدفان متناقضان، وبحكم التعريف فإن الدولة تنفق غالباً أكثر مما تكسب، وبما أن الإقتصاد الأميركي يعمل بالفعل قريباً من طاقته الكاملة – مع معدل بطالة لا يتجاوز 4.2% – فلا توجد طريقة سريعة لزيادة الدخل أكثر من ذلك، لذلك فإن تقليل العجز سيتطلب تخفيضات في الإنفاق الوطني.

والطريق الواضح لتحقيق الخفض المستمر للعجز المالي هو عبر رفع الضرائب، وخفض إلتزامات الإنفاق، وهذا المسار يسمح للإحتياطي الفيدرالي بتخفيض أسعار الفائدة – وهو ما سيرحب به ترامب. كما ينبغي إضعاف الدولار، وهو ما يمكن أن يساعد على إنتاج السلع والخدمات بشكل قابل للتداول، فلماذا لا يسلك ترامب هذا المسار إذن، بغض النظر عن شغفه بالضرائب المنخفضة والإنفاق المرتفع؟

الجواب هو أن الأمر لا يقتصر على كونه صعباً سياسياً فحسب، بل إن العواقب قد تكون أشد خطورة، ولفهم ذلك بوضوح يمكن النظر في ميزان المدّخرات والإستثمارات القطاعية في الإقتصاد الأميركي منذ أوائل التسعينيات (من القرن الماضي)، ومن المهم هنا أن ندرك أن الأرصدة يجب أن تتعادل وتضيف إلى الصفر، لأن مجموع المدّخرات المحلية وصافي المدّخرات الأجنبية (أي صافي تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل) يجب أن يساوي إجمالي الإستثمارات المحلية.

في المتوسّط حقق قطاع الأسر والشركات في الولايات المتحدة فائضاً في المدّخرات بنسبة 3.5% و1.6% من الناتج المحلي الإجمالي تواليا، وذلك خلال الفترة من 2008 إلى 2023، بل وحتى في الفترة من 1992 إلى 2007 كانت هذه القطاعات قريبة من التوازن، وبذلك لا يحتاج القطاع الخاص الأميركي، في صافي حساباته، إلى مدّخرات أجنبية، أما المقترض الصافي الأكبر في الإقتصاد الأميركي فهو الحكومة الفيدرالية.

ويشير هذا التحليل إلى أن الفائدة الأساسية، التي تجنيها الولايات المتحدة من تدفقات رأس المال الصافية المستمرة هي قدرتها على تحمل عجز مالي أكبر، ومن ثم توسيع حجم دينها العام، غير أن هذه المعادلة لا تبدو صفقة رابحة.

وإذا قرّرت الحكومة خفض عجزها المالي مع إستمرار التدفقات الرأسمالية الخارجية فستكون النتيجة الحتمية دفع القطاع الخاص نحو العجز، إما من خلال تراجع مستويات دخله – ما يعني ركوداً إقتصادياً – وإما عبر طفرة في إنفاقه، ما يؤدي إلى فقاعات في أسعار الأصول، وبشكل عام الميل الكبير والمستمر لتدفقات لرأس المال الأجنبي يكون إلى إقتراض غير مجدٍ أو إنكماشات اقتصادية أو كليهما معاً، وهي المشكلة الأكبر.

وفي دراسة حديثة نشرتها مؤسسة كارنيغي يسلط الباحثان مايكل بيتيس، وإريكا هوغان، الضوء على جانب سلبي آخر، يتمثل في

أن كبح الإستهلاك في الصين ودول أخرى يؤدي إلى فوائض تجارية ضخمة، ما يتسبّب بدوره في عجوزات كبيرة لدى شركائها التجاريين، حيث تنتهي الدول التي تعاني هذه العجوزات التجارية، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بقطاعات تصنيعية أصغر مقارنة بتلك التي تتمتع بفوائض تجارية.

من جانبه، يطرح الإقتصادي البارز بول كروغمان رؤية مختلفة، مشيراً إلى أن القضاء على العجز التجاري الأميركي لن يزيد القيمة المضافة للتصنيع الأميركي سوى بمقدار 2.5 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعني أن الإختلالات التجارية في حد ذاتها ليست ذات أهمية كبيرة.

وتظهر دراسة بيتيس وهوغان أيضاً أن حجم قطاع التصنيع يرتبط بمستوى المدّخرات، لكن الفرق بين متوسط حصص التصنيع الصينية والأميركية في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2012 و2022 بلغ 17 نقطة مئوية (28% في الصين مقابل 11% في الولايات المتحدة)، وهي فجوة تفوق بكثير الاختلاف بين الموازين التجارية للبلدين، ويرجّح أن التفسير الأدق لهذه الظاهرة يكمن في تركيبة الطلب نفسها، حيث إن الإستثمارات التي تمولها المدّخرات المرتفعة تخلق طلباً أكثر كثافة على السلع المصنعة.

بإختصار، السبب الرئيسي للقلق حيال إختلال التجارة العالمية لا يكمن في أثرها على الصناعة التحويلية، وهي مسألة ثانوية لدولة كأمركا، بل يتعلق بالإستقرار المالي، وهذا ما يفسر ضرورة أن تكون عملية التكيُّف المالي جهداً تعاونياً عندما يكون المشاركون إقتصادات كبيرة، وذلك لأن الأميركيين الذين يركزون على العجز المالي وحده يتجاهلون تماماً تأثيره على الطلب العالمي.

ومن غير المرجّح أن تتمكّن الولايات المتحدة من تقليص عجزها الخارجي بمجرّد رفع الرسوم الجمركية، ما لم تجعل تلك الرسوم عند مستويات شديدة الإرتفاع تجعل الإستيراد شبه مستحيل. وفي غير هذه الحالة ستؤدي الرسوم في الغالب لإعادة توزيع هيكل الإنتاج داخلياً، بحيث يتحوّل جزء منه من السلع المعدّة للتصدير إلى بدائل للسلع المستوردة، من دون أن يكون لذلك تأثير ملموس على الميزان التجاري، أما إذا حاولت الولايات المتحدة معالجة عجزها الخارجي من خلال القضاء على العجز في موازنتها الحكومية فقد يؤدي ذلك إلى تباطؤ إقتصادي كبير.

إن الولايات المتحدة ليست دولة صغيرة يُمكنها تجاهل التداعيات العالمية لسياساتها، فإذا كانت تسعى لتحفيز نقاش عالمي حول الإختلالات من خلال تدخل سياسي فإن الخيار الأنسب لن يكون فرض تعريفات جمركية، بل تطبيق ضريبة على تدفقات رأس المال، وهذا الإجراء على الأقل سيستهدف فائض الإقراض الأجنبي، رغم أن الكيان الذي يحتاج فعلياً إلى تقليص اعتماده على هذا الإقراض هو الحكومة الأميركية ذاتها.

وقد يؤدي هذا، إذا تم إطلاقه، إلى نقاش عالمي من النوع، الذي تناولته دراسة متعمقة، أعدّها ريتشارد سامانز لمؤسسة بروكينغز، حيث يقترح أن يركز هذا النقاش على السياسات المالية والنقدية والتنموية والتجارة الدولية، وهو إقتراح منطقي، إلاّ أنه يفترض نهجاً ذكياً وتعاونياً للسياسة، وهو ما يبدو إحتماله ضعيفاً في الظروف الراهنة، والتلويح بالعصا قد يطلق بالفعل نقاشاً عالمياً، لكن ما يهم هو ما يأتي بعد التهديدات.

**(مقال للكاتب مارتن وولف – «فايننشال تايمز»)**

# نيابةً عن فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي
# محافظ «المركزي المصري» يشارك في الإفتتاح الرسمي
# للإجتماعات السنوية لبنك التصدير والإستيراد الإفريقي لعام 2025

نيابةً عن الرئيس عبد الفتاح السيسي، شارك معالي حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، في الإفتتاح الرسمي للدورة الـ 32 من الإجتماعات السنوية لبنك التصدير والإستيراد الإفريقي لعام 2025، والتي عُقدت مؤخراً في العاصمة النيجيرية أبوجا، تحت شعار: «بناء المستقبل إرتكازاً على عقود من الصمود»، وذلك في حضور عدد من رؤساء الدول الإفريقية، وكبار المسؤولين الحكوميين، ومحافظي البنوك المركزية، وقادة المؤسسات المالية، والمستثمرين من مختلف أنحاء القارة.

وقد أكد المحافظ عبد الله، «أن المشاركة في هذه الإجتماعات تأتي تأكيداً على إلتزام مصر الثابت بدعم جهود التنمية الشاملة في القارة الإفريقية، وتعزيز دور المؤسسات الإقليمية في مواجهة التحدّيات الإقتصادية، خصوصاً في ضوء الدور الحيوي الذي يقوم به بنك التصدير والاستيراد الإفريقي في تحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري بين الدول الإفريقية، إلى جانب سعي مصر المستمر لتعزيز أواصر التعاون الإقليمي والدولي مع المؤسسات المالية والتنموية الإفريقية، بما يدعم تحقيق التنمية المستدامة ويُرسّخ أسس التكامل الإقتصادي في أفريقيا.

وفي سياق متصل على هامش الإجتماعات، التقى المحافظ مع رئيس جمهورية الجابون بريس أوليجي أنجيما، كما إجتمع بالدكتورجورج إلومبي، الذي تم إنتخابه رئيساً لبنك التصدير والاستيراد الإفريقي خلفاً للبروفيسور بنديكت أوراما.

كما زار المحافظ عبد الله مقر البنك المركزي النيجيري، تلبيةً لدعوة من نظيره النيجيري أولايمي كاردوسو ، الذي كان في إستقباله، وقد بحث الجانبان في سبل تعميق التعاون المشترك بين المصرفين المركزيين في عدد من المجالات، منها تعزيز الإستقرار المالي، ودعم الإبتكار في مجالات التكنولوجيا المالية والتحوُّل الرقمي، وتوسيع آفاق التعاون على المستوى العابر للحدود.

علماً أن الإجتماعات السنوية لبنك التصدير والإستيراد الإفريقي تناولت عدداً واسعاً من الموضوعات محل الإهتمام المشترك بين دول القارة، من أبرزها: سبل تحقيق التحوُّل الإقتصادي في القارة، وتعزيز الصلابة المؤسسية بإعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وطرح رؤى جديدة لتمويل الإستثمار والإبتكار في القطاع الصحي، فضلًا عن تناول آفاق الشراكة الإستراتيجية بين القارة الأفريقية ومنطقة الكاريبي.

كما عرضت الإجتماعات أداء البنك خلال العام المالي 2024، وتسليط الضوء على الدور المتنامي للبنك في دعم تنفيذ إتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)، وتعزيز أطُر التعاون بين الحكومات الإفريقية والمؤسسات المالية والمستثمرين، بالإضافة إلى مناقشة آليات جديدة للتمويل والتكامل الاقتصادي في القارة.

يُشار إلى أن «المركزي المصري» يُعد أكبر مساهم في رأس مال بنك التصدير والإستيراد الأفريقي، الذي تأسس في العام 1993 وتستضيف القاهرة مقرّه الرئيسي، ويستهدف البنك تعزيز حركة التجارة الإفريقية، وزيادة حصة دول القارة الإفريقية في التجارة العالمية من خلال تمويل التجارة البينية للدول الإفريقية ودعم قدراتها على النهوض بالصناعة وتنمية الصادرات، وذلك من خلال دعم قدرات الدول الأفريقية على تطوير صناعاتها وتنمية صادراتها، فضلًا عن تعزيز إمكاناتها لتحسين أدائها الإقتصادي.

جانب من لقاء السيد المحافظ مع فخامة رئيس دولة الجابون السيد/ بريس أوليجي على هامش الاجتماعات السنوية لبنك التصدير والإستيراد الإفريقي

السيد المحافظ والدكتور/ جورج الومبي رئيس بنك التصدير والاستيراد الإفريقي الجديد الذي تم انتخابه خلال الاجتماعات السنوية للبنك

جانب من لقاء السيد المحافظ مع البروفيسور بنديكت أوراما رئيس بنك التصدير والاستيراد الإفريقي الذي انتهى ولايته سبتمبر 2025

السيد المحافظ خلال زيارته للبنك المركزي النيجيري وفي استقباله السيد/ أولايمي كاردوسو محافظ البنك المركزي النيجيري

# أعلى عائد على حسابات بنك القاهرة في العام 2025 وشهادات الإدّخار

**يطرح بنك القاهرة العديد من الأوعية الادخارية بعوائد مميّزة ومرتفعة، والتي تُعد بين أعلى فائدة على منتجات بنكية في العام 2025، ما يُساهم في جذب أكبر قدر من مدّخرات الأفراد للقنوات الرسمية، ومن أبرز المنتجات البنكية بعائد مميّز وتنافسي شهادات الإدخار وحسابات التوفير والحسابات الجارية أيضاً، موضحاً عبر موقعه الرسمي، تفاصيل شهادات بنك القاهرة2025 ، كذلك الحسابات والعوائد التفضيلية لكل منهما:**

## شهادات بنك القاهرة 2025 بعائد أعلى من 23%

يُمكن للأفراد الإكتتاب في العديد من شهادات بنك القاهرة 2025 والتي تتفاوت من حيث العائد ودورية صرف العائد ومدة الشهادة، فيما يصل أعلى عائد على الشهادات لـ 23.75%، ويبدأ شراء الشهادة من 1000 جنيه مصري ومضاعفات الألف.

أعلى عائد على شهادات بنك القاهرة 2025 يتم صرفه لشهادات بريمو ومدتها 3 سنوات وتصدر للأفراد بالجنيه المصري، بالميزات الآتية:

–دورية صرف عائد شهرية وربع سنوية والعائد يصل إلى 23.25% شهري و23.75% ربع سنوي.

–العائد متغيّر ومربوط بسعر الإيداع لدى البنك المركزي المصري.

–قيمة الشهادة تبدأ من 1000 جنيه ومضاعفات الألف.

## ميزات شهادة بريمو غولد من بنك القاهرة 2025

يصدر بنك القاهرة شهادات بريمو غولد للأفراد بالجنيه المصري ومدة الشهادة 3 سنوات بعائد ثابت، ويُمكن شراؤها من 10000 جنيه ومضاعفات الألف.

–عائد سنوي 17.25، أو ربع سنوي 16.25%.

–الإقتراض بضمان الشهادة حتى 90% من قيمتها.

كما يصدر بنك القاهرة شهادات بعائد ثابت يصرف شهرياً ويصل إلى 20% ومدة الشهادة 3 سنوات، ويبدأ شراؤها من 10 آلاف جنيه مصري ومضاعفات الألف.

## حسابات بنك القاهرة 2025 بعائد تفضيلي

ومن بين أبرز الأوعية الإدّخارية التي تدر عائداً مميّزاً ومرتفعاً على الأرصدة المودعة في بنك القاهرة في العام 2025 هي الحسابات البنكية:

يحتسب بنك القاهرة عائداً مرتفعاً على الحسابات الجارية بالجنيه المصري يصل إلى 18% سنويا ويتم صرفه يومياً، ويُعتبر الأعلى على الأرصدة التي تتخطى قيمتها 10 ملايين جنيه، ويشترط لفتح الحساب إيداع 100 ألف جنيه حداً أدنى ويبدأ إحتساب العائد بوصول المدّخرات لـ 500 ألف جنيه.

وتنقسم شرائح الفوائد التي يتم صرفها على حساب بنك القاهرة بعائد يومي مميّز كالتالي:

–الشريحة الأولى: تبدأ من وصول الرصيد إلى 500 ألف جنيه وحتى أقل من مليون جنيه ليتم البدء في إحتساب عائد 11%.

–الشريحة الثانية: من مليون وحتى أقل من 5 ملايين جنيه يُصرف عائد سنوي 13%.

–الشريحة الثالثة: ما بين 5 إلى أقل من 10 ملايين جنيه يصل العائد إلى 17%.

–الشريحة الرابعة: ما يزيد عن 10 ملايين جنيه يصرف عائد 18%.

## شهادات بنك مصر 2025 بالجنيه والدولار.. عروض للعائد السنوي

تستقطب شهادات بنك مصر 2025 بالجنيه والدولار إهتمام الكثير من المستثمرين الباحثين عن فرص جديدة لتحقيق عائد سنوي مميّز، مع تنوّع العروض وتيسير طرق التقديم (أونلاين)، وقد أصبحت هذه الشهادات خياراً مثالياً للراغبين في إستثمار آمن ومرن يلبي مختلف الإحتياجات المالية.

وأعلن بنك مصر عن إطلاق مجموعة جديدة من شهادات الإدّخار 2025، شاملة خيارات متعدّدة بالعملتين المحلية والدولارية، مع معدّلات عائد جذابة تصل إلى 27% سنوياً. وتأتي هذه الشهادات لتلبية إحتياجات شريحة واسعة من العملاء، مع توفير خيارات عائد ثابت ومتغيّر، إلى جانب مرونة في مواعيد صرف الأرباح، كما أتاح البنك إمكانية شراء هذه الشهادات إلكترونياً عبر تطبيق BM Online والموقع الإلكتروني الرسمي، مما يُوفر تجربة سهلة وسريعة دون الحاجة لزيارة الفروع.

## إتحاد بنوك مصر يُكرّم القطاع القانوني في بنك CIB

قام إتحاد بنوك مصر، بتكريم محمود عباس رئيس القطاع القانوني في البنك التجاري الدولي – مصر CIB، لما قدّمه من إسهامات بارزة في دعم الإتحاد خلال عدد من النزاعات القضائية التي واجهت القطاع المصرفي، في تقدير مستحق للدور الفعّال الذي يقوم به القطاع القانوني في البنك.

وأوضح البنك، في بيان، أنه جرى التكريم خلال إجتماع اللجنة الفنية القانونية لإتحاد بنوك مصر، في حضور محمد شعبان وكيل محافظ البنك المركزي المصري، وأشرف شعبان المستشار القانوني للإتحاد، وعدد من كبار مسؤولي القطاعات القانونية في البنوك.

ويعكس هذا التكريم تقدير الإتحاد للمهنية العالية والخبرة القانونية التي يتمتع بها فريق العمل القانوني في CIB، ودوره الحيوي في ترسيخ بيئة قانونية متماسكة تدعم إستقرار القطاع المصرفي وتعزّز من قوة مواقفه في القضايا ذات الطابع الإستراتيجي.

ويُواصل البنك التجاري الدولي، إلتزامه دعم جهود إتحاد بنوك مصر، وتعزيز التعاون المشترك بين الكيانات المصرفية، بما يُسهم في حماية مصالح القطاع ويُواكب متطلّبات المرحلة الراهنة.

**الأستاذ محمود عباس مكرماً**

## مبادرة «الأهلي المصري» لترشيد إستهلاك الكهرباء في مقارّه
# الإتربي: نهدف إلى دعم خطط الدولة لترشيد الطاقة

الرئيس محمد الإتربي

أعلن البنك الأهلي المصري عن تبنّيه مبادرة مجتمعية متكاملة لترشيد إستهلاك الكهرباء ليُصبح البنك الرائد في القطاع المصرفي المصري الذي يُبادر بتلك الخطوة بما يتماشى مع توجهات الدولة في هذا الشأن، وبما ينعكس أيضاً على جودة حياة المواطن المصري.

ويقول محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري: «إن إطلاق هذه المبادرة تأتي في ضوء حرص «الأهلي المصري» على المساهمة الفعّالة في الحفاظ على الموارد الطبيعية، ودعم خطط الدولة لترشيد الطاقة، والمشاركة في الجهود الوطنية الرامية إلى خفض معدلات استهلاك الكهرباء بما يتماشى مع أهداف الإستدامة البيئية، وخصوصاً في ظل التغيُّرات الجيوسياسية الحالية ومشاكل نقصّ إمدادات الطاقة وإرتفاع السعر العالمي، مع دراسة إمكانية التوسع في إستخدام الحلول التكنولوجية الذكية لتعزيز كفاءة إستهلاك الطاقة خلال الفترة المقبلة».

وأكد يحيى أبو الفتوح نائب الرئيس التنفيذي لـ «الأهلي المصري» أن «المبادرة ستبدأ من خلال تطبيق ترشيد الإستهلاك في مختلف مقرّات ومباني البنك في كافة أنحاء الجمهورية، وسيتم تنفيذها ومتابعتها بشكل دوري لضمان تحقيق هدفها لتوفير الطاقة، وبالتالي توفير الغاز والمازوت المستخدم في تشغيل محطات الكهرباء، والذي يستهدف أيضاً تحسين جودة الهواء والبيئة النظيفة بتخفيض حرق المزيد من الوقود، وهو ما يأتي في إطار التزام البنك المستمر بمسؤولياته المجتمعية ودوره الرائد في دعم جهود الدولة لتحقيق التنمية المستدامة».

### بروتوكول تعاون مع المؤسسة المصرية للتنمية المتكاملة «النداء»

من جهة أخرى، وقّع «الأهلي المصري» بروتوكول تعاون مع المؤسسة المصرية للتنمية المتكاملة «النداء» لإطلاق مبادرة جديدة، بهدف إعادة إحياء صناعة الحرير المصري في محافظة قنا لدعم التمكين الإجتماعي والإقتصادي للمرأة.

ويوضح محمد الإتربي «أن هذه المبادرة تأتي في إطار إستمرار جهود «الأهلي المصري» المجتمعية لدعم جهود الدولة لتحقيق التنمية المستدامة وتمكين المرأة، وتماشياً مع جهودها في توطين الصناعة وإستصلاح مساحات زراعية مخصّصة لزراعة التوت الذي يستخدم في تصنيع الحرير الطبيعي وذلك وفق مبادرة وزارة الزراعة، حيث تأتي هذه الخطوة تأكيداً لدور «الأهلي المصري» كشريك إستراتيجي في دعم جهود التمكين الإجتماعي والإقتصادي للمرأة، وذلك عبر توفير فرص عمل مستدامة تعود بالنفع على الأسر والمجتمعات المحلية، وتدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى رأسها القضاء على الفقر، وخلق فرص عمل مناسبة للسيدات،

مما يعزّز العدالة الإجتماعية وتوفير بيئة صحية وآمنة تتيح للمواطنين فرصاً أكبر للنمو والتطوّر، مما ينعكس بشكل كبير في التنمية الإقتصادية».

## بروتوكول تعاون مع الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال

**فريقا عمل البنك الأهلي المصري والجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال،**

على صعيد آخر، أعلن البنك الأهلي المصري عن توقيع بروتوكول تعاون مع الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال، بهدف تيسير سبل التمويل والتأهيل للمشروعات الناشئة والقائمة، بما يعزّز جهود الدولة لتحقيق التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030، في إطار إلتزامه المتواصل بدعم الإقتصاد المصري وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

ويستهدف البروتوكول دعم البنك الأهلي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يتم ترشيحها من قبل لجنة متخصّصة تابعة للجمعية ضمن مبادرة «تقدر»، والتي تعمل على تقييم المشروعات وإختيار الأنسب منها بناءً على معايير الجدوى الإقتصادية والقيمة المضافة.

## Madico الأميركية تكرّم «الأهلي المصري»

على صعيد غير متصل، حصل البنك الأهلي المصري على تكريم خاص من شركة Madico الأميركية الرائدة عالمياً في مجال تصنيع أفلام الحماية للواجهات الزجاجية، تقديراً لدوره البارز في تعزيز مفاهيم الحماية وتقديم حلول أمنية متطورة على مستوى القطاع المصرفي، مما يعكس إنجازاً جديداً يضاف إلى سجل نجاحات «الأهلي المصري» في مجال الإبتكار الأمني.

**الأهلي المصري مكرماً من شركة Madico**

# QNB مصر .. ريادة في الأعمال المصرفية والتزام بالإستدامة

يحرص QNB مصر على تطوير أحدث المنتجات والخدمات التي تلبي الإحتياجات المالية لعملائه وتتخطّى توقعاتهم، بما يعكس حرصه على توفير تجربة مصرفية فريدة تثري أسلوب حياتهم.

وتعكس هذه الجهود رحلة التحوُّل الرقمي للمجموعة بوصفها أساساً لإستراتيجيته لتلبية الإحتياجات المتغيّرة لعملائه مع إلتزامه بقيم الإبتكار والإستدامة.

وقد نجح QNB مصر في إعادة صياغة المشهد المصرفي الرقمي في مصر من خلال تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات الرقمية المبتكرة والمصممة خصيصا لتلبية الإحتياجات اليومية للعملاء؛ بدءاً من الإجراءات السلسة لفتح الحساب، إلى الحلول التمويلية الرقمية وإصدار بطاقات الائتمان.

كما ساهمت العلامة التجارية الجديدة لـ QNB مصر في تعزيز حصته السوقية وتنافسيته في الوقت الذي مثلت دافعاً له للمضي في خطة التطوير والتحديث بدعم من المجموعة التي تعتبر السوق المصرية في طليعة الأسواق الواعدة التي تعمل فيها في المنطقة.

## إستراتيجية طموحة ونمو متواصل

يعمل QNB وفق إستراتيجية طموحة ومبتكرة أهّلته ليواصل ريادته في تقديم خدمات ومنتجات مصرفية فريدة لأكثر من 1.8 مليون عميل عبر فروعه الـ 235 في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية والتي يستهدف توسيعها بإضافة 4 فروع جديدة خلال العام الجاري، فضلاً عن تجهيز 39 فرعاً لتقديم خدمات مصرفية لذوي الهمم.

ويحرص البنك على تحقيق النمو في أعماله وتعزيز علامته التجارية، بما يحقق أعلى العوائد للمساهمين، في ظل التركيز على دعم الإقتصاد الوطني والناتج القومي. وستأتي هذه الخطوة لدعم شبكته التي تشمل 938 جهاز صرّاف آلي وأكثر من 39 ألف نقطة بيع لخدمة العملاء.

وتماشياً مع إستراتيجيته الهادفة لتعزيز إنتشاره الجغرافي في جميع المحافظات، إفتتح QNB مصر مؤخراً أحدث فروعه في مدينة العلمين الجديدة لتلبية الإحتياجات المصرفية المتزايدة لعملائه وإستقطاب شريحة جديدة من العملاء. ويقدم الفرع الجديد، الذي يتميّز بتصميمه الحديث، جميع الخدمات المصرفية لعملائه من الأفراد والشركات بما في ذلك الحسابات الجارية، وحسابات التوفير، والودائع والشهادات، إلى جانب أحدث المنتجات المصرفية الرقمية التي تتيح للعملاء إدارة معاملاتهم المالية بكل سهولة وأمان على مدار الساعة.

## خدمات مصرفية بمعايير عالمية

يحتل QNB مصر طليعة الإبتكار الرقمي الذي ينعكس في الخدمات المصرفية الرقمية التي يحرص على تعزيزها بشكل مستمر يشمل على سبيل المثال خدمات فتح الحسابات الرقمية، وتفعيل البطاقات الإفتراضية عبر تطبيق QNB للجوّال، وبطاقة السفر متعددة العملات.

وتمتاز هذه الخدمات والمنتجات بما تقدمه من تكنولوجيا مالية متطورة تمنح العملاء تجربة مصرفية تتخطّى الحدود، تأكيداً على مكانة QNB مصر كخيار أول للعملاء.

ويحقق تطبيق QNB Bebasata إقبالاً متزايداً من العملاء بفضل ما يتيحه لهم من خدمات ومنتجات مصرفية رقمية بأعلى مستويات الأمان والسرعة والراحة مثل خدمة فتح الحسابات والودائع وشهادات الإيداع، والتقدم بطلب للحصول على القروض، وإصدار بطاقات الخصم والائتمان، وغيرها من الخدمات.

كما أطلق البنك مؤخراً خدمة TradeNet الرقمية التي تتيح تنفيذ وإدارة المعاملات التجارية إلكترونياً، بما في ذلك التحصيلات المستندية، والإعتمادات المستندية، وخطابات الضمان وشهادات التصدير، وإعداد وتصميم التقارير المفصلة، وإرسال مستندات

الشحن الخاصة بالتصدير في نفس يوم إصدارها، دون الحاجة لزيارة الفرع.

ويقدم البنك باقة المنتجات المتنوعة إلى عملائه تلبيةً لإحتياجاتهم المالية وتمكينهم من الحصول على عوائد مجزية وتنافسية، وشمل ذلك إطلاق QNB مصر حساب التوفير الجديد «كل يوم كاش» – «Everyday Cash» بالجنيه المصري الذي يمنح العملاء فوائد تنافسية تُضاف يومياً إلى رصيد حسابهم، مع عائد تصاعدي يتزايد مع ارتفاع رصيد المدّخرات. ويعكس إطلاق هذا الحساب جهود البنك لطرح الحلول التمويلية التي تتوافق مع تعزيز ثقافة الادخار بشكل مبتكر وتحقيق الاستدامة المالية.

## مبادرات مجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة

إيماناً منه بأهمية دور المؤسسات المالية في تعزيز التنمية، يحرص QNB مصر على تنفيذ مجموعة من المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى تحقيق الأثر الإيجابي في المجتمع بما في ذلك دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتعليم، والتمكين الإقتصادي للمرأة، والشمول المالي، وحماية البيئة، وغيرها.

وفي هذا الإطار، أطلق QNB مصر بالشراكة مع البنك المركزي المصري والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD «البرنامج الوطني لأبطال المشاريع الصغيرة والمتوسطة» (SME National Champion Program) الذي يهدف إلى دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة. ويمكن البرنامج المشاركين من بناء قدراتهم والتعرف على الأدوات اللازمة لتنمية مشاريعهم وتوسيع نطاق أعمالهم في الأسواق المحلية والعالمية. كما قام البنك بتجديد تسهيل ائتماني بقيمة 195 مليون جنيه مصري لمؤسسة التضامن للتمويل الأصغر الرائدة في مجال تمويل المشروعات متناهية الصغر للسيدات في كافة أنحاء الجمهورية، بما يساهم في تمكين المرأة اقتصادياً.

ودعماً لقطاع الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وقّع اتفاقية مع جامعة النيل الأهلية لإطلاق برنامج «Accelerating Local Industry 4.0»، مسرّعة أعمال تهدف لتمكين الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا من تطوير حلول مبتكرة تدعم الصناعة المحلية وتعزز تنافسية المشاريع المصرية في الأسواق المحلية والدولية.

## خدمات مصرفية مسؤولة

نجح QNB مصر في أن يصبح من أول المؤسسات المالية في السوق المصرية في مجال التمويل المستدام والمساهمة في خفض الإنبعاثات. وتعكس تلك الجهود التزامه بمبادئ الصيرفة المسؤولة، وأهداف اتفاقية باريس للمناخ، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من جهة، وتوجُّهات البنك المركزي المصري ورؤية مصر 2030 من جهة أخرى.

ويحرص البنك على دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أنشطته التمويلية حيث يُعد أحد أكبر بنوك القطاع الخاص في مصر يطلق أول برنامج لتمويل التجزئة الخضراء بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبدعم من الاتحاد الأوروبي وصندوق المناخ الأخضر.

ويتيح البرنامج لعملائه الإستفادة من 10% استرداد نقدي على تسهيلات التجزئة المصرفية مثل القروض النقدية عند شراء منتجات موفرة للطاقة وصديقة للبيئة تعتمد بشكل كامل على الإستدامة. وسيُعزز ذلك إستخدام التكنولوجيات والخدمات عالية الأداء في أنشطة التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معه، وسيُساعد في الإنتقال إلى إقتصاد اخضر في مصر، ويُعد البرنامج الأول من نوعه الذي يحتوي على قطاع تجزئة وقطاع سكني.

ويعكس ذلك جهود البنك في وضع الاستدامة في صميم عملياته، حيث يسعى في أن يوازن بين النمو الإقتصادي والمسؤولية المجتمعية وذلك من خلال أنشطته العديدة مثل خفض بصمته الكربونية وتمويل المشاريع الصديقة للبيئة وتعزيز ممارسات الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية (ESG).

يفخر QNB مصر بكونه من أهم الركائز في السوق المصرية وذلك من خلال إلتزامه بالإبتكار المصرفي في مختلف القطاعات، ودعم الشمول المالي والتنمية الإقتصادية المستدامة، إضافة إلى تعزيز جهود التحوُّل الرقمي بما يُسهم في زيادة كفاءة الخدمات المصرفية التي يقدّمها.

# البنك العربي أوّل بنك يعتمد الهوية الرقمية عبر «سند» كبديل لـ «التقليدية»

أعلن البنك العربي إعتماد الهوية الرقمية المتاحة عبر تطبيق «سند» في كافة فروعه، ليصبح بذلك أول بنك في الأردن يتيح هذه الخدمة والتي تمكّن العملاء من إستخدام الهوية الرقمية كبديل للهوية التقليدية لإتمام معاملاتهم المصرفية بسهولة وسرعة وأمان دون الحاجة الى إبراز الهوية الفعلية. وتأتي هذه الخطوة في سياق إلتزام البنك العربي وحرصه المتواصل بتعزيز مسيرة التحوّل الرقمي ضمن أعلى درجات السرعة والأمان والفعالية.

وتتيح هذه الخدمة للعملاء إمكانية إبراز الهوية الرقمية الموثّقة إلكترونيًا عبر تطبيق «سند»، من خلال مسح رمز الإستجابة السريعة (QR Code) الظاهر في المستند الرقمي، ليتم إعتمادها رسمياً كوثيقة تعريفية داخل فروع البنك المنتشرة في المملكة. وقد تم تنفيذ هذه الخدمة بالتعاون مع وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة وهي الجهة الممكّنة للبنية الرقمية الحكومية في المملكة، والتي تسعى إلى تحفيز استخدام الهوية الرقمية عبر القطاعات المختلفة، من خلال مبادرات إستراتيجية تهدف إلى تسهيل الإجراءات وتحقيق كفاءة الخدمات.

وقال يعقوب معتوق، مدير دائرة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك العربي – الأردن: «تشكّل هذه الخطوة التزام البنك بتبني أحدث الحلول التكنولوجية على صعيد الصناعة المصرفية وتوظيفها لإثراء تجربة عملائه تماشياً مع احتياجاتهم المتجددة، حيث يوفّر إعتماد الهوية الشخصية عبر تطبيق «سند» بصورة إلكترونية للعملاء تجربة أكثر كفاءة وأماناً، ويُسهم في تسهيل حصولهم على الخدمات المصرفية».

وتأتي هذه الخطوة تأكيداً على ريادة البنك العربي في تبنّي أحدث الإبتكارات الرقمية، وتعكس رؤيته في تقديم خدمات مصرفية متطورة تواكب إستراتيجيته نحو التحوُّل الرقمي وتُسهم في تعزيز كفاءة العمليات المصرفية وخدمة العملاء.

## في خطوة تعكس إلتزامه الراسخ دعم وتمكين الكفاءات الوطنية

# خلود السالم مديراً عاماً للإدارة القانونية في «الكويت الدولي» KIB

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن ترقية السيدة خلود السالم إلى منصب مدير عام الإدارة القانونية، في خطوة تعكس التزامه الراسخ دعم وتمكين الكفاءات الوطنية. تأتي هذه الترقية في إطار رؤية KIB الإستراتيجية الرامية إلى تطوير رأس المال البشري الوطني وإتاحة الفرص لهم لتولي أدوار قيادية، ومواصلة لنهجه في تعزيز المسارات المهنية للكوادر الوطنية وتكريس ثقافة التقدير والاعتراف بالكفاءات الكويتية.

وتُعد هذه الترقية شهادة على إيمان KIB بقدرات وخبرات كوادره الوطنية وأنهم يمثّلون الركيزة الأساسية في مسيرة التطوير والإبتكار ، وأن إستثماراته في تطوير وتأهيل هذه الكفاءات هي الضمانة الحقيقية لتحقيق النجاح والإزدهار على المدى الطويل.

وفي هذا السياق، يواصل KIB توفير بيئة عمل محفّزة تركز على بناء القدرات، ودعم التميّز المهني، وإتاحة الفرص أمام الموظفين الطموحين لصقل مهاراتهم وتحقيق تطلعاتهم المهنية.

وتعتبر السيدة خلود السالم قانونية مخضرمة، حيث تتمتّع بما يقارب من ثلاثة عقود من الخبرة المصرفية في مجال القانون التجاري وعمليات البنوك غالبيتها لدى KIB وتشرف على المهام القانونية والتنظيمية للبنك، كما تؤدي دور المستشار القانوني لإدارته، حيث تقدّم المشورة القانونية في ما يخص جميع الأنشطة التشغيلية والإدارية والمالية.

بعد مسيرتها المهنية الحافلة بممارسة القانون في مكاتب المحاماة داخل دولة الكويت، إنتقلت للعمل في القطاع المصرفي، حيث تدرّجت في مجموعة من المناصب القانونية والتنفيذية في البنك قبل تقلّدها لمنصبها الحالي لدىKIB .

BANQUE POPULAIRE

GRANDIR. ENSEMBLE.

# BP GREEN INVEST

## FINANCEZ LA TRANSITION ÉNERGÉTIQUE DE VOTRE ENTREPRISE

SUIVEZ-NOUS

## «الأهلي السعودي» SNB يُسجل رقماً قياسياً عالمياً في موسوعة غينيس عبر «أطول إيصال للعمر» لمناسبة يوم الأب العالمي

سجّل البنك الأهلي السعودي (SNB) إنجازاً جديداً بدخوله موسوعة غينيس للأرقام القياسية، وذلك من خلال تصميم وتنفيذ أطول «إيصال في العالم»، ضمن إحتفالاته بيوم الأب العالمي، والذي عكس التقدير العميق لدور الأب في المجتمع.

وقد تضمّن الايصال مِئات الرسائل المكتوبة من موظفي وموظفات SNB، وحملت كلمات صادقة وملهمة تعبّر عن التقدير العميق لدور الأب في حياتهم. وتم تجميع هذه الرسائل في «إيصال العمر»، وتمت طباعته وتعليقة في البهو الرئيسي لمبنى SNB في المركز المالي (كافد) في الرياض، ليكون تجسيداً بصرياً ومعنوياً لثقافة الوفاء والإعتراف بالجميل، التي يتحلّى بها البنك ومنسوبيه.

وقد تم توثيق الرقم رسمياً حيث بلغ ارتفاع الايصال 157 متراً من قبل السيدة مبالي نكوسي، ممثلة موسوعة غينيس للأرقام القياسية™ في حضور الإدارة العليا ومنسوبي البنك.

ويُعدُّ هذا الإنجاز شهادة جديدة على ريادة البنك الأهلي السعودي SNB في إطلاق مبادرات نوعية تمزج بين القيم المجتمعية والتجارب المُلهمة، وتُترجم رسالته المؤسسية التي تتجاوز الإطار التقليدي للعمل المصرفي.

وقد تم تسليم شهادة الرقم القياسي في موقع الفعالية، وسط أجواء احتفالية مميّزة، لتُضاف هذه اللحظة إلى سجل النجاحات التي نفخر بها جميعاً.

## الشيخ عبد الله بن حمد بن مبارك آل ثاني رئيساً جديداً لوحدة المعلومات المالية بالوكالة في مصرف قطر المركزي

أصدر الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي، القرار رقم (1) لسنة 2025، بتعيين الشيخ عبدالله بن حمد بن مبارك آل ثاني رئيساً لوحدة المعلومات المالية بالوكالة، وذلك اعتباراً من تاريخ صدور القرار.

## الإمارات تشارك في الإجتماع السنوي العاشر لمجلس محافظي

# «البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية»

شارك معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، محافظ دولة الإمارات في البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية، في الإجتماع السنوي العاشر لمجلس محافظي البنك، والذي إستضافته العاصمة الصينية بيجينغ على مدار ثلاثة أيام، تحت شعار «الترابط من أجل التنمية والتعاون من أجل الإزدهار».

وقد جرى عرض أبرز الإنجازات التي تحققت خلال العام الماضي (2024)، إضافة إلى مناقشة المشاريع والمبادرات المستقبلية، كما تم التأكيد على أهمية تنسيق الجهود الدولية لمواجهة التحدّيات الإقتصادية العالمية، ولا سيما المتعلقة بتغيُّر المناخ، من خلال توسيع نطاق الشراكات الإستراتيجية، وحشد الموارد المالية الميسّرة لدعم القطاعات الحيوية، وتعزيز الإستثمار في مشروعات البنية التحتية المستدامة.

وأشاد الدكتور سلطان أحمد الجابر خلال مشاركته بالإنجازات الريادية التي حققها «البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية»، وبالدور الحيوي الذي يقوم به في تمويل مشاريع نوعية تسهم في تطوير البنى التحتية على مستوى الدول الأعضاء، مؤكداً أن دعم دولة الإمارات هذه الشراكة الاستراتيجية يأتي تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة التي تضع التعاون متعدّد الأطراف ومدّ جسور التعاون وتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية ضمن أولوياتها الرئيسية.

خلال إجتماعه مع تسو جيا يي، الرئيسة الجديدة للبنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية، أكد الدكتور سلطان أحمد الجابر حرص دولة الإمارات على دعم جهود البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية لتوسيع نطاق تأثيره العالمي، مشيراً إلى أن البنك نجح منذ تأسيسه في تحسين وتطوير ظروف المعيشة في العديد من الدول المستفيدة من خلال دعم الجهود التنموية وإبراز أهمية دور وجهود المؤسسات متعددة الأطراف في المجالات التنموية والتمويلية.

### نمو إستثنائي واعد

نجح البنك خلال العقد الماضي في إعتماد تمويلات تجاوزت 60 مليار دولار لتنفيذ 318 مشروعاً، كما أشار التقرير السنوي للبنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية لعام 2024، إلى أن البنك شهد نمواً إستثنائياً في عملياته التشغيلية، حيث وافق على تمويل 51 مشروعاً بقيمة إجمالية بلغت 8.4 مليار دولار، إستفادت منها 19 دولة من الدول الأعضاء.

كما سجّل البنك تقدماً كبيراً في التمويل المناخي، حيث خصّص 67% من إجمالي تمويلاته البالغة 5.6 مليار دولار، لمشاريع ذات أثر مستدام، متجاوزاً بذلك الهدف المحدد بنسبة 50% في حلول العام 2025، ومن بين هذه الإنجازات تمويل مشاريع للطاقة المتجددة تزيد قدرتها الإنتاجية عن 21 غيغاواط، مما أسهم في تجنّب إنبعاث ما يقارب 28 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

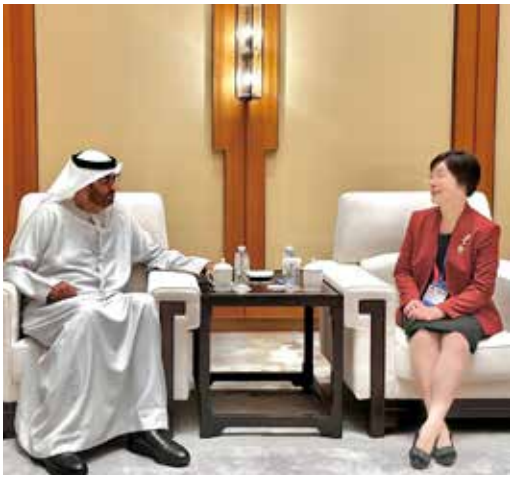

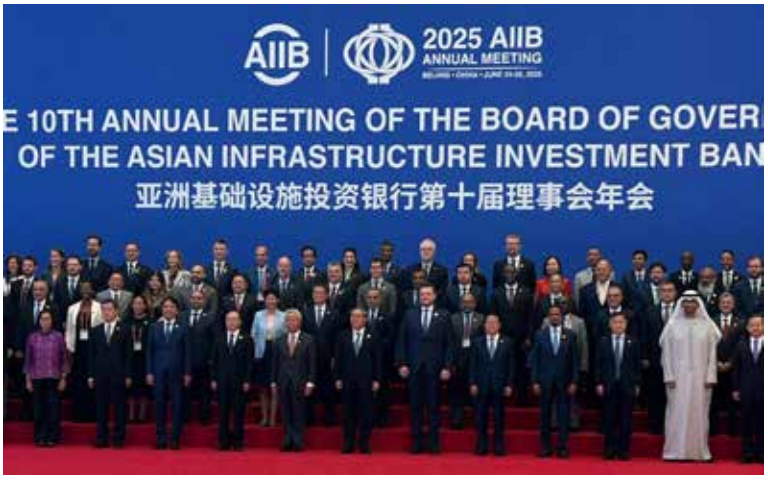

## جيل فان دير تول رئيساً تنفيذياً لمجموعة البنك الأهلي الكويتي

جيل فان دير تول

عيّن البنك الأهلي الكويتي جيل جان فان دير تول، رئيساً تنفيذياً جديداً للمجموعة إعتباراً من 1 يوليو/ تموز 2025 بعد الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص، وتشكل هذه الإستراتيجية خطوة مهمة في إلتزام مجموعة البنك الأهلي الكويتي المستمر بالنمو والتحوُّل والتميُّز في الخدمات المصرفية والعمليات التشغيلية في الأسواق التي تعمل فيها.

ويتمتع فان دير تول بخبرة كبيرة تتجاوز 30 عاماً في القطاع المصرفي على المستوى الدولي، حيث شغل مناصب قيادية في دول الأميركيتين وآسيا والشرق الأوسط وأوروبا، بما فيها مراكز بارزة في مجموعة ABN AMRO، والبنك السعودي . الهولندي، وبنك الإمارات دبي الوطني، حيث قاد التحوُّل الاستراتيجي، وبنى فرق عمل عالية المستوى، وقاد نمواً مستداماً فيها.

ويتمتع فان دير تول بقدرته ونجاحه في قيادة المؤسسات في بيئات عمل معقّدة، مع الحفاظ على ثقافة عمل تركز على العملاء وترفع مستوى الأداء. وتتماشى خبرته الواسعة في قطاعات الخدمات المصرفية للشركات، وإدارة المخاطر، والحوكمة، والإبتكار، مع التوجُّه الإستراتيجي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي.

وستواصل مجموعة البنك الأهلي الكويتي إستراتيجيتها التي تركز على التحول الرقمي، والنمو الإقليمي، والتميُّز التشغيلي، مع التركيز بشكل كبير على تحسين تجربة العملاء، وتعزيز العروض والمنتجات، وتوفير بيئة عمل أكثر مرونة. وتحت قيادة فان دير تول، تلتزم المجموعة أيضاً تطوير مبادرات الاستدامة، وتمكين المواهب، وتشجيع الإبتكار لضمان مواكبة عملياتها للمستقبل في ظل بيئة مالية عالمية متطوّرة.

## بنك التنمية الأوراسي يطلق عملية إكتتاب خاص لجمع التمويل في سوق المال الإماراتية

أصدر بنك التنمية الأوراسي (EDB)، وهو مؤسسة تمويل إنمائية دولية تتخذ من ألماتي، كازاخستان مقراً رئيساً لها، سندات للإكتتاب الخاص مقوّمة بالدرهم الإماراتي في سوق رأس المال المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد تولّى بنك أبوظبي الأول (FAB)، وهو أكبر بنك في الإمارات، ترتيب هذا الإصدار الرائد الذي تبلغ قيمته نحو 200 مليون درهم إماراتي (أو ما يعادل 54 مليون دولار)، بالتعاون مع صندوق أبوظبي للتنمية (ADFD)، المؤسسة الوطنية الرائدة في مجال تمويل البرامج التنموية.

يتماشى إصدار هذه السندات مع الهدف الإستراتيجي لبنك التنمية الأوراسي (EDB) المتمثل في تعزيز البنية التحتية الإقليمية ودعم التجارة والمشاريع الصناعية، إلى جانب تشجيع إستخدام العملة المحلية في المعاملات عبر الحدود. وسيتمّ توجيه عائدات الإكتتاب لتمويل عدد من المبادرات التنموية ذات التأثير العالي في جميع أنحاء الدول المشاركة في البنك، بغية تعزيز المرونة الإقتصادية والتكامل في منطقة آسيا الوسطى.

ومن أبرز الإنجازات المتأتية عن إصدار هذه السندات: وضع الأساس لجهد تعاوني مع صندوق أبوظبي للتنمية (ADFD) وبنك أبوظبي الأول (FAB) لتعزيز العلاقات المالية المتنامية بين دولة الإمارات وكازاخستان، ودعم رسالة بنك التنمية الأوراسي (EDB) المتمثّلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحفيز الازدهار في منطقة آسيا الوسطى.

# صندوق النقد الدولي: إقتصاد الأردن ينمو بأقوى من المتوقع رغم التحدّيات الإقليمية

أعلن صندوق النقد الدولي أن الإقتصاد الأردني يُواصل تسجيل مؤشرات إيجابية أقوى من التوقعات، رغم التحدّيات الإقليمية والضغوط الخارجية، مشيداً بصلابة الأداء الإقتصادي وإستمرار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والمالية بشكل فعّال.

وأوضح الصندوق في بيان وصل إلى«المملكة»، أن الأردن سجّل نمواً أقوى في العام 2024 وحتى الآن في العام 2025 مقارنة بالتوقعات السابقة، مما يعكس إستمرارية المنعة الإقتصادية، إذ يُعد صمود الإقتصاد الأردني في بيئة خارجية صعبة، تتّسم بإستمرار النزاعات الإقليمية وإرتفاع حالة عدم اليقين، دليلاً على عزيمة السلطات في إتباع سياسات إقتصادية كلية رصينة.

وبلغ النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الأردن 2.9% في العام 2023، وإنخفض قليلاً إلى 2.5% في العام 2024، إلاّ أنه يُتوقع أن يعود للإرتفاع إلى 2.7% في العام 2025 و2.9% في العام 2026، مدعوماً بالإستمرار في السياسات الإقتصادية السليمة وتسريع وتيرة الإصلاحات.

وأكد البيان أن برنامج الأردن مع صندوق النقد الدولي لا يزال على المسار الصحيح، مع إلتزام واضح من السلطات بتنفيذ أهداف البرنامج وتحقيق نتائج قوية في ظل بيئة خارجية صعبة.

وأشار صندوق النقد إلى أن الحكومة الأردنية تواصل تحقيق تقدّم ملموس في الترشيد المالي التدريجي؛ بهدف خفض الدين العام، وذلك من خلال إصلاحات مالية حسّنت من كفاءة إدارة الإيرادات والإنفاق، داعياً إلى الاستمرار في هذه الجهود، وتعزيز تعبئة الإيرادات وتحسين كفاءة الإنفاق، مع الحفاظ على الإنفاق الإجتماعي والرأسمالي الضروري.

ورغم آثار النزاعات الإقليمية على المالية العامة، يوضح الصندوق أن السلطات تعمل على خلق حيّز مالي يسمح بتوسيع الحماية الإجتماعية وتنفيذ الإستثمارات العامة ذات الأولوية، معتبراً أن معدّل التضخم في الأردن لا يزال منخفضاً ومستقراً، بفضل إلتزام البنك المركزي الأردني بالإستقرار النقدي، وسعر الصرف الثابت، مشيراً إلى أن الإحتياطي النقدي الأجنبي للبنك المركزي تجاوز 20 مليار دولار في نهاية 2024، مع كفاية إحتياطات تفوق 100% من معيار ARA المعتمد لدى صندوق النقد الدولي.

كما أكد صندوق النقد الدولي أن القطاع المالي الأردني لا يزال سليماً، ويُظهر مؤشّرات متينة من حيث الإستقرار، في وقت يُواصل فيه البنك المركزي تعزيز أدوات الإشراف وإدارة المخاطر.

وركّز صندوق النقد في بيانه على أن الإصلاحات الهيكلية التي تنفذها الحكومة الأردنية تهدف إلى تحفيز نمو اقتصادي بقيادة القطاع الخاص، عبر تحسين بيئة الأعمال، وسياسات سوق العمل، خصوصاً بما يُعزّز مشاركة الشباب والنساء في سوق العمل، ويُواكب مستهدفات رؤية التحديث الإقتصادي.

وأشار الصندوق إلى أهمية تسريع وتيرة هذه الإصلاحات لتعزيز المنافسة، وجذب الإستثمارات الخاصة، وتحقيق نمو شامل وغني بفرص العمل، بما ينعكس على إستدامة الإقتصاد الأردني، وقدرته على مواجهة التحدّيات المستقبلية.

**(منصّة المملكة – الأردن)**

# سوريا على طريق التعافي البطيء:
# نمو إقتصادي متواضع وتحوّلات نقدية وتحدّيات عميقة

توقع البنك الدولي في تقرير، أن يُسجل الإقتصاد السوري نمواً متواضعاً بنسبة 1% خلال العام 2025، بعد إنكماش بلغ 1.5% في العام 2024. ورغم أن هذه الأرقام قد تبدو متواضعة في ظاهرها، إلاّ أنها، وفق مراقبين، تعكس بداية تحوّل إقتصادي محتمل، مدفوع بتغيُّرات سياسية إقليمية، ومحاولات حكومية لإعادة الإنخراط في المنظومة الإقتصادية العالمية.

وأوضح البنك الدولي في بيانه أن «تخفيف العقوبات على سوريا يُوفر بعض الإمكانات الواعدة»، لكنه في الوقت نفسه أشار إلى أن التقدم لا يزال محدوداً، في ظل إستمرار تجميد الأصول وتقييد الوصول إلى الخدمات المصرفية الدولية، وهي عوامل تؤثر سلباً على تدفق المساعدات والطاقة والتجارة والإستثمار، محذراً من «مخاطر كبيرة» لا تزال تهدّد المشهد الإقتصادي السوري، وعلى رأسها أزمة السيولة ونقص أوراق النقد وإضطراب تداول العملة المحلية.

وفي سياق متصل، أعلن محافظ مصرف سوريا المركزي عبد القادر حصرية، أن بلاده لن تلجأ إلى الإستدانة الخارجية، مؤكداً «عدم وجود أي نية للإقتراض من صندوق النقد أو البنك الدوليين». ولفت إلى أن سعر صرف الليرة السورية تحسن بنحو 30% منذ إسقاط نظام بشار الأسد أواخر العام 2024، وأن الحكومة تتجه نحو توحيد سعر الصرف الرسمي مع السوق السوداء خلال الأشهر المقبلة، بما ينهي التشوهات التي طالما أثقلت كاهل الإقتصاد السوري.

وتناول حصرية بدء مرحلة جديدة من الإنفتاح النقدي والمصرفي، ومحاولات تفكيك العزلة المصرفية التي إستمرت لعقود، مؤكداً أن الحكومة تسعى إلى بناء إقتصاد قائم على الإنتاج والصادرات، وليس على جذب إستثمارات موقتة أو مضاربات مالية عالية الأخطار.

وفي هذا السياق، يرى الباحث الإقتصادي والسياسي الدكتور محمد موسى، أن تقديرات البنك الدولي حول تعافي الإقتصاد السوري «لا تأتي من فراغ»، بل ترتبط بتغيُّرات سياسية وديبلوماسية ملموسة، مشيراً إلى أن «الإنفراج السياسي الذي بدأ مع لقاء الرئيس الأميركي دونالد ترامب مع الرئيس السوري أحمد الشرع، برعاية ولي العهد السعودي رئيس الوزراء الأمير محمد بن سلمان آل سعود، والجهود التركية والخليجية التي دفعت نحو تخفيف العقوبات، أسهمت في خلق مناخ اقتصادي أكثر تفاؤلًا»، رغم بقاء بعض القيود المفروضة.

**(المصدر: «النهار» اللبنانية)**

# Dubai Quality Group (DQG) and Incorta sign a Strategic AI partnership to Drive Data Innovation across the UAE

In alignment with the UAE's Artificial Intelligence Strategy, Dubai Quality Group (DQG) has signed a Memorandum of Understanding (MoU) with Incorta, a global leader in operational data platforms, to promote a culture of digital transformation and data-driven innovation. This partnership marks a milestone and serves as a launchpad for transformative AI innovation across the UAE. By combining their strengths, both entities aim to drive the region toward a smarter, more data-empowered future.

The MoU was signed in the presence of Ms. Samira Mohamed, Managing Director of DQG, and Mr. Maged Taher, EMEA General Manager at Incorta. This strategic collaboration reflects a joint commitment to advancing the UAE's position as a global leader in AI and data intelligence.

Through this partnership, both organizations aim to deliver cutting-edge AI-powered solutions and establish advanced data warehousing frameworks as a single source of truth for government and private sector entities. The goal is to enhance decision-making processes, streamline operations, and accelerate national digital transformation efforts.

The signing ceremony opened with a keynote address by Ms. Samira, who highlighted DQG's mission and vision to foster a culture of quality, excellence, and innovation across sectors. Mr. Maged Taher followed with a compelling presentation on how Incorta enables organizations to connect to all data sources and analyze live, detailed data in real time without compromising speed or granularity.

On the other hand, the event featured dynamic discussions with industry leaders, delegates from government and semi-governmental bodies, major private companies, and stakeholders, exploring the potential of AI-ready, secure, and governed data environments to address some of the region's most complex challenges.

We are pleased by this strategic partnership, which reflects our commitment to shaping a smarter and resilient future for the business sector in the UAE. The technological solutions

provided by the technology arm of Dubai Quality Group support effective decision-making through efficient data analysis. Dubai Quality Group continues to empower organisations with innovative technologies that align with the UAE's vision for artificial intelligence and digital transformation. Through this alliance, we look forward to realising our vision and mission of promoting excellence and innovation in the business sector, thereby enhancing the level of our services. This partnership is a significant addition to the group, as it forms part of our ongoing efforts to establish a culture of best practices in the technology, innovation, and artificial intelligence sectors." Said by Ms. Samira Mohamed, Managing Director, Dubai Quality Group.

Our strategic partnership with Dubai Quality Group reinforces Incorta's deep commitment to the UAE market and our vision for regional growth. Together, we're bringing one of the world's most advanced AI and operational data platforms to the forefront—empowering both government and private sector organisations to lead in the era of AI-driven transformation. This collaboration opens new opportunities for innovation, enabling UAE enterprises to harness data with greater speed, precision, and impact". Said by Maged Taher, EMEA General Manager, Incorta.

**TALACO GROUP** Established in 2004, Talaco group is a channel partner for Telecom Operators, Device manufacturers, and a financial services provider in Lebanon and the UAE serving more than 2M unique customers.

## talaco

**CHANNEL PARTNER FOR TOUCH TELECOM**
Distributor of air time and sim cards and Provider of telecomservices with a network of **11** certified outlets since **2004.**

**CHANNEL PARTNER FOR ALFA TELECOM**
Distributor of air time and sim cards with a network of **5** certified outlets across Lebanon since **2011.**

**CHANNEL PARTNER FOR DU TELECOM**
Distributor of air time and Provider of postpaid and fixed services to end-users and SME's with a network of **25** retail kiosks across UAE since **2018.**

Authorised Reseller
Authorized reseller in Lebanon and the Dubai Free Zone since **2016.**

SAMSUNG AUTHORIZED PARTNER
Appointed as Authorized Partner for handset sales and tablets in Lebanon since **2018.**
Master Dealer for accessories across the Levant region since **2021.**
Appointed as official Samsung Service Center in Lebanon providing customer care and technical support.
Authorized reseller in Lebanon and the Dubai Free Zone since **2016.**

## whish MONEY

**Whish Money is a licensed and regulated mobile wallet and money remittance provider, operating under the supervision of the Central Bank of Lebanon.**

**Founded in 2007 as i-Tel, Whish began by building a robust e-distribution network focused on delivering telecom, ISP, gaming, and gift card vouchers to designated retailers (B2B).**

**In 2018, Whish expanded its services by launching a mobile app for the public, introducing a wide range of financial solutions for individuals and businesses (B2C, C2C, and C2B), including:**

- Free issuance of digital Visa cards
- Requesting physical Platinum Visa cards
- Purchasing telecom and gift card vouchers
- Paying bills, utilities, and taxes
- Settling e-commerce transactions
- Scanning to pay at over 8,000 POS locations
- Sending money locally and internationally to 500,000+ destinations
- Generating secure payment links
- Disbursing payroll to over 50,000 enrolled employees

**$8.5B+** GROSS PAYMENTS VALUE

**1,200+** AGENTS IN LEBANON

**1.2M+** END USERS

**42+** FLAGSHIP STORES IN LEBANON

**110+** ACTIVE COUNTRIES WORLDWIDE

**25** RETAIL KIOSKS IN THE UAE

**10K+** RESELLERS IN LEBANON & UAE

**3,000** POINTS OF SALE IN THE UAE

VISA · ria Money Transfer · terrapay · Taptap Send · sendwave · UREMIT · SHIFT · GCC REMIT

## TecFrac

PCI DSS COMPLIANT

A software development company specialized in mobile apps and backend services and solutions.
Seed investor for multiple startups.

## GOGO DRIVER

Last mile delivery app connecting merchants & end-users to drivers directly through live in-app chat.

**20,000+** END USERS

**250+** ENROLLED BUSINESSES

**1,300+** ENROLLED FREELANCE DRIVERS

*Last updated data and figures: June, 2025

whish MONEY

# From Lebanon **to the world.**

## Our global journey begins here

LEADING THE FUTURE
OF **FINANCIAL SERVICES**

GET IT ON Google Play

Download on the App Store

WWW.WHISH.MONEY

@ WHISH.MONEY 01 788 999

transforming ideas into scalable digital solutions that make a real difference in people's lives.

**3. How did Whish Money not only survive but thrive during the last few years?**
Jose Torbey: While traditional systems were paralyzed, we thrived because we were built differently: digital-native, agile, and fast. We didn't wait for stability; we created it. We launched solutions like digital payroll, QR-based merchant payments, instant money transfers and instant digital cards issuance. We focused on real needs: sending money, paying salaries, buying groceries. By investing heavily to make digital payments as valuable as cash, we built a trusted ecosystem that empowered users and businesses alike.

**4. Security and compliance are critical in fintech. How does Whish Money ensure both without compromising speed?**
Jose Torbey: We treat compliance and security as technology challenges, not operational bottlenecks. Our platform is built on a multi-layered security stack. We use real-time transaction screening, machine learning for fraud detection, and end-to-end encryption. We're licensed by the Central Bank of Lebanon and comply with global standards, including FATF travel rules. This digital-first approach allows us to be both fast and secure: qualities that have earned us the trust of global partners.

**5. Whish Money has secured major international partnerships. What's the strategy behind these alliances, and how do they shape your growth?**
Jose Torbey: Strategic partnerships are at the heart of our expansion. We're proud to be the first regional e-wallet and money transfer company to partner with Visa, enabling Visa's digital solutions for our users. We've also partnered with Mastercard, Ria, TerraPay, and many more, integrating our platform into the global financial ecosystem. These collaborations are a strong vote of confidence in our compliance and security. We've also worked with the World Bank on initiatives that promote financial inclusion through the disbursement of funds, proof that our platform is socially impactful.

**6. What role do you see for banks in this rapidly evolving fintech landscape?**
Jose Torbey: The future isn't about competition, it's about collaboration. We're a technology company and work with the banking sector. Banks have the infrastructure, and fintechs like us have the agility. The opportunity lies in Banking as a Service (BaaS). By exposing their infrastructure, banks can power fintechs, gain many more customers through their platforms and unlock new revenue streams while increasing their volumes. It's a symbiotic relationship that benefits the entire ecosystem.

# Jose Torbey, Chief of Staff at Whish Money: We treat compliance and security as technology challenges, not operational bottlenecks

From left to right: Mr. Wissam Fattouh, Secretary General of Union of Arab Banks, Mr. Jose Torbey, Chief of Staff at Whish Money & Mr. George Fares, Vice President of Commercial at Whish Money

*Whish Money began as i-Tel in 2007, pioneering digital distribution for telecom and gaming vouchers. "While traditional systems were paralyzed, we thrived because we were built differently: digital-native, agile, and fast. We didn't wait for stability; we created it".*
*Below is an interview with Mr. Jose Torbey, Chief of Staff at Whish Money:*

**1. Whish Money has grown remarkably from its roots in Lebanon to a global presence. What's the story behind this evolution?**
Jose Torbey: Whish Money began as i-Tel in 2007, pioneering digital distribution for telecom and gaming vouchers. Over time, we evolved into a full-fledged fintech platform, tackling financial inclusion head-on. Our growth was driven by a simple yet powerful mission: to replace cash with a secure, compliant, and accessible digital alternative. Today, we serve over 1.2 million users in 110+ countries, with offices in Lebanon, the UAE, and the USA. Our journey is a testament to the power of agility, innovation, and trust.

**2. How does your previous role as senior banker shape your role as Chief of Staff at Whish Money?**
Jose Torbey: I come from a background that bridges banking, payments, and fintech, with an MBA and a degree in Economics. This blend of industry experience allows me to navigate both strategic and operational dimensions. At Whish Money, I focus on aligning the leadership team, driving global partnerships, and ensuring the seamless execution of high-impact projects. My passion lies in

KIB
بنك للحياة

# BLACK
# عالم من الامتيازات
# والراحة بين يديك

# BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

## THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr won the award for Best Bank for Money Market Funds and Liquidity Management in Africa and the Middle East - 2009 and 2010 - and in the Middle East - 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015; and Best Provider of Short-Term Investments/Money Market Funds in the Middle East - 2015,2016,2017,2018,2020,2021,2022 and 2023 - and in Africa and the Middle East for 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 51 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 850 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for many years, and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI), in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR

19888
www.banquemisr.com

BEST BANK AWARD 2025

GLOBAL FINANCE

# البنك العربي...
# أفضل بنك في الشرق الأوسط
# للعام 2025

arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK

الوصول بداية